

## كتاب الصيام

مصدر صام كالصوم ، ( وهو ) لغة ( الإمساك ) ، ومنه : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ﴾<sup>(١)</sup> وقول الشاعر :

خيل صيام وخيل غير صائمة      تحت العجاج ، وأخرى تعلقك اللجما

يقال للفرس : صائم إذا أمسك عن العلف ، مع القيام ، أو عن الصهيل في موضعه ، ويقال : صامت الريح إذا أمسكت عن الهبوب ، و( شرعاً : إمساك عن أشياء مخصوصة ) هي مفسداته الآتية في الباب بعده ( بنية في زمن معين ) وهو من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس ( من شخص مخصوص ) وهو المسلم العاقل غير الحائض والنفساء .

( صوم شهر رمضان ) من كل عام ( أحد أركان الإسلام وفروضه ) المشار إليها في حديث ابن عمر المتفق عليه بقوله ﷺ : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ - الحديث »<sup>(٢)</sup> ( فرض في السنة الثانية من الهجرة ) إجماعاً ، ( فصام النبي ﷺ تسع رمضانات ) إجماعاً ( والمستحب قول : شهر رمضان ) كما قال تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾<sup>(٣)</sup> . ( ولا يكره قول رمضان ، بإسقاط شهر ( لظاهر حديث ابن عمر )<sup>(٤)</sup> وذكر الموفق أنه يكره إلا مع قرينة الشهر ، وذكر الشيخ تقي الدين وجهاً يكره . وفي المنتخب لا يجوز ، لخبر أبي هريرة عن النبي ﷺ : « لَا تَقُولُوا جَاءَ رَمَضَانُ ، فَإِنْ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى »<sup>(٥)</sup> ، وقد ضعف وقال ابن الجوزي : هو موضوع .

(١) سورة مريم ، الآية : ٢٦ .

(٢) الحديث سبق تخريجه وهو من المتفق عليه .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٨٥ .

(٤) حديث ابن عمر متفق عليه ، انظر في اللؤلؤ والمرجان ، حديث (٩) .

(٥) الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ، كتاب الصيام ، باب النهي أن يقال رمضان ، وقال في المصدر المذكور : روى أبو أحمد بن عدي ، حدثنا علي بن سعيد بن بشير ، حدثنا محمد بن أبي معشر ، حدثني أبي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ، وذكر الحديث ، ثم عقب عليه بقوله : هذا حديث موضوع لا أصل له وأبو معشر اسمه نجيح ، كان يحيى بن سعيد يضعفه ولا يحدث عنه ويضحك إذا ذكره ، وقال يحيى بن معين : إسناده ليس بشيء ثم بعد ذلك قال : ولم يذكر أحد في أسماء الله تعالى رمضان ، ولا يجوز أن يسمى به إجماعاً ، راجع الموضوعات لابن الجوزي ص ١٨٧ ، طبع المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

وسمي رمضان لحر جوف الصائم فيه ، ورمضه ، والرمضة شدة الحر ، وقيل : لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة وافق شدة الحر ، وقيل : لأنه يحرق الذنوب ، وقيل : موضوع لغير معنى ، كبقية الشهور ، وجمعه : رمضانات ، وأرمضة ، ورماضين ، وأرمض ، ورماض ، ورماضي ، وأراميض .

( ويجب صومه ) أي شهر رمضان ( برؤية هلاله ) لقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ - إِلَى قَوْلِهِ - : فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله ﷺ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ » <sup>(٢)</sup> ، والإجماع منعقد على وجوبه إذن ، ( فإن لم ير ) الهلال ليلة الثلاثين من شعبان ( مع الصحو كملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ، ثم صاموا ) بغير خلاف ، وصلوا التراويع ، كما لو رأوه ، قاله في المبدع . ويستحب ترائي الهلال احتياطاً للصوم ، وحذراً من الاختلاف . وعن عائشة قالت : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَقَّقُ فِي شَعْبَانَ مَا لَا يَتَحَقَّقُ فِي غَيْرِهِ ، ثُمَّ يَصُومُ لِرُؤْيَا رَمَضَانَ » <sup>(٣)</sup> رواه الدارقطني بإسناد صحيح . وعن أبي هريرة مرفوعاً : « احْصُوا هلالَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ » <sup>(٤)</sup> رواه الترمذي . وإذا رأى الهلال كبر ثلاثاً ، وقال : « اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْإِيمَانِ وَالْأَمْنِ وَالْأَمَانِ ، رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ » <sup>(٥)</sup> ، ويقول ثلاث مرات : « هلال خير ورشد » ويقول : « آمَنْتُ بِالَّذِي خَلَقَكَ » ، ثم يقول : الحمد لله الذي أذهبَ بِشَهْرٍ كَذَا وجاءَ بِشَهْرٍ كَذَا » قاله في الآداب الكبرى ، وروى الأثرم عن ابن عمر قال : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَأَى الْهَلَالَ قَالَ : اللَّهُ

(١) سورة البقرة ، الآيات : ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٢) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال ، وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً .

(٣) الحديث أخرجه الدارقطني : ١٥٦/٢ في السنن ، كتاب الصيام ، باب الصيام .

(٤) الحديث أخرجه الترمذي في السنن : ٧١/٣ ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في إحصاء هلال شعبان لرمضان ، الحديث (٦٨٧) ، وأخرجه الحاكم في المستدرک : ٤٢٥/١ ، كتاب الصوم ، باب أحصوا هلال شعبان لرمضان ، وقال : « صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه » ، ووافقه الذهبي في تلخيص المستدرک ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى : ٢٠٦/٤ ، كتاب الصيام ، باب الصوم لرؤية الهلال .

(٥) الحديث من رواية طلحة بن عبيد الله أخرجه الدارمي في السنن ، كتاب الصوم ، باب ما يقال عند رؤية الهلال ، وأخرجه الترمذي في السنن : ٥٠٤/٥ ، كتاب الدعوات ، باب ما يقول عند رؤية الهلال ، الحديث (٣٤٥١) ، واللفظ لهما ، وقال الترمذي : « حديث حسن غريب » .



أَكْبَرُ اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمَنِ وَالْإِيمَانِ ، وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ ، وَالتَّوْفِيقِ لِمَا تُحِبُّ وَتَرْضَى ، رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ » (١) .

( وإن حال دون منظره ) أي مطلع الهلال ( غيم أو قتر أو غيرهما ) كالدخان والقترة .  
والفترة : محركتين - الغبرة ( ليلة الثلاثين من شعبان لم يجب صومه قبل رؤية هلاله أو إكمال شعبان ثلاثين ) يوماً ( نصاً ، ولا تثبت بقية توابعه ) كصلاة التراويح ، ووجوب الإمساك على من أصبح مفطراً ، ( واختاره الشيخ وأصحابه وجمع ) منهم أبو الخطاب وابن عقيل ، ذكره في الفائق ، وصاحب التبصرة . وصححه ابن رزين في شرحه . قال الشيخ تقي الدين : هذا مذهب أحمد المنصوص الصريح عنه . وقال : لا أصل للوجوب في كلام الإمام أحمد ، ولا في كلام أحد من الصحابة . ورد صاحب الفروع جميع ما احتج به الأصحاب للوجوب ، وقال : لم أجد عن أحمد كلاماً صريحاً بالوجوب ، ولا أمر به ، فلا يتوجه إضافته إليه انتهى ، لما روى أبو هريرة مرفوعاً : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا » (٢) متفق عليه ، ولأنه يوم شك وهو منهي عنه ، والأصل بقاء الشهر ، فلا ينتقل عنه بالشك ( والمذهب : يجب صومه ) أي صوم يوم الثلاثين من شعبان إن حال دون مطلعه غيم ، أو قتر ، ونحوهما ( بنية رمضان حكماً ظنياً بوجوبه احتياطاً لا يقيناً ) اختاره الخرقى ، وأكثر شيوخ أصحابنا ونصوص أحمد عليه ، وهو مذهب عمر ، وابنه ، وعمرو بن العاص ، وأبي هريرة ، وأنس ، ومعاوية ، وعائشة ، وأسماء بنتي أبي بكر ، وقاله جمع من التابعين لما روى ابن عمر مرفوعاً قال : « إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطَرُوا ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ » (٣) متفق عليه ، ومعنى : « فاقدروا له » أي ضيقوا لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ﴾ (٤) أي ضيق ، وهو أن يجعل شعبان تسعاً وعشرين يوماً ويجوز أن يكون معناه : اقدروا زماناً يطلع في مثله الهلال : وهذا الزمان يصح وجوده فيه ، أو يكون معناه : فاعلموا من طريق الحكم أنه تحت الغيم ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَمْرًا تَهُدُّنَّاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ (٥) أي علمناها ، مع أن بعض المحققين قالوا الشهر أصله تسع وعشرون ، يؤيده ما رواه أحمد عن إسماعيل عن أيوب عن نافع قال : « كَانَ عَبْدُ اللَّهِ

(١) راجع ما قبله .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب قول النبي ﷺ : « إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطَرُوا » ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال ، وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً .

(٣) راجع ما قبله . (٤) سورة الطلاق ، الآية : ٧ . (٥) سورة النمل ، الآية : ٥٧ .

ابن عمر إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يوماً بعث من ينظر له ، فإن رآه فذاك ، وإن لم يره ولم يحل دون منظره سحب ولا قتر ، أصبح مفطراً ، وإن حال دون منظره سحب أو قتر ، أصبح صائماً <sup>(١)</sup> ولا شك أنه راوى الخبر وأعلم بمعناه فتعين المصير إليه كما رجع إليه في تفسير خيار المتبايعين ، يؤكد قول علي وأبي هريرة وعائشة « لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان » ولأنه يحتاط له .

ويجب بخبر الواحد ، وأجيب عن الأول : بأن خبر أبي هريرة يرويه محمد بن زياد ، وقد خالفه سعيد بن المسيب ، فرواه عن أبي هريرة : « فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين » <sup>(٢)</sup> وروايته أولى ، لإمامته واشتهار عدالته ، وثقته ، وموافقه لرأي أبي هريرة ، وقال الإسماعيلي : ذكر شعبان فيه من تفسير ابن أبي إياس <sup>(٣)</sup> ، وليس هو يوم شك كما يأتي .

( ويجزيه ) صوم يوم الثلاثين حينئذ ( إن بان منه ) أي من رمضان بأن ثبتت رؤيته بمكان آخر ، لأن صيامه وقع بنية رمضان . قيل للقاضي : لا يصح إلا بنية ، ومع الشك فيها لا يجزم بها ؟ فقال : لا يمنع التردد فيها للحاجة ، كالأسير ، وصلاة من خمس ( ويصلي التراويح ليلته إذن احتياطاً للسنة ) قال أحمد : القيام قبل الصيام ( وتثبت بقية توابعه ) أي الصوم ( من وجوب كفارة بوطء فيه ونحوه ) كوجوب الإمساك على من لم يبيت النية ونحوه ، لتبعيتها للصوم ( ما لم يتحقق أنه من شعبان ) بأن لم يرمع الصحو هلال شوال بعد ثلاثين ليلة من الليلة التي غم فيها هلال رمضان ، فيتعين أنه لا كفارة بالوطء في ذلك اليوم ، ( ولا تثبت بقية الأحكام من حلول الآجال ووقوع المعلقات ) من طلاق أو عتق ( وغيرها ) كإنقضاء العدة ، ومدة الإيلاء ، عملاً بالأصل ، خولف للنص ، واحتياطاً للعبادة عامة .

« تتمه » قال ابن عقيل : البعد مانع كالغيم فيجب على كل حنبلي يصوم مع الغيم أن يصوم مع البعد لاحتماله انتهى . قال ابن قندس : المراد بالبعد البعد الذي يحول بينه وبين رؤية الهلال ، كالمطمور والمسجون ، ومن بينه وبين المطلع شيء يحول ، كالجبل ونحوه .

وإن نواه ( أي صوم يوم الثلاثين من شعبان ) بلا مستند شرعي ( من رؤية هلاله ، أو

(١) الحديث أخرجه أحمد في المسند ضمن مسند عبد الله بن عمر .

(٢) لم نجد نص الحديث وهو مخالف للحديث المتفق عليه .

(٣) الحديث أخرجه الدارقطني في السنن ، كتاب الصيام ، باب الصيام .



إكمال شعبان ، أو حيلولة غيم ، أو قتر ونحوه ، ( ك ) أن صامه لـ ( حساب ونجوم )  
ولو كثرت إصابتهما ( أو مع صحو ، فبان منه لم يجزئه ) صومه ، لعدم استناده لما  
يعول عليه شرعاً ( ويأتي ) ذلك .

( وكذا لو صام ) يوم الثلاثين ( تطوعاً فوافق الشهر ، لم يجزئه لعدم التعيين ، وإن  
رأى الهلال نهاراً فهو لليلة المقبلة قبل الزوال ) كانت رؤيته ( أو بعده أول الشهر أو  
آخره ، فلا يجب به صوم ) إن كان في أول الشهر ( ولا يباح به فطر ) إن كان في  
آخره . لما روى أبو وائل قال : « جاءنا كتابُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إن الأهلَةَ بعضُها  
أكبرُ من بعضٍ ، فإذا رأيتمُ الهلالَ نهاراً فلا تفتروا ، حتى تُمسوا أو يشهدَ رجلانِ  
مسلمانِ أنهما رآياه بالأمسِ عَشِيَّةً » <sup>(١)</sup> رواه الدارقطني . ورؤيته نهاراً ممكنة لعارض  
يعرض في الجو ، ويقطع به ضوء الشمس ، أو يكون قوي النظر .

« تنبيه » قال شيخ الإسلام زكريا <sup>(٢)</sup> في شرح البهجة : والمراد بما ذكر ، أي من أنه  
للمستقبله دفع ما قيل ، إن رؤيته تكون لليلة الماضية انتهى . أي فلا أثر لرؤية الهلال  
نهاراً ، وإنما يعتد بالرؤية بعد الغروب ، قلت : ولعله مراد أصحابنا ، لظاهر الخبر  
السابق ، ولما يأتي : فيمن علق طلاق امرأته لرؤية الهلال ، حيث قالوا : فرؤي وقد  
غربت ، فعلم منه أن الرؤية قبل الغروب لا تأثير لها .

( وإذا ثبتت رؤية الهلال بمكان قريباً كان أو بعيداً ، لزم الناس كلهم الصوم ، وحكم  
من لم يره حكم من رآه ) لقوله ﷺ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ » <sup>(٣)</sup> وهو خطاب للأمة كافة ،  
ولأن الشهر في الحقيقة ما بين الهلالين ، وقد ثبت أن هذا اليوم منه في جميع الأحكام ،  
فكذا الصوم ، ولو فرض الخطاب في الخبر للذين رأوه ، فالغرض حاصل ، لأن من  
صور المسئلة وفوائدها : ما إذا رآه جماعة ببلد ، ثم سافروا إلى بلد بعيد ، فلم ير الهلال  
به في آخر الشهر : مع غيم أو صحو ، فلا يحل لهم الفطر ، ولا لأهل ذلك البلد عند  
المخالف ، ومن صورها : ما إذا رآه جماعة ببلد ، ثم سارت بهم ريح في سفينة فوصلوا  
إلى بلد بعيد في آخر الليل ، لم يلزمهم الصوم في أول الشهر ، ولم يحل لهم الفطر  
في آخره عندهم ، وهذا كله مصادم لقوله ﷺ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ » ،

(١) الحديث أخرجه الدارقطني في السنن ، كتاب الصيام ، باب الصيام .

(٢) هو شيخ الإسلام زكريا الأنصاري أحد أعلام مذهب الشافعي وصاحب المصنفات العديدة في  
المذهب ، منها التحرير ، وقد شرحه الشيخ الشرقاوي وهو مطبوع ومتداول .

(٣) الحديث سبق تخريجه .

وأما خبر كريب قال : « قدمتُ الشَّامَ ، واستهلَّ عليَّ هلالُ رمضانَ وأنا بالشَّامِ ، فرأيتهُ ليلةَ الجمعةِ ، ثم قدمتُ المدينةَ في آخرِ الشَّهرِ ، فسألني ابنُ عباسٍ ، فأخبرتهُ فقال : لكنَّا رأيناه ليلةَ السَّبْتِ ، فلا نزالُ نصُومُ ، حتَّى نكملَ ثلاثينَ أو نراهُ ، فقلتُ : ألا نكتفي برؤيةٍ معاويةَ وصِيَّامِهِ ؟ فقال : لا هكَذَا أمرنا النبيُّ ﷺ » (١) رواه مسلم ، فدل على أنهم لا يفطرون بقول كريب وحده ، ونحن نقول به ، وإنما الخلاف في وجوب قضاء اليوم الأول ، وليس هو في الحديث ، وأجاب القاضي عن قول المخالف : الهلال يجري مجرى طلوع الشمس وغروبها ، وقد ثبت أن لكل بلد حكم نفسه ، كذا الهلال - بأن الشمس تتكرر مراعاتها في كل يوم فتلحق به المشقة ، فيؤدي إلى قضاء العبادات ، والهلال في السنة مرة فليس كبير مشقة في قضاء يوم ، ودليل المسئلة من العموم يقتضي التسوية ( ولو اختلفت المطالع نصاً ) وذكر الشيخ تقي الدين : أنها تختلف باختلاف أهل المعرفة ، لكن قال أحمد : الزوال في الدنيا واحد .

( ويقبل فيه ) أي في هلال رمضان ( قول عدل واحد ) نص عليه . وحكاه الترمذي عن أكثر العلماء ، لأنه ﷺ صوم الناس بقول ابن عمر (٢) ، رواه أبو داود والحاكم ، وقال : على شرط مسلم ، ولقبوله خبر الأعرابي به (٣) ، رواه أبو داود والترمذي من

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال .  
 (٢) الحديث أخرجه الدارمي في السنن ، كتاب الصوم ، باب الشهادة على رؤية هلال رمضان ، وأبو داود في السنن ، كتاب الصوم ، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ، الحديث (٢٣٤٢) ، وابن حبان في صحيحه أورده الهيثمي في موارد الظمان ، كتاب الصيام ، باب في رؤية الهلال ، الحديث (٨٧١) ، والدارقطني في السنن : ٥٦/٢ ، كتاب الصيام ، الحديث (١) ، والحاكم في المستدرک : ٤٢٣/١ ، كتاب الصوم ، باب قبول شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ، وقال : « صحيح على شرط مسلم » .

(٣) خبر قبول النبي ﷺ شهادة الأعرابي على رؤية هلال رمضان ، رواه ابن عباس ، وأخرجه من روايته الدارمي في السنن ، كتاب الصوم ، باب الشهادة على رؤية هلال رمضان ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ، الحديث (٢٣٤٠) ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في الصوم بالشهادة ، الحديث (٦٩١) ، والنسائي في المجتبى من السنن ، كتاب الصيام ، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان ، وابن ماجه في السنن : ٥٩١/١ ، كتاب الصيام ، باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال ، الحديث (١٦٥٢) ، وصححه ابن حبان ، أورده الهيثمي في موارد الظمان ، كتاب الصيام ، باب في رؤية الهلال ، الحديث (٨٧٠) ، والحاكم في المستدرک : ٤٢٤/١ ، كتاب الصوم ، باب قبول شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ، والبيهقي في الكبرى : ٢١١/٤ - ٢١٢ ، كتاب الصيام ، باب الشهادة على رؤية هلال رمضان .



حديث ابن عباس ، ولأنه خبر ديني وهو أحوط ، ولا تهمة فيه ، بخلاف آخر الشهر ، ولاختلاف حال الرائي والمرئي ، ولهذا لو حكم حاكم بشهادة واحد عمل بها وجوباً .  
 و ( لا ) يقبل فيه قول ( مستور ولا مميز ) لعدم الثقة بقوله : ( في الغيم والصحو ) متعلق بيقبل ، والمصر وخارجه ( ولو ) كان الرائي ( في جمع كثير ) ولم يره منهم غيره ، لما سبق ( وهو خبر ) لا شهادة ( فيصام ، بقوله ) رأيت الهلال ، ولو لم يقل : أشهد ، أو شهدت أني رأيته ( ويقبل فيه المرأة والعبد ) كسائر الأخبار ( ولا يعتبر ) لوجوب الصوم ( لفظ الشهادة ، ولا يختص بحاكم ، فيلزم الصوم : من سمعه من عدل . قال بعضهم : ولو رد الحاكم قوله ، والمراد إذا لم ير الحاكم الصيام بشهادة واحد ونحوه ) كما لورده لعدم علمه بحاله ، وجهله عدالته ، أما لو رده لفسقه المعلوم له ، لم يلزم الصوم من سمعه يخبر برؤية الهلال ، لأن رده له إذن حكم بفسقه ، فلا يقبل خبره ( وتثبت بقية الأحكام ) إذا ثبتت رؤية هلال رمضان بواحد ( من وقوع الطلاق ) والعتاق المعلقين بدخول رمضان ( وحلول الآجال ) للديون المؤجلة إليه ، ( وغيرها ) كإنقضاء العدة والخيار المشروط ومدة الإيلاء ونحوها ( تبعاً ) للصوم .

( ولا يقبل في بقية الشهور ) كشوآل وغيره ( إلا رجلاً عدلاً ) بلفظ الشهادة ، لأن ذلك مما يطلع عليه الرجال غالباً ، وليس بمال ، ولا يقصد به المال ، أشبه القصاص ، وإنما ترك ذلك في رمضان احتياطاً للعبادة ، وإنما جاز الفطر بخبر واحد بغروب الشمس ، لما يقارنه من أمارات تشهد بصدقه ، لتمييز وقت الغروب بنفسه ، وعليه أمارات تورث غلبة الظن ، فإذا انضم إليها أخبار الثقة قوي الظن ، وربما أفاد العلم ، بخلاف هلال الفطر ، فإنه لا أمارة عليه ، وأيضاً وقت الفطر ملازم لوقت صلاة المغرب ، فإذا ثبت دخول وقت الصلاة بأخبار الثقة ، أثبت دخول وقت الإفطار تبعاً له ، ذكره في القاعدة الخمسين بعد المائة .

( وإذا صاموا بشهادة اثنين : ثلاثين يوماً ، فلم يروا الهلال ، أفطروا ) في الغيم والصحو ، لأن شهادة العدلين يثبت بها الفطر ابتداءً ، فتبعاً لثبوت الصوم أولى ، ولأن شهادتهما بالرؤية السابقة إثبات أخبار به عن يقين ومشاهدة ، فكيف يقابلها الإخبار بنفي وعدم ، ولا يقين معه ، وذلك أن الرؤية يحتمل حصولها بمكان آخر ، ولحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أن النبي ﷺ قال : « **وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ فَصُومُوا وَأَفْطِرُوا** »<sup>(١)</sup>

(١) الحديث أخرجه النسائي في المجتبى من السنن ، كتاب الصيام ، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان ، وذكر الاختلاف فيه على سفيان في حديث سماك .

رواه النسائي . و ( لا ) يفطروا ( إن صاموا ) الثلاثين يوماً ( بشهادة واحد ) لأنه فطر ، فلا يجوز أن يستند إلى واحد ، كما لو شهد بهلال شوال ، ( وإن صاموا ثمانية وعشرين يوماً ثم رأوا الهلال ، قضوا يوماً فقط نصاً ) نقله حنبل . واحتج بقول علي ، ولأنه يبعد الغلط بيومين .

( وإن صاموا لأجل غيم ونحوه ) كقتر ودخان ( لم يفطروا ) وجهاً واحداً . قاله في الشرح ، لأن الصوم إنما كان احتياطاً ، فمع موافقته للأصل - وهو بقاء رمضان - أولى .

( فلو غم هلال شعبان ورمضان ، وجب أن يقدر رجب وشعبان ناقصين ) احتياطاً للصوم ( ولا يفطروا حتى يروا الهلال ) لشوال ( أو يصوموا اثنين وثلاثين يوماً ) لأن الصوم إنما كان احتياطاً ( وكذلك الزيادة ) أي زيادة صوم يومين على الصوم الواجب ( إن غم هلال رمضان وشوال ، وأكملنا شعبان ورمضان ، وكانا ناقصين ) فقد صيم يومان زائدان على المفروض . وفي المستوعب : وعلى هذا فقس ، إذا غم هلال رجب وشعبان ورمضان انتهى . أي فلا يفطروا حتى يروا الهلال ، أو يصوموا ثلاثين يوماً . ( قال الشيخ : قد يتوالى شهران وثلاثة وأكثر : ثلاثين ثلاثين ) أي كاملة ( وقد يتوالى شهران وثلاثة وأكثر تسعة وعشرين يوماً . وفي شرح مسلم للنووي ) عن العلماء ( لا يقع النقص متوالياً في أكثر من أربعة أشهر ) <sup>(١)</sup> فيكون معنى قول الشيخ : وأكثر ، أي أربعة فقط . وفي الصحيحين من حديث أبي بكرة : « شهران لا ينقصان : رمضان وذو الحجة » <sup>(٢)</sup> نقل عبد الله والأثرم وغيرهما : لا يجتمع نقصانهما في سنة واحدة ، ولعل المراد غالباً . وقيل : لا ينقص أجر العمل فيهما بنقص عددهما ، وأنكر أحمد تأويل من أول السنة التي قال النبي ﷺ ذلك فيها . ونقل أبو داود : ولا أدري ما هذا ؟ قد رأيناها ينقصان » ( وقال الشيخ أيضاً : قول من يقول : إن روى الهلال صبيحة ثمان وعشرين ، فالشهر تام ، وإن لم ير فهو ناقص ، هذا بناء على الاستسرار ) أي تواري الهلال ( لا يكون إلا ليلتين ، وليس بصحيح ) لوجود خلافه ( بل قد يستسر ) الهلال ( ليلة تارة ، وثلاث ليال ) تارة ( أخرى ) .

( ومن رأى هلال شهر رمضان وحده وردت شهادته ) لفسق أو غيره ( لزمه الصوم ،

---

(١) راجع صحيح مسلم بشرح النووي ص ١٩٠ - ١٩١ - الجزء السابع ، طبع المطبعة المصرية .

(٢) الحديث متفق عليه من رواية أبي بكرة رضي الله عنه أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب

شهرًا عيد لا ينقصان ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب معنى قوله ﷺ شهرًا عيد لا ينقصان .



وجميع أحكام الشهر من طلاق وعتق وغيرهما معلقين به ( لعموم قوله ﷺ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ » <sup>(١)</sup> وكعلم فاسق بنجاسة ماء ، أو دين على موروثه ، ولأنه يتيقن أنه من رمضان ، فلزمه صومه ، وأحكامه ، بخلاف غيره من الناس . ( ولا يفطر إلا مع الناس ) لأن الفطر لا يباح إلا بشهادة عدلين ( وإن رأى هلال شوال وحده ، لم يفطر ) نقله الجماعة ، لحديث أبي هريرة يرفعه قال : « الْفِطْرُ يَوْمَ يُفْطِرُونَ ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ يَضْحُونَ » <sup>(٢)</sup> رواه أبو داود وابن ماجه ، وعن عائشة قالت : قال النبي ﷺ : « الْفِطْرُ يَوْمَ يَفْطَرُ النَّاسُ ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ يَضْحِي النَّاسُ » <sup>(٣)</sup> رواه الترمذي . وقال : حسن صحيح غريب ، ولاحتمال خطئه وتهمته ، وجب الاحتياط ، وكما لا يعرف ولا يضحى وحده ، قاله الشيخ تقي الدين ، قال : والتزاع مبني على أصل ، وهو أن الهلال : هل هو اسم لما يطلع في السماء ، وإن لم يشتهر ولم يظهر ، أو أنه لا يسمى هلالاً إلا بالظهور والاشتهار ؟ فيه قولان للعلماء ، هما روايتان عن أحمد ( وقال ابن عقيل : يجب الفطر سراً ، وهو حسن ) لأنه تيقنه يوم عيد ، وهو منهي عن صومه ، وأجيب : بأنه لا يثبت به اليقين في نفس الأمر ، إذ يجوز أنه خيل إليه ، فينبغي أنه يتهم نفسه في رؤيته ، احتياطاً للصوم ، وموافقة للجماعة .

( والمنفرد برؤيته ) أي هلال شوال ( بمفازة ليس بقربه بلد يبنى على يقين رؤيته ) فيفطر ( لأنه لا يتيقن مخالفة الجماعة ، قاله المجد في شرحه ) على الهداية ( وينكر على من أكل في ) نهار ( رمضان ظاهراً ، وإن كان هناك عذر ، قاله القاضي ) لثلا يتهم ( وقيل لابن عقيل : يجب منع مسافر ومريض وحائض من الفطر ظاهراً لثلا يتهم ؟ فقال : إن كانت أضرار خفية منع من إظهاره ، كمريض لا أمانة له ، ومسافر لا علامة عليه ) للتهمة ، بخلاف الأضرار الظاهرة ، وهذا كالتقييد لكلام القاضي .

( وإن رآه ) أي هلال شوال ( عدلان ، ولم يشهدا عند الحاكم ، جاز لمن سمع شهادتهما الفطر ، إذا عرف عدالتهما و ) جاز ( لكل واحد منهما أن يفطر بقولهما إذا

(١) الحديث سبق تخريجه وهو من المتفق عليه .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصوم ، باب إذا أخطأ القوم الهلال ، الحديث (٢٣٢٤) ، وأخرجه ابن ماجه في السنن : ٥٣١/١ ، كتاب الصيام ، باب ما جاء في شهري العيد ، الحديث (١٦٦٠) .

(٣) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في الفطر والأضحى حتى يكون ، وقال : « حديث حسن غريب » .

عرف عدالة الآخر ( ذكره في المغني والشرح ، لقوله ﷺ : « فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ فَصُومُوا وَأَفْطِرُوا » <sup>(١)</sup> رواه النسائي . وقدم في المبدع عدم الجواز ، وأنه قياس المذهب .

( وإن شهد عند الحاكم ) برؤية هلال شوال ( فرد ) الحاكم ( شهادتهما ، لجهله بحالهما ، فلمن علم عدالتهما الفطر ، لأن رده هاهنا ليس بحكم منه ) بعدم قبول شهادتهما ( إنما هو توقف لعدم علمه ) بحالهما ، فهو كالوقوف عن الحكم انتظاراً للبيئة . ولهذا لو ثبتت عدالتهما بعد ذلك ( ممن زكاهما ) حكم بها ( لوجود مقتضى ، والخلاف في هذه كالتي قبلها ، وأما إذا ردت شهادتهما لفسقهما ، فليس لهما ولا لغيرهما الفطر ، بشهادتهما .

( وإن كان لم يعرف أحدهما عدالة الآخر ، لم يجز له الفطر ) لاحتمال فسقه ( إلا أن يحكم بذلك حاكم ) فيزول اللبس ، وكذا لو جهل غيرهما عدالتهما أو عدالة أحدهما ، فليس له الفطر إلا أن يحكم بذلك الحاكم .

( وإذا اشتبهت الأشهر على أسير أو مظمور ، أو من بمفازة ونحوهم ) كمن بدار حرب ( تحري ) أي اجتهد في معرفة شهر رمضان ( وجوباً ) لأنه أمكنه تأدية فرضه بالاجتهاد ، فلزمه كاستقبال القبلة ، ( وصام ) الذي ظهر له أنه رمضان ( فإن وافق ) ذلك ( الشهر ) أي شهر رمضان ( أجزاء ، وكذا ) إن وافق ( ما بعده ) أي بعد رمضان ، كذي القعدة أو محرم ونحوه كالصلاة ( إن لم يكن ) الشهر الذي صامه ( رمضان السنة القابلة ، فإن كان فلا يجزيء عن واحد منهما ) لاعتبار نية التعيين .

( وإن تبين أن الشهر الذي صامه ) يظنه رمضان ( ناقص ، ورمضان ) الذي فاتته ( تمام ) لزمه قضاء النقص ( لأن القضاء يجب أن يكون بعدد المتروك ، بخلاف من نذر شهراً وأطلق ، لأنه يحمل على ما تناوله الاسم ، ( ويأتي ) ذلك ( في حكم القضاء ، ويقضي يوم عيد ، وأيام التشريق ) يعني لو صام ذا الحجة باجتهاده أنه رمضان ، لزمه قضاء يوم العيد ، وأيام التشريق لعدم صحة صومها ، ( وإن وافق ) صومه شهراً ( قبله ) أي قبل رمضان كشعبان ( لم يجزه ) نص عليه ، لأنه أتى بالعبادة قبل وقتها ، فلم يجزه كالصلاة ، فلو وافق بعضه رمضان ، فما وافقه أو بعده أجزاء دون ما قبله .

( وإن تحرى وشك : هل وقع ) الشهر الذي صامه ( قبله ) أي قبل رمضان ( أو بعده؟ أجزاء ) لتأدية فرضه بالاجتهاد ، ولا يضر التردد في النية ، لمكان الضرورة .

---

(١) الحديث أخرجه النسائي في المجتبى من السنن ، كتاب الصيام ، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان ، وذكر الاختلاف فيه على سفيان في حديث سماك .



( ولو صام شعبان ثلاث سنين متوالية ، ثم علم ) أن صومه كان بشعبان في الثلاث سنين ( صام ثلاثة أشهر ) بنية قضاء ما فاته من الرمضانات ( شهراً على إثر شهر ) أي شهراً بعد شهر ، يرتبها بالنية ( كالصلاة إذا فاتته ) نقله مهنا ، أي فإن الترتيب بين الصلوات واجب ، فكذا بين الرمضانات إذا فاتت ( وإن صام ) من اشتبهت عليه الأشهر ( بلا اجتهاد ، فكمن خفيت عليه القبلة ) لا يجزيه مع القدرة على الاجتهاد ، ( وإن ظن الشهر لم يدخل ، فصام ، لم يجزه ، ولو أصاب ، وكذا لو شك في دخوله ) أي دخول شهر رمضان ، ولم يغلب على ظنه دخوله ، كما لو تردد في دخول وقت الصلاة .



### ( فصل فيمن يجب عليه الصوم )

ولا يجب الصوم ، أي صوم رمضان ( إلا على مسلم عاقل بالغ قادر عليه ) أي الصوم لما يأتي .

( فلا يجب على كافر ولو مرتداً ) لأنه عبادة بدنية محضة ، تفتقر إلى النية ، فكان من شرطه الإسلام كالصلاة ( والردة تمنع صحة الصوم ، فلو ارتد في يوم ) وهو صائم فيه بطل صومه ، لقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ <sup>(١)</sup> ( ثم ) إن ( أسلم فيه ، أو ) أسلم ( بعده ، أو ارتد في ليلته ، ثم أسلم فيه ، فعليه القضاء ) أي قضاء ذلك اليوم إن كان فرضاً ، لأنه استقر عليه بإدراك جزء منه مسلماً ، كالصلاة يدرك جزءاً من وقتها ، ( ولا يجب ) الصوم ( على مجنون ) لحديث : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ » <sup>(٢)</sup> ( ولا يصح منه ) لعدم إمكان النية منه .

( ولا ) يجب ( على صغير ) ولو مرافقاً للحديث السابق ، ( ويصح ) الصوم ( من مميز ) كصلاته ( ويجب على وليه ) أي المميز ( أمره به إذا أطاقه ، وضربه حينئذ عليه )

(١) سورة الزمر ، الآية : ٦٥ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب الطلاق ، باب الطلاق في الإغلاق ، وأخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الحدود ، باب في المجنون يسرق ، الحديث (٤٤٠٣) ، وأخرجه الترمذي في السنن ، كتاب الحدود ، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد ، الحديث (١٤٢٣) ، واللفظ له ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الطلاق ، باب طلاق المعتوه ، الحديث (٢٠٤١) ، وأخرجه ابن حبان ذكره الهيثمي في موارد الظمان ، كتاب الحدود ، باب فيمن ليس عليه حد ، الحديث (١٤٩٧) ، وأخرجه الحاكم في المستدرک : ٢٥٨/١ ، كتاب الصلاة ، باب رفع القلم عن ثلاث وقال : « صحيح على شرط الشيخين » ، ووافقه الذهبي .

أي الصوم ( إذا تركه ليعتاده ) كالصلاة ، إلا أن الصوم أشق ، فاعتبرت له الطاقة ،  
لأنه قد يطبق الصلاة من لا يطبق الصيام .

( وإذا قامت البينة بالرؤية ) أي رؤية هلال رمضان ( في أثناء النهار ) متعلق :  
بقامت ( لزمهم ) أي أهل وجوب الصوم ( الإمساك ، ولو بعد فطرهم ) لتعذر إمساك  
الجميع فوجب أن يأتوا بما يقدرون عليه ، لحديث : « إذا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا  
اسْتَطَعْتُمْ » <sup>(١)</sup> ، وكذا لو تعمّدوا الأكل في يوم آخر منه ( و ) لزمهم ( القضاء ) لثبوته  
من رمضان ، ولم يأتوا فيه بصوم صحيح فلزمهم قضاؤه للنص ( وإن أسلم كافر ، أو  
أفاق مجنون ، أو بلغ صغير ) مفطراً ( فذلك ) أي من صار في أثناء يوم من رمضان  
أهلاً للوجوب ، لزمه إمساك ذلك اليوم وقضاؤه ، لحزمة الوقت ، ولقيام البينة فيه  
بالرؤية ، ولإدراكه جزءاً من وقته كالصلاة ، ( و ) كذا ( كل من أفطر والصوم يجب  
عليه ) فإنه يلزمه الإمساك والقضاء ( كالفطر لغير عذر ، ومن أفطر يظن أن الفجر لم  
يطلع وقد كان طلع ، أو ) يظن ( الشمس قد غابت ولم تغب ، أو الناسي النية ، أو  
ظهرت حائض ، أو نفساء ، أو تعمّدت ) مكلفة ( الفطر ، ثم حاضت ) أو نفست ( أو  
تعمّده ) أي الفطر ( مقيم ثم سافر ) فكلهم يلزمهم الإمساك والقضاء ، لما سبق ( أو قدم  
مسافر ) أو أقام ما يمنع القصر ( أو بريء مريض مفطرين فعليهم القضاء والإمساك ) لما  
سبق .

( وإن بلغ الصغير ) ذكراً كان أو أنثى في أثناء نهار رمضان ( بسن ) أي تمام خمس  
عشرة سنة ( أو احتلام ) أي إنزال مني بسبب حلم ( صائماً أتم صومه ) بغير خلاف  
( ولا قضاء عليه ، إن ) كان ( نوى من الليل ) لأنه نواه من الليل فأجزأه كالبالغ ، ولا  
يُمْتَنَع أن يكون أوله نفلاً وبقائه فرضاً ( كنذر إتمام نفل ) وعند أبي الخطاب : عليه  
القضاء .

( ولا يلزم من أفطر في صوم واجب غير رمضان الإمساك ) لعدم حرمة الوقت ، ( وإن  
علم مسافر أنه يقدم غداً لزمه الصوم نصاً ) نقله أبو طالب وأبو داود ، كمن نذر صوم  
يوم يقدم فلان ، وعلم قدومه في غد ، فينويه من الليل ( بخلاف صبي يعلم أنه يبلغ  
غداً ) فلا يلزمه الصوم ( لعدم تكليفه ) قبل دخول الغد ، بخلاف المسافر .

( ومن عجز عن الصوم لكبر ) وهو الهرم والهرمة ( أو مرض لا يرجى برؤه أفطر )  
أي له ذلك إجماعاً ( لعدم وجوبه ) أي الصوم ( عليه ) لأنه عاجز عنه ، فلا يكلف به ،

(١) الحديث سبق تخريجه في عدة مواضع من الكتاب .



لقوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، ( وأطعم عن كل يوم مسكيناً ما يجزيء في كفارة ) مدأ من بر ، أو نصف صاع من تمر ، أو زبيب أو شعير ، أو أقط ، لقول ابن عباس <sup>(٢)</sup> في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> « ليست بمنسوخة في الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة ، لا يستطيعان الصوم فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً » <sup>(٤)</sup> رواه البخاري ، ومعناه عن ابن أبي ليلى عن معاذ ، ولم يدركه ، رواه أحمد <sup>(٥)</sup> .

( ولا يجزيء أن يصوم عنه ) أي عن الكبير والمريض الذي لا يرجى برؤه ( غيره ) رمضان ولا قضاؤه ، ولا كفارة ، لأنه عبادة بدنية محضة ، وجبت بأصل الشرع ، فلم تدخلها النيابة كالصلاة ( وإن سافر ) الكبير العاجز عن الصوم ( أو مرض فلا فدية ) عليه ( لأنه أفطر بعذر معتاد ولا قضاء ) لعجزه عنه ، ويعاين بها ، ( وإن ) أطعم ثم ( قدر على القضاء ، فكمعصوب ) بالعين المهملة ثم الضاد المعجمة والمراد به : العاجز عن الحج ، ويأتي ( أحج عنه ثم عوفي ) ذكره المجد . وظاهره : أنه لا يجب القضاء ، بل يتعين الإطعام ، قاله في المبدع ، ومفهومه : أنه لو عوفي قبل الإطعام تعين القضاء ، كالمعصوب إذا عوفي قبل إحرام نائه ( ولا يسقط الإطعام ) عن العاجز عن الصوم لكبر أو مرض يرجى برؤه ( بالعجز ) عنه ، كفدية الحج ، فمتى قدر عليه أطعم ( ويأتي قريباً ، والمريض ) غير المأبوس من برئه ( إذا خاف ) بصومه ( ضرراً بزيادة مرضه ، أو طوله ) أي المرض ( ولو بقول مسلم ثقة ، أو كان صحيحاً فمرض في يومه ، أو خاف مرضاً لأجل عطش أو غيره ، سن فطره ، وكره صومه وإتمامه ) أي الصوم ، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ <sup>(٦)</sup> أي فليفطر وليقض عدد ما أفطره ، ولأن فيه قبول الرخصة مع التلبس بالأخف ، لقوله ﷺ : « ما خَيْرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَرْتُ أَيْسَرَهُمَا » <sup>(٧)</sup> قال في المبدع : فلو خاف تلفاً بصومه ، كره ، وجزم جماعة بأنه يحرم ، ولم يذكروا خلافاً في الإجزاء .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٨٦ .

(٢) قول ابن عباس ذكره الطبري في تفسيره سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٨٤ .

(٤) الحديث بمعناه عند البخاري في كتاب الصوم ، باب وعلى الذين يطيقونه فدية .

(٥) الحديث أخرجه أحمد في المسند ضمن مسند معاذ بن جبل .

(٦) سورة البقرة ، الآية : ١٨٤ .

(٧) الحديث متفق عليه من رواية أم المؤمنين عائشة ، أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب قول

النبي ﷺ : « يسروا ولا تعسروا » ، وأخرجه مسلم في كتاب الفضائل ، باب مباحثته ﷺ للأنام .

( فإن صام ) المريض مع ما سبق ( أجزاء ) صومه ، نقله الجماعة ، لصدوره من أهله في محله ، كما لو أتم المسافر .

( ولا يفطر مريض لا يتضرر بالصوم ، كمن به جرب أو وجع ضرس ، أو إصبع أو دمل ونحوه ) قيل لأحمد : متى يفطر المريض ؟ قال : إذا لم يستطع ، قيل : مثل الحمى ؟ قال : وأي مرض أشد من الحمى ؟ ( وقال ) أبو بكر ( الأجري : من صنعتة شاقة فإن خاف ) بالصوم ( تلفاً أفطر وقضى ) إن ضره ترك الصنعة ، ( فإن لم يضره تركها أتم ) بالفطر وتركها ، أي وإن لم ينتف التضرر بتركها ( فلا ) إثم عليه بالفطر للعذر .

( ومن قاتل عدواً ، أو أحاط العدو ببلده والصوم يضعفه ) عن القتال ( ساغ له الفطر بدون سفر ، نصاً ) لدعاء الحاجة إليه .

( ومن به شبق يخاف أن ينشق ذكره ) أو انثياه أو مثانته ( جامع وقضى ، ولا يكفر نصاً ) نقله إسماعيل بن سعيد الشالنجي <sup>(١)</sup> . قال أحمد : يجمع ولا يكفر ، ويقضي يوماً مكانه ، وذلك أنه إذا أخذ الرجل هذا ولم يجمع خيف عليه أن ينشق فرجه ( وإن اندفعت شهوته بغيره ) أي غير الجماع ( كالاستمنا بیده أو يد زوجته أو ) يد ( جاريته ونحوه ) كالمفاخذه ( لم يجز ) له الوطء ، كالصائل يندفع بالأسهل ، لا ينتقل إلى غيره ( وكذا إن أمكنه أن لا يفسد صوم زوجته ) أو أمته ( المسلمة البالغة بأن يطأ زوجته أو أمته الكتابيتين أو ) يطأ ( زوجته أو أمته الصغيرتين ) أو المجنونتين ( أو ) اندفعت شهوته-بالوطء ( دون الفرج ) فلا يباح له إفساد صومها ، لعدم الضرورة إليه .

قلت : ولعل قياس ذلك إذا أمكنه وطء من لزمها الإمساك ، كمن طهرت ونحوها في أثناء النهار ، لأن الإمساك دون الصوم الشرعي خصوصاً فيما فيه خلاف في وجوبه ، ( وإلا ) أي وإن لم يمكنه عدم إفساد صوم الزوجة أو الأمة المسلمة البالغة ( جاز ) له إفساد صومها ( للضرورة ) كأكل الميتة للمضطر ( ومع الضرورة إلى وطء حائض وصائمة بالغ ) بأن لم يكن له غيرهما ( فوطء الصائمة أولى ) من وطء الحائض ، لأن تحريم وطء الحائض بنص القرآن .

( وإن لم تكن ) الزوجة أو الأمة الصائمة ( بالغاً وجب اجتناب الحائض ) للاستغناء

---

(١) راجع ترجمته في طبقات الحنابلة للقاضي أبي يعلى برقم (١١٣) (١٠٤/١) ، طبع أنصار السنة المحمدية ، ودار المعرفة ببيروت .



عنه بلا محذور ، فبطاً الصغيرة وكذا المجنونة ( وإن تعذر قضاؤه ) أي ذي الشبق ( لدوام شبقه ، فككبير عجز عن الصوم على ما تقدم ) فيطعم لكل يوم مسكيناً ، ولا قضاء إلا مع عذر معتاد كمرض أو سفر ، فلا إطعام ولا قضاء ، كما تقدم في الكبير ، ولعل حكم زوجته أو أمته التي ليس له غيرها كذلك .

( وحكم المريض الذي ينتفع بالجماع ) في مرضه ( حكم من خاف تشقق فرجه ) في جواز الوطء مع الكفارة وإفساد صوم زوجته وأمه وعدمه ( والمسافر سفر قصر يسن له الفطر إذا فارق بيوت قريته ) العامرة ( كما تقدم في القصر ) موضحاً ، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

( ويكره صومه ، ولو لم يجد مشقة ) لقوله ﷺ : « ليس من البرِّ الصوم في السفر » <sup>(٢)</sup> متفق عليه من حديث جابر ، ورواه النسائي وزاد : « عليكم برخصة الله التي رخص لكم فأقبلوها » <sup>(٣)</sup> وصح عنه ﷺ أنه لما أفطر في السفر وبلغه أن قوماً صاموا قال : « أولئك العصاة » <sup>(٤)</sup> . قال المجد : وعندني لا يكره لمن قوى ، واختاره الأجري ( ويجزيه ) أي يجزيء المسافر الصوم برمضان نقله الجماعة ، ونقل حنبل : لا يعجبني ، واحتج بقوله ﷺ : « ليس من البرِّ الصوم في السفر » <sup>(٥)</sup> ، وعمر وأبو هريرة يأمر أنه بالإعادة ، وقاله الظاهرية ، ويروى عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس ، قال في الفروع والمبدع : والسنة الصحيحة ترد هذا القول .

( لكن لو سافر ليفطر ، حرماً ) أي السفر والفطر ( عليه ) حيث لا علة لسفره إلا الفطر ، أما حرمة الفطر فلعدم العذر المبيح له ، وأما حرمة السفر ، فلأنه وسيلة إلى الفطر المحرم .

( ولا يجوز لمريض ومسافر أبيح لهما الفطر أن يصوما في رمضان عن غيره ) من قضاء ونذر وغيرهما ( كمقيم صحيح ) لأن الفطر أبيح تخفيفاً ورخصة ، فإذا لم يؤده لزمه الإتيان بالأصل ، كالجمعة والمقيم الصحيح ، ولأنه لو قبل صوماً من المعذور لقبله

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٨٤ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر ليس من البرِّ الصوم في السفر ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب جواز الفطر في شهر رمضان في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر ، راجع للؤلؤ والمرجان ، حديث (٦٨١) .

(٣) الحديث أخرجه النسائي في المجتبى من السنن ، كتاب الصيام ، باب الصيام في السفر ، وذكر اختلاف خبر ابن عباس فيه . (٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب الصوم في السفر والإفطار .

(٥) الحديث سبق تخريجه ، انظره في اللؤلؤ والمرجان ، حديث (٦٨١) .

من غيره ، كسائر الزمان المتضيق للعبادة ( فيلغو صومه ) إذا صام في رمضان عن غيره ، ولا يقع عن رمضان لعدم تعيين النية له ، ( ولو قلب صوم رمضان إلى نفل ، لم يصح له النفل ) لما تقدم ( وبطل فرضه ) لقطع نيته .

( ومن نوى الصوم في سفر ، فله الفطر بما شاء من جماع وغيره ) كأكل وشرب ( لأن من ) أبيع ( له الأكل ) أبيع ( له الجماع ) كمن لم ينو ( ولا كفارة ) عليه بالوطء ، ( لحصول الفطر بالنية قبل الفعل ) أي الجماع ، فيقع الجماع بعده ( وكذا مريض يباح له الفطر ) إذا نوى الصوم ، له الفطر بما شاء من جماع وغيره لما تقدم .

( وإن نوى الحاضر صوم يوم ثم سافر في أثناءه ) سفرأ يبلغ المسافة ( طوعاً أو كرهاً ، فله الفطر بعد خروجه ) ومفارقته بيوت قريته العامرة ، لظاهر الآية والأخبار الصريحة ، منها : ما روى عبيد بن جبير قال : « رَكِبْتُ مع أَبِي بَصْرَةَ الْغَفَارِيِّ مِنَ الْفُسْطَاطِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، ثُمَّ قَرَّبَ غَدَاةً فَقَالَ : اقْتَرِبْ ، قُلْتُ : أَلَسْتُ تَرَى الْبُيُوتَ ؟ قَالَ : أَتَرَعَبُ عَنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ؟ فَأَكَلْ » <sup>(١)</sup> رواه أبو داود ، ولأن السفر مباح للفطر ، فأباحه في أثناء النهار كالمرض الطاريء ، ولو بفعله ، والصلاة لا يشق إتمامها ، وهي أكد ، لأنه متى وجب إتمامها لم تقصر بحال .

( ولا ) يجوز له الفطر ( قبله ) أي قبل خروجه لأنه مقيم ( والأفضل له ) أي لمن سافر في أثناء يوم نوى صومه ( الصوم ) أي إتمام صوم ذلك اليوم ، خروجاً من خلاف من لم يبح له الفطر ، وهو قول أكثر العلماء ، تغليبا لحكم الحضر ، كالصلاة .

( والحامل والرضع إذا خافتا الضرر على أنفسهما ) أبيع لهما الفطر كالمرض ، ( أو ) خافتا الضرر على ( ولديهما ، أبيع لهما الفطر ) لأن خوفهما خوف على آدمي ، أشبه خوفهما على أنفسهما ( وكره صومهما ) كالمرض ( ويجزيء ) صومهما ( إن فعلتا ) أي صامتا كالمرض والمسافر ، ( وإن أفطرتا قضتا ) ما أفطرتاه كالمرض ( ولا إطعام ) على أحد ( إن خافتا على أنفسهما كمرض ) يضره الصوم ، فإنه يقضي من غير إطعام ( بل إن خافتا على ولديهما ) فقط ( أطعمتا مع القضاء ) لأنه كالتكملة له ( عن كل يوم مسكيناً ما يجزيء في الكفارة ) لقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> قال ابن عباس : « كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام : أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكيناً ، والحبلئ والمرضع إذا خافتا على

(١) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصوم ، باب متى يفطر المسافر إذا خرج ، الحديث

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٨٤ .



أولادِهِمَا أَفْطَرْتَا وَأَطْعَمْتَا « (١) رواه أبو داود ، وروى ذلك عن ابن عمر ، ولا مخالف لهما من الصحابة ، ولأنه فطر بسبب نفس عاجزة من طريق الخلقة ، فوجب به الكفارة ، كالشيخ الهرم ( وهو ) أي الإطعام ( على من يمون الولد ) لأن الإرفاق للولد ، ويجب الإطعام ( على الفور ) لأنه مقتضى الأمر ، وكسائر الكفارات ، وذكر المجد أنه إن أتى به مع القضاء جاز ، لأنه كالتكملة له ، وهذا مقتضى كلام المصنف أولاً ، ( وإن قبل ولد المرضعة ثدي غيرها وقدرت تستاجر ، له أوله ) من المال ( ما يستاجر منه ، فعلت ) أي استأجرت له ( ولم تفطر ) لعدم الحاجة إليه ( وله صرف الإطعام إلى مسكين واحد ، جملة واحدة ) لظاهر الآية .

( وحكم الظئر ) أي المرضعة لولد غيرها ( كمرضع ) لولدها ( فيما تقدم ) من الفطر وعدمه ، والفدية وعدمها ( فإن لم تفطر ) الظئر ( فتغير لبنها ) بالصوم ( أو نقص ، خير المستاجر ) بين فسخ الإجارة وإمضائها ، ( وإن قصدت ) الظئر ( الإضرار ) بالرضيع بصومها ( أثمت ، وكان للحاكم إلزامها بالفطر بطلب المستاجر ) ذكره ابن الزاغوني . وقال أبو الخطاب : إن تأذى الصبي بنقصه أو تغييره ، لزمها الفطر ، فإن أبيت فلاهله الفسخ ، ويؤخذ من هذا : أنه يلزم الحاكم إلزامها بما يلزمها ، وإن لم تقصد الضرر ، بلا طلب قبل الفسخ وهذا متجه ، قاله في الفروع . وجزم بمعناه في المنتهى .

( ولا يسقط الإطعام بالعجز ) كالدين ( وكذا ) الإطعام ( عن الكبير ، و ) المريض ( المأيوس ) منه . وتقدم .

( ولا ) يسقط ( إطعام من آخر قضاء رمضان ) حتى أدركه رمضان آخر ، ( و ) لا إطعام ( غيره ) مما وجب بنذر أو كفارة بالعجز ( غير كفارة الجماع ) في الحيض ، وتقدم في بابه ، وغير كفارة الجماع في نهار رمضان ، ( ويأتي ) في الباب بعده ( ولو وجد آدمياً معصوماً في هلكة كغريق ، لزمه مع القدرة إنقاذه ) من الهلكة ، ( وإن دخل الماء في حلقه لم يفطر ) كمن طار إلى حلقه ذباب أو غبار بلا قصد ( وإن حصل له ) أي للمنفذ ( بسبب إنقاذه ضعف في نفسه ، فأفطر ، فلا فدية ) على المنفذ ، ولا على المنفذ ( كالمريض ) وإن احتاج في إنقاذه إلى الفطر ، وجب ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

( ومن نوى الصوم ليلاً ثم جن أو أغمى عليه جميع النهار ، لم يصح صومه ) لأنه

(١) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصوم ، باب من قال هي مثبثة للشيخ والجبلى ، الحديث

عبارة عن الإمساك مع النية ، ولم يوجد الإمساك المضاف إليه النية ، كما دل عليه قوله في الحديث القدسي : « إِنَّهُ تَرَكَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي » <sup>(١)</sup> فلم تعتبر النية منفردة عنه .

( وإن أفاق ) المجنون أو المغمى عليه ( جزءاً منه أي من اليوم الذي بيت النية له ) ( صح ) صومه ، لقصد الإمساك في جزء من النهار ، كما لو نام بقية يومه ، وظاهره : أنه لا يتعين جزء الإدراك ، ولا يفسد الإغماء بعض اليوم الصوم ، وكذا الجنون ، وقيل : يفسد الصوم كالحيض ، وأولى ، لعدم تكليفه ، وأجيب : بأنه زوال عقل في بعض اليوم ، فلم يمنع صحته كالإغماء ، ويفارق الحيض ، فإنه لا يمنع الوجوب ، وإنما يمنع صحته ويحرم فعله ، ذكره في المبدع . ( ومن جن في صوم قضاء وكفارة ونحوهما ) كنذر ( قضاء ) إذا أفاق ( بالوجوب السابق ) كقضاء الصلاة ، لا بأمر جديد ، ( وإن نام ) من نوى الصوم ( جميع النهار صح صومه ) لأنه معتاد ولا يزيل الإحساس بالكلية ( ولا يلزم المجنون قضاء زمن جنونه ) سواء كان الشهر كله أو بعضه ، لعدم تكليفه ، ( ويلزم ) القضاء ( المغمى عليه ) لأنه مرض ، وهو مغط على العقل غير رافع للتكليف ، ولا تطول مدته ، ولا تثبت الولاية على صاحبه ، ويدخل على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .



### ( فصل في تبييت النية )

ولا يصح صوم إلا بنية ، ذكره الشارح إجماعاً ، كالصلاة والحج ، لحديث : « إنما الأعمال بالنيات » ولا صوم ( واجب إلا بنية من الليل ) لما روى ابن عمر عن حفصة : أن النبي ﷺ قال : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » <sup>(٢)</sup> رواه الخمسة .

(١) الحديث متفق عليه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب هل يقول : إني صائم إذا شتم ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب فضل الصيام .  
(٢) الحديث أخرجه أحمد في المسند : ٢٨٧/٦ ، والدارمي في السنن ، كتاب الصوم ، باب من لم يجمع الصيام من الليل ، وأبو داود في السنن ، كتاب الصوم ، باب النية في الصيام ، الحديث (٢٤٥٤) ، وقال : « رواه الليث وإسحاق بن حازم أيضاً جميعاً عن عبد الله بن أبي بكر مثله ، ووقفه على حفصة معمر والزبيدي ، وابن عينة ويونس الأبلق ، كلهم عن الزهري » ، ورواه الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن حفصة ، وأخرجه الترمذي في السنن ، كتاب الصوم ، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل ، الحديث (٧٣٠) ، وقال : « حديث حفصة لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه » ، وأخرجه النسائي مرفوعاً في المجتبى من السنن ، كتاب الصيام ، باب ذكر اختلاف =



قال الترمذي والخطابي : رفعه عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة وهو من الثقات ، ووافقه على رفعه ابن جريح عن الزهري ، رواه النسائي ، ولم يثبت أحمد رفعه ، وصحح الترمذي أنه موقوف على ابن عمر . وعن عائشة مرفوعاً : « من لم يَبَيْتَ الصَّيَّامَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَا صِيَّامَ لَهُ » (١) رواه الدارقطني وقال : إسناده كلهم ثقات ، وفي لفظ للزهري : « من لم يَبَيْتَ الصَّيَّامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَّامَ لَهُ » (٢) لا يقال : في صيام عاشوراء قد ورد بنية من النهار وقد كان واجباً لأن وجوبه كان نهاراً كمن صام تطوعاً ، ثم نذره ، على أن جماعة ذكروا أنه ليس بواجب ، ولأن النية عند ابتداء العبادة كالصلاة . وفي أي وقت من الليل نوى أجزاءه ، لإطلاق الخبر ( لكل يوم ) من رمضان ( نية مفردة لأنها ) أي أيام رمضان ( عبادات ) فكل يوم عبادة مفردة ، فيحتاج إلى نية .

= الناقلين لخبر حفصة في النية في الصيام ، وأخرجه ابن ماجه من طريق إسحاق بن حارم في السنن ، كتاب الصيام ، باب ما جاء في فرض الصوم من الليل ، الحديث (١٧٠٠) ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه : ٢١٢/٣ ، كتاب الصيام ، جماع أبواب الأهلة ، باب إيجاب الإجماع على الصوم الواجب قبل طلوع الفجر ، الحديث (١٩٣٣) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار : ٥٤/٢ - ٥٥ ، كتاب الصيام ، باب الرجل ينوي الصيام بعد ما يطلع الفجر ، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير : ١٩٦/٢٣ - ١٩٩ ، الحديث (٣٣٧) ، وفي ٢٠٩/٢٣ ، ٢١٠ ، الحديث (٣٦٧ ، ٣٦٨) ، وأخرجه الدارقطني مرفوعاً وموقوفاً في السنن ، كتاب الصيام ، باب تبين النية من الليل وغيره ، الحديث (٢) ، ٣ ، ٤) ، وقال : « رفعه عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة من قولها ، وتابعه الزبيدي وعبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري » ، وأخرجه البيهقي في الكبرى : ٢٠٢/٤ ، كتاب الصيام ، باب الدخول في الصوم بالنية ، وقال : « هذا حديث اختلف على الزهري في إسناده وفي رفعه إلى النبي ﷺ وعبد الله بن أبي بكر أقام إسناده ورفعته ، وهو من الثقات الأثبت » ، وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الخبير (١٨٨/٢) كتاب الصيام ، الحديث (٨٨١) ، واختلف الأئمة في رفعه ووقفه ، فقال ابن أبي حاتم عن أبيه : لا أدري أيهما أصح ، لكن الوقف أشبه ، وقال أبو داود : لا يصح رفعه ، وقال الترمذي : الموقوف أصح ، ونقل في العلل عن البخاري أنه قال : هو خطأ ، وهو حديث فيه اضطراب ، والصحيح عن ابن عمر موقوف ، وقال النسائي : الصواب عندنا موقوف ولم يصح رفعه ، وقال أحمد : ماله عندي ذلك الإسناد ، وقال الحاكم في الأربعين : صحيح على شرط الشيخين ، وقال في المستدرک : صحيح على شرط البخاري ، وقال البيهقي : رواه ثقات إلا أنه روى موقوفاً ، وقال الخطابي : أسنده عبد الله بن أبي بكر وزيادة الثقة مقبولة ، وقال ابن حزم : الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة ، وقال الدارقطني : رواه كلهم ثقات .

(١) الحديث أخرجه الدارقطني في السنن ، كتاب الصيام ، باب تبين النية من الليل وغيره ، الحديث (٢) . (٢) راجع تخريج ما قبله .

( و ) الدليل على أن كل يوم عبادة مفردة : أنه ( لا يفسد ) صوم ( يوم بفساد ) صوم يوم ( آخر كالقضاء ) أي قضاء رمضان وعنه يجزيء في أول رمضان نية واحدة لكله .  
( ولو نوت حائض ) أو نفساء ( صوم غد ، وقد عرفت أنها تطهر ليلاً ، صح )  
لمشقة المقارنة .

( ولو نسي النية أو أغمى عليه ) من الغروب حتى طلع الفجر ( لم يصح صومه ) لعدم النية ( أو نوى نهاراً صوم الغد لم يصح ) صومه ، لأنه لم يبيت النية ، كما لو نوى من الليل صوم بعد غد ( ولو نوى ) الصوم ( من الليل ، ثم أتى بعد النية فيه ) أي الليل ( بما يبطل الصوم ) كالأكل والجماع ( لم تبطل ) النية . نص عليه ، لظاهر الخبر خلافاً لابن حامد ، ولأن الله أباح الأكل إلى آخر الليل ، فلو بطلت فيه فات محلها ، ( ومن خطر بباله أنه صائم غداً فقد نوى ) لأن النية محلها القلب ( والأكل والشرب بنية الصوم نية ) قاله في الروضة ، ومعناه لغيره . قال الشيخ تقي الدين : هو حين يتعشى يتعشى عشاء من يريد الصوم ، ولهذا يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء ليالي رمضان .

( ويجب تعيين النية بأن يعتقد أنه يصوم ) غداً ( من رمضان أو من قضاائه ، أو ) من ( نذره ، أو كفارته ) نص عليه لحديث : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نَوَى » <sup>(١)</sup> ولأن التعيين مقصود في نفسه ، ( ولا يجب معه ) أي التعيين ( نية الفريضة ) وفي نسخة : الفرضية ( في فرضه ، ولا الوجوب في واجبه ) لأن التعيين يجزيء عن ذلك ( فلو نوى إن كان غداً من رمضان فهو ) أي الصوم ( عنه وإلا فعن واجب غيره ، وعينه بنيته ) كأن ينويه عن نذر أو كفارة ( لم يجزئه عن واحد منهما ) لعدم جزمه بالنية لأحدهما ( وإن قال ) إن كان غداً من رمضان فهو فرضي ، ( وإلا فهو نفل ، أو فأنا مفطر لم يصح ) صومه إن ظهر منه ، لعدم جزمه بالنية ( وإن قاله ) أي إن كان غداً من رمضان ففرضي ، وإلا فأنا مفطر ( ليلة الثلاثين من رمضان صح ) صومه إن بان منه ، لأنه مبني على أصل لم يثبت زواله ، ولا يقدر تردده لأنه حكم صومه مع الجزم ، بخلاف ما إذا قاله ليلة الثلاثين من شعبان ، لأنه لا أصل معه ييني عليه بل الأصل بقاء شعبان .

( ومن قال : أنا صائم غداً إن شاء ، فإن قصد بالمشيئة الشك والتردد في العزم والقصد ، فسدت نيته ) لعدم الجزم بها ( وإلا ) أي وإن لم يقصد بالمشيئة الشك والتردد

(١) الحديث سبق تخريجه في عدة مواضع من الكتاب .



في الصوم وعدمه ، بل نوى التبرك أو لم ينو شيئاً ( لم تفسد ) نيته ( إذ قصده أن فعله للصوم بمشيئة الله وتوفيقه وتيسيره ، كما لا يفسد الإيمان بقوله : أنا مؤمن إن شاء الله ، غير متردد في الحال ) قال القاضي : ( وكذا ) نقول : ( في سائر العبادات ) لا تفسد بذكر المشيئة في نيتها اهـ .

وفي نهاية المتدئين لابن حمدان : يحرم قوله : أنا مسلم إن شاء الله ، ( وإن لم يردد نيته بل نوى ليلة الثلاثين من شعبان أنه صائم غداً من رمضان بلا مستند شرعي ) من رؤية الهلال أو غيم ونحوه ( أو بمستند غير شرعي ، كحساب ونحوه ) كتنجيم ولو كثرت إصابته ( لم يجزئه ) صومه ( وإن بان منه ) أي من رمضان لأن النية قصد يتبع العلم ، وما لا يعلمه ولا دليل على وجوده : لا يصح قصده ( ولا أثر لشك مع غيم وقتر ) ونحوهما ، فإذا نوى صوم يوم الثلاثين لذلك ، أجزأه إن بان منه لما تقدم ، ( ولو نوي خارج رمضان قضاء ونفلًا ، أو نوى الإفطار من القضاء ثم نوى نفلًا ، أو قلب نية القضاء إلى النفل ، بطل القضاء ) لتردده في نيته أو قطعها ( ولم يصح النفل لعدم صحة نفل من عليه قضاء رمضان قبل القضاء ) ، وفي الفروع والتنقيح والمنتهى : يصح نفلًا ، وقد ذكرت كلام المصنف في حاشية التنقيح في ذلك في الحاشية ، وما يمكن أن يجاب به عنه ( وإن نوى ) خارج رمضان ( قضاء وكفارة ظهار ونحوه ) ككفارة قتل ( لم يصح ) أي لا الصوم الواجب ، لعدم جزمه بالنية له ، ولا النفل ( لما تقدم ) من عدم صحة نفل من عليه قضاء رمضان قبل القضاء ، ( ومن نوى الإفطار أفطر ) لأنه قد قطع نية الصوم بنية الإفطار ، فكأنه لم يأت بها ابتداء ( فصار كمن لم ينو ) الصوم ( لا كمن أكل ) ونحوه ، ( فلو كان ) نوى الإفطار ( في نفل ثم عاد نواه ) نفلًا ( صح ) نص عليه ( وكذا لو كان من نذر أو كفارة فقطع نيته ثم نوى نفلًا ) بخلاف ما إذا كان من قضاء رمضان على طريقته ( ولو قلب نية نذر ) أو كفارة ( إلى النفل ، فكمن أنتقل من فرض صلاة إلى نفلها ) فيصح ويكره لغير غرض صحيح ( ولو تردد في الفطر ، أو نوى أنه سيفطر ساعة أخرى ، أو أن وجدت طعاماً أكلت ، وإلا أتمت ونحوه ، بطل ) صومه لتردده في النية ( كصلاة ) أي كما تبطل الصلاة بتردده في فسخ نيتها ، إذ استصحاب حكم النية شرط في صحة الصلاة والصوم والوضوء ونحوها ( ويصح صوم نفل بنية من النهار قبل الزوال وبعده ) نص عليه ، لحديث عائشة قالت : « دخل عليَّ النبي ﷺ ذات يوم فقال : هل عندكم شيء ؟ فقلنا : لا ، قال : فإني إذن صائم »<sup>(١)</sup>

(١) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الصيام ، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل

الزوال .

رواه مسلم . ويدل عليه حديث عاشوراء ، ولأن الصلاة خفف نفلها عن فرضها ، فكذا الصوم ، ولما فيه من تكثيره لكونه يَعمَلُ له فعفى عنه ، ويدل لصحته بنية بعد الزوال : أنه قول معاذ وابن مسعود وحذيفة ، ولم ينقل عن أحد من الصحابة ما يخالفه صريحاً ، ولأن النية وجدت في جزء النهار ، فأشبه وجودها قبل الزوال بلحظة ، وبه يبطل التعليل بالأكثر ، لأن الأكثر قد خلا عن النية في الأصل ، فإن ما بين طلوع الفجر والزوال يزيد على ما بين الزوال والغروب ، بما بين طلوع الفجر والشمس ، وأيضاً جميع الليل وقت لنية الفرض ، فكذا النهار ، وشرطه أن لا يكون فعل ما يفطره قبل النية ، فإن فعل فلا يجزئه الصوم بغير خلاف نعلمه . قاله في الشرح ، لكن خالف فيه أبو زيد الشافعي (ويحكم بالصوم الشرعي الماثب عليه من وقت النية ) لأن ما قبله لم يوجد فيه قصد القربة فلا يقع عبادة لقوله ﷺ : « وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ » (١) ( فيصح تطوع حائض ) أو نساء ( طهرت ) في يوم بصوم بقيته ، ( و ) تطوع ( كافر أسلم في يوم ولم يأكل ) أي الحائض ، والكافر ، ولو قال ، كالمتهى : لم يأتيا فيه بمفسد ، لكان أشمل ( بصوم بقية اليوم ) متعلق بتطوع . وفي الفروع : يتوجه يحتمل أن لا يصح : لأنه لا يصح منهما صوم .



(١) سبق تخريجه في عدة مواضع من الكتاب .



## باب ما يفسد الصيام

وهو كل ما ينافيه من أكل وشرب ونحوهما ( و ) ما

( يوجب الكفارة ) كالوطء في نهار رمضان

( من أكل ولو تراباً أو ما لا يغذى ) بالغين والذال المعجمتين ( ولا ينماع في الجوف ، كالخصى ، أو شرب ) فسد صومه ، لقوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ <sup>(١)</sup> فأباحهما إلى غاية ، وهي تبين الفجر ، ثم أمر بالإمساك عنهما إلى الليل ، لأن حكم ما بعد الغاية مخالف لما قبلها ، ولقوله ﷺ : « كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِيءُ بِهِ ، إِنْهُ تَرَكَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي » <sup>(٢)</sup> متفق عليه ، ولا فرق بين القليل والكثير ( أو استعط ) في أنفه ( بدهن أو غيره ، فوصل إلى حلقه أو دماغه ) وفي الكافي : أو خياشيمه ، فسد صومه ، لنهي ﷺ : « الصَّائِمُ عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي الاسْتِنْشَاقِ » <sup>(٣)</sup> ولأن الدماغ جوف ، والوصل إليه يغذيه ، فيفطر ، كجوف البدن ( أو احتقن ) في دبره ، فسد صومه لأنه يصل إلى الجوف ، ولأن غير المعتاد كالمعتاد في الواصل ، ولأنه أبلغ وأولى من الاستعاط ( أو داوي الجائفة أو جرحاً بما يصل إلى جوفه ) لأنه أوصل إلى جوفه شيئاً باختياره ، أشبه ما لو أكل ( أو اكتحل بكحل أو صبر ، أو قطور ، أو ذرور ، أو أئمد ، ولو غير

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ .

(٢) الحديث متفق عليه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب هل يقول إني صائم إذا شتم ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب فضل الصيام .

(٣) حديث النهي عن المبالغة في الاستنشاق من رواية لقيط بن صبرة أخرجه الشافعي في الأم : ٢٧/١ ، كتاب الطهارة ، باب غسل الرجلين ، وأحمد في المسند : ٣٣/٤ ، وأبو داود في كتاب الطهارة ، باب في الاستنثار ، الحديث ( ١٤٢ ، ١٤٣ ) ، وفي كتاب الصوم ، باب الصائم يُصب عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق ، الحديث ( ٧٨٨ ) ، وأخرجه الترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم ، الحديث ( ٢٣٦٦ ) وقال : « حسن صحيح » ، والنسائي في المجتبى من السنن ، كتاب الطهارة ، باب المبالغة في الاستنشاق ، وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار ، الحديث ( ٤٠٧ ) ، وصححه ابن حبان ، أورده الهيثمي في موارد الظمآن ، كتاب الطهارة ، باب إسباغ الوضوء ، الحديث ( ١٥٩ ) ، والحاكم في المستدرک : ١٤٧/١ - ١٤٨ ، كتاب الطهارة ، باب الأمر بإسباغ الوضوء ، وأقره الذهبي .

مطيب يتحقق معه وصوله إلى حلقه ( نص عليه ، لأن النبي ﷺ « أمر بالإثمد المروح عند النوم وقال : لِيَتَّقِيَ الصَّائِمُ » (١) رواه أبو داود والبخاري في تاريخه ، من حديث عبد الرحمن بن النعمان بن سعيد بن هوزة عن أبيه عن جده . قال ابن معين : حديث منكر ، وعبد الرحمن ضعيف . وقال أبو حاتم : صدوق ، ووثقه ابن حبان ، ولأن العين منفذ ، لكنه غير معتاد ، وكالواصل من الأنف ، ( وإلا ) أي وإن لم يتحقق وصوله إلى حلقه ( فلا ) فطر ، لعدم تحقق ما ينافي الصوم ، ( أو استقاء ) أي استدعى القيء ( فقاء طعاماً أو مراراً ، أو بلغماً أو دماً أو غيره ، ولو قل ) لحديث أبي هريرة المرفوع : « من ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ » (٢) رواه الخمسة . وقال الترمذي : حسن غريب ، ورواه الدارقطني . وقال : إسناده كلهم ثقات ( أو أدخل إلى جوفه أو مجوف في جسده ، كدماغه وحلقه وباطن فرجها ، وتقدم في ) باب ( الاستطابة إذا أدخلت أصبعها ، ونحو ذلك ) أي نحو الدماغ ، والحلق ، وباطن فرجها كالدبر ( مما ينفذ إلى معدته شيئاً من أي موضع كان ، ولو خيطاً ابتلعه كله ، أو ابتلع ) بعضه ، أو رأس سكين ، من فعله أو فعل غيره بإذنه ( فغاب في جوفه ، فسد صومه ، ويعتبر العلم بالواصل ، وجزم في منتهى الغايات : بأنه يكفي الظن . واختار الشيخ تقي الدين : لا يفطر بمدواة جائفة ومأمومة ، ولا بحقنة ( أو داوي المأمومة ) فوصل إلى دماغه ( أو قطر في أذنه ما يصل إلى دماغه ) لأن الدماغ أحد

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصوم ، باب في الكحل عند النوم للصائم ، الحديث (٢٣٧٧) ، وقال أبو داود : قال لي يحيى بن معين : هو حديث منكر - يعني حديث الكحل - .  
 (٢) الحديث أخرجه أحمد في المسند : ٤٩٨/٢ ، والدارمي في السنن ، كتاب الصوم ، باب القيء للصائم ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب الصائم يستقيء عمداً ، الحديث (٢٣٨٠) ، والترمذي في السنن : ٩٨/٣ - ٩٩ ، كتاب الصوم ، باب ما جاء فيمن استقاء عمداً ، الحديث (٧٢٠) ، وقال : « حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس ، وقال محمد : يعني البخاري لا أراه محفوظاً ، قال الترمذي : وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ولا يصح إسناده ، وعزاه للنسائي المزي في تحفة الأشراف : ٣٥٤/١٠ ، الحديث (١٤٥٤٢) ، وأخرجه ابن ماجه في السنن : ٥٣٦/١ ، كتاب الصيام ، باب ما جاء في الصائم يقيء ، الحديث (١٦٧٦) ، وابن حبان في صحيحه ، أورده الهيثمي في موارد الظمان ، كتاب الصيام ، باب في الصائم يقيء ، الحديث (٩٠٧) ، والدارقطني في السنن : ١٨٤/٢ - ١٨٥ ، كتاب الصيام ، باب القبلة للصائم ، الحديث (٢٠) ، وقال : رواه كلهم ثقات ، والحاكم في المستدرک : ٤٢٦/١ - ٤٢٧ ، كتاب الصوم ، باب إذا استقاء الصائم أفطر ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، وأقره الذهبي ، وأخرجه البيهقي في الكبرى : ٢٢٠/٤ ، كتاب الصيام ، باب من ذرعه القيء ، وقوله ﷺ أي غلبه وسبقه في الخروج .



الجوفين فالواصل إليه يغذيه ، فأفسد الصوم كالآخر ( أو استمنى ) أى استدعى المنى (فأمنى ، أو أمدى ) لأنه إذا فسد بالقبلة المقترنة بالإنزال ، فلأن يفسد به بطريق أولى ، فإن لم ينزل فقد أتى محرماً ولم يفسد صومه ، وإن أنزل لغير شهوة فلا كالبول ( أو قبل أو لمس أو باشر دون الفرج فأمنى ، أو أمدى ) لما روى أبو داود عن عمر : أنه قال : « هَشَشْتُ فَقَبَلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي فَعَلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا ، قَبَلْتُ قَبْلُ وَأَنَا صَائِمٌ ، قَالَ : أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمَصْتَ مِنْ إِنَاءٍ وَأَنْتَ صَائِمٌ ؟ قُلْتُ : لَا بَأْسَ بِهِ ، قَالَ : فَمَهْ » فشبه القبلة بالمضمضة من حيث إنها من مقدمات الفطر ، فإن القبلة إذا كان معها نزول أفطر وإلا فلا ، ذكره في المغني والشرح . وفيه نظر ، لأن غايته : أنها قد تكون وسيلة وذريعة إلى الجماع ، وعلم منه : أنه لا فطر بدون الإنزال ، لقول عائشة : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَكَانَ أَمْلَكُكُمْ لِأَرْبِهِ » (٢) رواه البخاري . وروى بتحريك الراء وسكونها ، ومعناه حاجة النفس ووطرها ، وقيل : بالتسكين العضو ، وبالتحريك الحاجة ( أو كرر النظر فأمنى ) لأنه إنزال بفعل يلتذ به ، ويمكن التحرر منه ، أشبه الإنزال باللمس .

( ولا ) يفطر ( إن أمدى ) بتكرار النظر ، لأنه لا نص فيه ، والقياس على إنزال المنى لا يصح ، لمخالفته إياه في الأحكام .

( أو لم يكرر النظر ، فأمنى ) أي لا فطر لعدم إمكان التحرر من النظرة الأولى ، وعلم منه : أنه لو كرر النظر فلم ينزل ، فلا فطر ، قال في الشرح والمبدع : بغير خلاف ( أو حجم أو احتجم ) في القفا أو الساق نص عليه ، ( وظهر دم ) نص عليه ، لقوله ﷺ : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ » (٣) رواه أحمد والترمذي من حديث رافع

(١) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصوم ، باب القبلة للصائم ، الحديث (٢٣٨٥) .  
(٢) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب المباشرة للصائم ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب بيان أن القبلة ليست محرمة على من لم تحرك شهوته ، وقال البغوي في شرح السنة : ٢٧٦/٦ - ٢٧٧ ، كتاب الصيام ، باب قبلة الصائم ، الحديث (١٧٥٠) ، قولها : «وَكَانَ أَمْلَكُكُمْ لِأَرْبِهِ» يُرَوَّى عَلَى وَجْهَيْنِ الْإِرْبُ مَكْسُورَةُ الْآلِفِ ، وَالْأَرْبُ مَفْتُوحَةُ الْآلِفِ وَالرَّاءُ ، وَكِلَاهُمَا مَعْنَاهُ وَطَرُ النَّفْسِ وَمَاجَتَهَا وَالْإِرْبُ أَيْضًا الْعَضْوُ .

(٣) الحديث أخرجه الشافعي في المسند ( بترتيب السندي ) : ٢٥٥/١ ، كتاب الصوم ، باب فيما يفسد الصوم وما لا يفسده ، الحديث (٦٨٥) ، وعبد الرزاق في المصنف : ٢٠٩/٤ ، كتاب الصيام ، باب الحجامة للصائم ، الحديث (٧٥٢٠) ، وأحمد في المسند : ١٢٣/٤ - ١٢٥ ، والدارمي في السنن ، كتاب الصوم ، باب الحجامة تفطر الصائم ، وأبو داود في السنن ، كتاب الصوم ، باب في الصائم يحتجم ، الحديث (٢٣٦٩) ، وعزاه للنسائي المزي في تحفة الأشراف : ٤٤/٤ ، الحديث =

ابن خديج ، ورواه أحمد أيضاً من حديث ثوبان وشداد بن أوس ، وعائشة وأسامة بن زيد وأبي هريرة ، ومعقل بن سنان ، وهو لأبي داود من حديث ثوبان ، ولابن ماجه من حديث شداد ، وأبي هريرة ، وهذا يزيد على رتبة المستفيض ، قال ابن خزيمة : ثبتت الأخبار عنه عليه السلام بذلك ، وقال أحمد : فيه غير حديث ثابت ، وأصحها : حديث رافع . قال ابن المديني : أصح شيء في هذا الباب حديث ثوبان ، وشداد ، وصححهما أحمد والبخاري ، وهو قول علي وابن عباس وأبي هريرة وعائشة ، ورخص فيها أبو سعيد الخدري ، وابن مسعود ، وقاله أكثر العلماء ، لما روى ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجَمَ وهو صائمٌ » <sup>(١)</sup> رواه البخاري ، وجوابه : أن أحمد ضعفه في رواية الأثرم ، لأن الأنصاري ذهب كتبه في فتنة ، فكان يحدث من كتب غلامه أبي حكيم ، ثم لو صح فهو منسوخ ، بدليل أن ابن عباس ، وهو راويه ، كان يعد الحجام والمحاجم قبل مغيب الشمس فإذا غابت احتجَمَ كذلك ، رواه الجوزجاني ، ويحتمل أن يكون لعذر ، لما روى أبو بكر بإسناده عن ابن عباس قال : « احتجَمَ النبي صلى الله عليه وسلم من شيء كان وجده » وأحاديثنا أكثر واعتضدت بعمل الصحابة ، وهي قول ، وحديثهم فعل ، والقول مقدم لعدم عموم الفعل ، واحتمال أنه خاص به ، ونسخ حديثهم أولى ، لأنه موافق لحكم الأصل ، فنسخه يلزم منه مخالفة الأصل مرة واحدة ، بخلاف نسخ حديثنا ، لأنه يلزم مخالفة الأصل مرتين .

فإن لم يظهر دم ، فلا فطر ، و ( لا ) فطر ( إن جرح ) الصائم ( نفسه ، أو جرحه غيره بإذنه ، ولم يصل إلى جوفه ) شيء من آلة الجرح ( ولو ) كان الجرح ( بدل الحجامه ، ولا ) فطر ( بفصد وشرط ، ولا بإخراج دمه برعاف ) لأنه لا نص فيه والقياسي لا يقتضيه ( أي ذلك ) المذكور من الأكل والشرب ، وما عطف عليهما ( فعل ) الصائم ( عامداً ) أي قاصداً للفعل ( ذاكراً لصومه مختاراً ) لفعله ( فسد صومه ، ولو جهل التحريم ) لعموم ما سبق ( فلا يفطر غير قاصد الفعل ، كمن طار إلى حلقه غبار ونحوه ) كذاب ( أو ألقى في ماء فوصل إلى جوفه ونحوه ) لأن غير القاصد غافل غير مكلف ، وإلا لزم تكليف ما لا يطاق .

= (٤٨١٨) ، وفي ١٤٤/٤ الحديث (٤٨٢٣) ، وفي ٤٦/٤ الحديث (٤٨٢٦) ، وابن ماجه في السنن : ٥٣٧/١ ، كتاب الصيام ، باب ما جاء في الحجامه للصائم ، الحديث (١٦٨١) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار : ٩٩/٢ ، كتاب الصيام ، باب الصائم يحتجم ، والحاكم في المستدرک : ٤٢٨/١ ، كتاب الصوم ، باب أفطر الحاجم والمحجوم ، والبيهقي في الكبرى : ٢٦٥/٤ ، كتاب الصيام ، باب الحديث الذي رُوِيَ في الإفطار بالحجامه .

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب الحجامه والقيء للصائم ، الحديث (١٩٣٨) .



( ولا ) يفطر ( ناس ) لفعل شيء مما تقدم ، لقوله ﷺ : « عَفِيَ لَأَمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » (١) ولحديث أبي هريرة يرفعه : « مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلَيْتُمْ صَوْمَهُ ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ » (٢) متفق عليه ( فرضاً كان الصوم أو نفلاً ) لعموم الأدلة .

( ولا ) يفطر ( مكره ، سواء أكره على الفعل ) أي الأكل ونحوه ( حتى فعل ) ما أكره عليه ( أو فعل به ، بأن صب في حلقه مكرهاً أو نائماً ، كما لو أوجر المغمى عليه معالجته ) لعموم قوله ﷺ : « وما استكْرَهُوا عَلَيْهِ » (٣) .

( ويفطر ) الصائم ( بردة ) مطلقاً ، لقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ (٤) ، وكذلك كل عبادة حصلت الردة في أثنائها ، فإنها تفسدها ( و ) يفطر بـ ( سموت ، فيطعم من تركته في نذر وكفارة ) مسكين لفساد ذلك اليوم الذي مات فيه ، لتعذر قضائه ( ويأتي ) ذلك مفصلاً في حكم القضاء .



### « ما لا يفطر به الصائم »

( وإن دخل حلقه ذباب أو غبار طريق ، أو ) غبار ( دقيق ، أو دخان من غير قصد ) لم يفطر ، لعدم القصد كالنائم وعلم منه : أن من ابتلع الدخان قصداً فسد صومه .

( أو قطر في إحليله ) دهناً أو غيره لم يفطر ( ولو وصل مثانته ) لعدم المنفذ ، وإنما يخرج البول رشحاً ، كمدأواة جرح عميق ، لم يصل إلى الجوف والمثانة : العضو الذي يجتمع فيه البول ، وإذا كان لا يستمسك بوله ، قيل : مثن الرجل ، بكسر الثاء فهو أمثن ، والمرأة مثنى . وقال الكسائي : يقال رجل مثن ومثنون .

( أو فكر فأمني أو مذي ) لم يفطر ، لقوله ﷺ : « عَفِيَ لَأَمْتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا »

(١) الحديث سبق تخريجه في عدة مواضع من الكتاب .

(٢) الحديث متفق عليه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب أكل الناسي وشربه وجماعة لا يفطر .

(٣) الحديث سبق تخريجه في عدة مواضع من الكتاب .

(٤) سورة الزمر ، الآية : ٦٥ .

مَا لَمْ تَعْمَلْ ، أَوْ تَتَكَلَّمُ بِهِ « (١) ولأنه لا نص فيه ، ولا إجماع ، وقياسه على تكرار النظر لا يصح ، لأنه دونه في استدعاء الشهوة ، وإفضائه إلى الإنزال ( كما لو حصل ) الإنزال ( بفكر غالب ) أي غير اختياري ، بأن لم يتسبب فيه .

( أَوْ احْتَلَمَ أَوْ أَنْزَلَ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ ، كَالَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ الْمَنِي أَوْ الْمَذْيَ لِمَرْضٍ أَوْ ) لـ (سَقَطَةٍ ) مِنْ مَوْضِعٍ عَالٍ ( أَوْ خُرُوجاً مِنْهُ لِهَيْجَانِ شَهْوَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّ ذَكَرَهُ ) بِيَدٍ أَوْ غَيْرِهَا ، مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ .

( أَوْ أَمْنَى نَهَاراً مِنْ وَطْءٍ لَيْلٍ ) لَمْ يَفْطَرَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَسَبَّبْ إِلَيْهِ فِي النَّهَارِ .

( أَوْ ) أَمْنَى ( لَيْلاً مِنْ مَبَاشَرَتِهِ نَهَاراً ) فَلَا فَطَرَ بِذَلِكَ كُلَّهُ .

( أَوْ ذَرَعَهُ الْقِيءَ ) بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ ، أَيِ غَلْبِهِ وَسَبْقِهِ ، لَمْ يَفْطَرَ لِلخَبَرِ ( وَلَوْ عَادَ ) شَيْءٌ مِنْ قِيئِهِ ( إِلَى جَوْفِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ) لِأَنَّهُ كَالْمَكْرَهِ ( لَا إِنْ عَادَ ) الْقِيءُ إِلَى جَوْفِهِ ( بِاخْتِيَارِهِ ) وَلَوْ لَمْ يَمِلْ الْقَمْ ، أَوْ ذَرَعَهُ الْقِيءَ ، ثُمَّ أَعَادَهُ عَمْداً ، فَإِنَّهُ يَفْطَرَ بِذَلِكَ ، كَبَلْعِهِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الْقَمِ .

( أَوْ أَصْبَحَ ) الصَّائِمَ ( وَفِيهِ طَعَامٌ فَلَفْظُهُ ) أَيِ رَمَاهُ لَمْ يَفْطَرَ ، لِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّحَرُّرِ مِنْهُ ، وَلَا يَخْلُو مِنْهُ صَائِمٌ غَالِباً .

( أَوْ شَقَّ ) عَلَيْهِ ( لَفْظُهُ ) أَيِ رَمَى الطَّعَامَ الَّذِي أَصْبَحَ بِفَمِهِ ، لِعَدَمِ تَمِيزِهِ عَنْ رِيْقِهِ ( فَبَلَعَهُ مَعَ رِيْقِهِ بِغَيْرِ قَصْدٍ ، أَوْ جَرَى رِيْقُهُ بَبَقِيَّةِ طَعَامٍ تَعَذَّرَ رَمِيهِ ) لَمْ يَفْطَرَ بِذَلِكَ ، لَمَّا سَبَقَ .

( أَوْ بَلَغَ ) الصَّائِمَ ( رِيْقَهُ عَادَةً ) لَمْ يَفْطَرَ ( لَا إِنْ أَمَكْنَ لَفْظُهُ بَقِيَّةَ الطَّعَامِ ، بِأَنْ تَمِيزَ عَنْ رِيْقِهِ ، فَبَلَعَهُ عَمْداً ، وَلَوْ ) كَانَ ( دُونَ حَمِصَةٍ ) فَإِنَّهُ يَفْطَرَ بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَا مَشَقَّةَ فِي لَفْظِهِ ، وَالتَّحَرُّزُ مِنْهُ مُمْكِنٌ .

( أَوْ اغْتَسَلَ ) لَمْ يَفْطَرَ ، لِأَنَّهُ ﷺ « كَانَ يَذَرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ » (٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ ، وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ الْجَمَاعَ وَغَيْرَهُ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ ، فَيُلْزَمُ جَوَازُ الْإِصْبَاحِ جُنُباً ، احْتِجَ بِهِ رِبِيعَةُ وَالشَّافِعِيُّ .

---

(١) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِلَفْظٍ : « أَنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا ... » وَهُوَ عِنْدَهُ فِي الصَّحِيحِ ، كِتَابُ الْإِيمَانِ ، بَابُ تَجَاوُزِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ النَّفْسِ وَالْخَوَاطِرِ بِالْقَلْبِ إِذَا لَمْ تَسْتَقِرْ ، حَدِيثُ (١٢٧) .

(٢) الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ ، بَابُ اغْتِسَالِ الصَّائِمِ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ ، بَابُ صَحَةِ صَوْمٍ مِنْ طُلُعِ عَلَيْهِ الْفَجْرِ وَهُوَ جُنُبٌ .



( أو تَمَضْمَضُ أو استنشَق ) في الوضوء ( فدخل الماء حلقه بلا قصد ، أو بلع ما بقي من أجزاء الماء بعد المضمضة ، لم يفطر ) لأنه واصل بغير قصد ، أشبه الذباب ( وكذا إن زاد على الثلاث في أحدهما ) أي الفعلين ، وهما المضمضة والاستنشاق ( أو بالغ فيه ) أي في أحدهما بأن بالغ في المضمضة أو الاستنشاق لأنه واصل بغير اختياره ، ( وإن فعلهما ) أي المضمضة والاستنشاق ( لغير طهارة ) أي وضوء أو غسل ( فإن كان لنجاسة ونحوها فكالوضوء ، وإن كان عبثاً أو لحر ، أو عطش ، كره ) نص عليه . مثل أحمد عن الصائم يعطش ، فيتمضمض ، ثم يمج الماء . قال : يرش على صدره أحب إليّ . ( وحكمه ) في الفطر ( حكم الزائد على الثلاث ) فلا يفطر به على ما تقدم .

( وكذا إن غاص في الماء في غسل غير مشروع أو إسراف ، أو كان عبثاً ) فيكره له ذلك .

ولا يفطر بما يصل إلى جوفه بلا قصد ، ( ولو أراد أن يأكل أو يشرب من وجب عليه الصوم في ) نهار ( رمضان ناسياً أو جاهلاً ، وجب إعلامه على من رآه ) كإعلام نائم إذا ضاق وقت الصلاة .



### ( ولا يكره للصائم الاغتسال )

نهاراً لجنابة ونحوها ، لما تقدم من حديث عائشة وأم سلمة ، ( ولو ) كان الاغتسال ( للتبرد ) لأن فيه إزالة الضجر من العبادة كالجلوس في الظل البارد ، قاله المجد ( لكن يستحب لمن لزمه الغسل ليلاً من جنب وحائض ونحوهما ) كنفساء انقطع دمها ، وكافر أسلم ( أن يغتسل قبل طلوع الفجر الثاني ) خروجاً من الخلاف ، واحتياطاً للصوم ( فلو أخره ) أي الغسل ( واغتسل بعده ) أي بعد طلوع الفجر الثاني ( صح صومه ) لما تقدم ، من حديث عائشة وأم سلمة ، وكان أبو هريرة يقول : « لا صَوْمَ لَهُ » ويروي ذلك عن النبي ﷺ ثم رجع عنه . قال سعيد بن المسيب : رجع أبو هريرة عن فتياه ، قال الخطابي : أحسن ما سمعت في خبر أبي هريرة : أنه منسوخ لأن الجماع كان محرماً على الصائم بعد النوم ، فلما أباح الله الجماع إلى طلوع الفجر ، جاز للجنب إذا أصبح قبل أن يغتسل أن يصوم ، ( وكذا إن أخره ) أي الغسل ( يوماً ) فأكثر ( لكن يائمه بترك الصلاة ) أي تأخيرها عن وقتها ( وإن كفر بالترك ) أي ترك الصلاة ( بطل صومه ) بالردة ( بأن يدعى إليها ) أي يدعو الإمام أو نائبه إلى صلاة ( وهو صائم فيأبى ) حتى يتضيق وقت التي بعدها ( أو ) كفر ( بمجرد الترك ) أي ترك الصلاة ( من غير دعاء على

قول الأجرى ، وهو ظاهر كلام جماعة ) لظاهر الأخبار فيبطل صومه للردة ، ( وإن  
بصق نخامة ، بلا قصد من مخرج الحاء المهملة ، لم يفطر ) بذلك ، ويأتي حكم ما إذا  
بلعها في الباب بعده ، ( ومن أكل ونحوه ) بأن شرب أو جامع ( شاكاً في طلوع الفجر  
ودام شكه بلا قضاء عليه ) لظاهر الآية ، ولأن الأصل بقاء الليل ، فيكون زمان الشك  
منه ( وإن أكل يظن طلوعه ) أي الفجر ، قال في الفروع : كذا جزم به بعضهم ، وما  
سبق من أن له الأكل حتى يتيقن طلوعه : يدل على أنه لا يمنع نية الصوم ، وقصد غير  
اليقين . والمراد والله أعلم : اعتقاده طلوعه ، ولهذا فرضه صاحب المحرر فيمن اعتقده  
نهاراً فبان ليلاً ، لأن الظان شاك ، ولهذا خصوا المنع باليقين ، واعتبروه بالشك في  
نجاسة طاهر ، ولا أثر للظن فيه ، وقد يحتمل أن الظن والاعتقاد واحد ، وأنه يأكل مع  
الشك والتردد ، ما لم يظن أو يعتقد النهار ، ( فبان ليلاً ، ولم يجد نية صومه الواجب  
قضي ) لانه قطع نية الصوم بأكله ، يعتقد نهاراً ، والصوم لا يصح بغير نية ، ( وإن  
أكل ونحوه شاكاً في غروب الشمس ، ودام شكه ) قضى ، لأن الأصل بقاء النهار .  
( ولا ) يقضي إن أكل ونحوه ( ظاناً ) غروب الشمس ( ودام شكه ) ولم يتبين له الحال ،  
قضى ، لأن الأصل براءته ( ولو شك ) في غروب الشمس ( بعده ) أي بعد الأكل  
ونحوه ، ( ودام ) شكه فلا قضاء عليه لانه لم يوجد يقين أزال ذلك الظن الذي بني  
عليه ، فأنشبه ما لو صلى بالاجتهاد ثم شك في الإصابة بعد صلاته ، ( أو أكل يظن بقاء  
النهار قضى ) ما لم يتحقق أنه كان بعد الغروب ، لأن الله تعالى أمر بإتمام الصوم إلى  
الليل ، ولم يتمه ، ( وإن بان ) أن أكله ونحوه كان ( ليلاً ، لم يقض ) لانه أتم صومه  
( وإن أكل ) ونحوه ، يظن أو يعتقد أنه ليل ، فبان نهاراً في أوله ( بأن أكل يظن الفجر  
لم يطلع ، وقد طلع ( أو أخره ) بأن ظن أن الشمس غربت ، ولم تغب ( فعليه القضاء  
) لأن الله تعالى أمر بإتمام الصوم ، ولم يتمه ، وقالت أسماء : « أفطرتنا على عهد رسول الله ﷺ  
في يوم غيم ، ثم طلعت الشمس ، قيل : هشام بن عروة - وهو راوي الحديث - أمروا  
بالقضاء ؛ قال : لا بد من قضاء » رواه أحمد والبخاري ، ولأنه جهل وقت الصوم فلم  
يعذر كالجهل بأول رمضان .

« تمة » لو أكل ونحوه ناسياً فظن أنه قد أفطر فأكل ونحوه عمداً ، قضى قال في  
الإنصاف ، ويشبه ذلك لو اعتقد البيئونة في الخلع ، لأجل عدم عود الصفة ، ثم فعل ما  
حلف عليه .





## فصل فيما يوجب الكفارة

( وإذا جامع في نهار شهر رمضان بلا عذر شبق ونحوه ) كمن به مرض ينتفع بالوطء فيه ( بذكر أصلي في فرج أصلي ، قبلًا كان ) الفرج ( أو دبراً ، من آدمي أو غيره ) كبهيمة أو سمكة أو طيرة ( حي أو ميت ، أنزل أم لا ، فعليه القضاء والكفارة ، عامداً كان أو ساهياً أو جاهلاً ، أو مخطئاً ، مختاراً أو مكرهاً ، نصاً ، سواء أكره حتى فعله ) أي الجماع ( أو فعل به من نائم وغيره ) أما وجوب الكفارة فلحديث أبي هريرة قال : « بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ ، قَالَ مَا لَكَ ؟ قَالَ : وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تَعْتُقُهَا ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِينَ مَسْكِينًا ؟ قَالَ : لَا ، فَمَكَثَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بَعْرُقٌ فِيهِ عَمْرٌ - وَالْعَرَقُ الْمَكْتَلُ - فَقَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ ؟ فَقَالَ : هَا أَنَا ، قَالَ : خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ ، فَقَالَ : عَلَى أَفْقَرِ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ ، ثُمَّ قَالَ : اطْعِمَهُ أَهْلَكَ » (١) متفق عليه .

وأما وجوب القضاء ، فلقوله ﷺ للمجامع : « وَصُمُّ يَوْمًا مَكَانَهُ » (٢) رواه أبو داود . وأما كون الساهي كالعامد ، والمكره كالمختار ، والنائم كالمستيقظ ، فلا أنه ﷺ لم يستفصل الأعرابي ، ولو اختلف الحكم بذلك لاستفصله ، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز والسؤال معاد في الجواب ، كأنه قال : إذا وقعت في صوم رمضان فكفر ، ولأنه عبادة يحرم الوطء فيه ، فاستوى عمدته وغيره كالحيض ، وأما كونه لا فرق بين أن ينزل أو لا ، فلا أنه في مظنة الإنزال ، أو لأنه باطن كالدبر ، ( ولو أولج بفرج أصلي ) في فرج غير أصلي كفرج الخنثى المشكل ( أو ) أولج بفرج ( غير أصلي في )

(١) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ، وقوله بعرق فيه عمر هو نوع من الأكيال كانت في عهد النبوة ، ويزن بموازين اليوم ٢٦٥ و٤١ كيلوجرام تقريباً .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصوم ، باب كفارة من أتى أهله في رمضان ، الحديث (٢٣٩٣) .

فرج ( غير أصلي ) كما لو جامع خثى مشكل خثى مشكلاً ، ( فلا كفارة ) على واحد منهما ، لاحتمال الزيادة ( ولم يفسد صوم واحد منهما إلا أن ينزل ) كالغسل ، فإن أنزل وجب عليه القضاء فقط ، ( وإن أولج بغير أصلي في أصلي ، فسد صومها فقط ) أي دون الخثى ( لأن داخل فرجها في حكم الباطن ، فيفسد ) صومها ( بإدخال غير ) الفرج ( الأصلي كأصبعها وأصبع غيرها ، وأولى ) أي إفساد صومها بإدخال الفرج غير الأصلي أولى من إفساده بإدخال أصبع في فرجها . ( وكلامهم ) أي الأصحاب ( هنا يخالفه ) حيث قالوا : لا يفسد صوم واحد منهما إلا أن ينزل ( إلا أن نقول : داخل الفرج في حكم الظاهر ، والله أعلم ) وقد صرح به في المستوعب وغيره . واستدل بأنه يجب غسله من النجاسات ، كالقم ، وإذا ظهر دم حيضها إليه ولم يخرج معه فسد صومها ، ولو كان في حكم الباطن ، لم يفسد صومها ، حتى يخرج منه ، ولم يجب غسله كالدبر ، وإذا ثبت أنه في حكم الظاهر ، فهو كفمها وعمق سرتها ، وطى عكنها ، وإنما فسد صومها بإيلاج ذكر الرجل فيه ، لكونه جماعاً ، لا لكونه وصولاً إلى باطن ، بدليل أنه لو أولج إصبعه في قبلها فإنه لا يفسد صومها ، والجماع يفسد لكونه مظنة الإنزال ، فأقيم مقام الإنزال ، كما أقيم مقامه في وجوب الغسل ، ولهذا يفسد به صوم الرجل ، وإن لم ينزل ، ولم يصل إلى جوفه شيء .

( والنزاع جماع ، فلو طلع عليه الفجر ) الثاني ( وهو مجامع فترع في الحال ، مع أول طلوع الفجر ) الثاني ( فعليه القضاء والكفارة ) لأنه يلتذ بالنزاع ، كما يلتذ بالإيلاج ( كما لو استدأ ) الجماع بعد طلوع الفجر ، بخلاف مجامع حلف لا يجامع ، فترع فإنه لا يحنث ، لتعلق اليمين بالمستقبل أول أوقات الإمكان ، ( ولو جامع يعتقده ليلاً ، فبان نهاراً ، وجب ) عليه ( القضاء والكفارة ) لما تقدم : أنه لا فرق بين العامد وغيره . وعلى قياسه : لو جامع يوم الثلاثين من شعبان ، ثم ثبت أنه من رمضان .

( ولا يلزم المرأة كفارة ، مع العذر ، كنوم أو إكراه ونسيان ، وجهل ) لأنها معذورة ( ويفسد صومها بذلك ) أي بوطئها معذورة ، فيلزمها القضاء . قال في الشرح : بغير خلاف نعلمه في المذهب ، لأنه نوع من المفطرات ، فاستوى فيه الرجل والمرأة ، كالأكلة نص عليه في المكرهة .

( وتلزمها الكفارة ) إذا جومعت ( مع عدم العذر ) <sup>(١)</sup> لأنها هتكت حرمة صوم رمضان

---

(١) هذا إذا كانت مطاوعة في الجماع ، وقد بينه بعد ذلك بقوله : لأنها هتكت حرمة صوم رمضان بالجماع ولما كانت المرأة هي التي تهيب نفسها وتظهر مفاتها ليرغب فيها الرجل ، لذا وجب عليها الكفارة لأنها هي التي تدعو للجماع ، وهي البادئة بهتك حرمة الصوم .



بالجماع ، فلزمتها الكفارة ، كالرجل ، وأما كون الشارع لم يأمرها بها ، فلأن في لفظ الدارقطني : « هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ » <sup>(١)</sup> فدل أنها كانت مكرهة ، ( ولو طأعته أمته ) على الجماع ( كفرت بالصوم ) لأنه لا مال لها ، ومثلها أم الولد ، والمديرة والمكاتب ، ( ولو أكره زوجته ) أو أمته ( عليه ) أي على الوطء في نهار رمضان ( دفعته بالأسهل فالأسهل ، ولو أفضى ذلك إلى ذهاب نفسه ، كالمار بين يدي المصلي ، ذكره ) أبو الوفاء على ( بن عقيل ، واقتصر عليه في الفروع ) .

( ولو استدخلت ) صائمة ( ذكر نائم ، أو ) ذكر ( صبي أو مجنون ، بطل صومها ) للجماع ، فيجب عليها القضاء والكفارة إن كان في نهار رمضان .

( ولا تجب الكفارة بقبلة ولمس ونحوهما ) كمفاخدة ( إذا أنزل ) لأنه فطر بغير جماع .  
( وإن جامع في يوم رأى الهلال في ليلته وردت شهادته ) لفسقه أو غيره ( فعليه القضاء والكفارة ) لأنه أفطر يوماً من رمضان بجماع ، فلزمته كما لو قبلت شهادته ( وإن جامع دون الفرج عامداً ، فأنزل ولو مذياً ) فسد الصوم ، لأنه إذا فسد باللمس مع الإنزال ، ففيما ذكر بطريق الأولى ، ولا كفارة لأنه ليس بجماع ، وإن لم ينزل لم يفسد صومه كاللمس والقبلة ( أو أنزل مجبوب أو امرأتان بمساحقة ، فسد الصوم ) لما سبق .  
( ولا كفارة ) صححه في المغني والشرح فيما إذا تساحقتا ونقله في الإنصاف عن الأصحاب في مسألة المجبوب ، لأنه لا نص فيه ، ولا يصح قياسه على الجماع وجعل في المنتهى تبعاً للتنقيح : إنزال المجبوب والمرأتين بالمساحقة كالجماع .

( وإن جامع في يومين من رمضان واحد ولم يكفر ) لليوم الأول ( فـ ) عليه ( كفارتان ) لأن كل يوم عبادة ، وكالحجتين ( كما لو كفر عن اليوم الأول ) فإنه يلزمه لليوم الثاني كفارة ثانية . ذكره ابن عبد البر إجماعاً ( وكيومين من رمضانين ، وإن جامع ثم جامع في يوم واحد قبل التكفير فـ ) عليه ( كفارة واحدة ) بغير خلاف ، قاله في المغني والشرح . فلو كفر بالعق للوطء الأول ثم به للثاني ، ثم استحقت الرقبة الأولى ، لم يلزمه بدلها ، وأجزأته الثانية عنهما ، ولو استحقت الثانية وحدها لزمه بدلها ، ولو استحقتا جميعاً أجزأته رقبة واحدة ، لأن محل التداخل وجود السبب الثاني قبل أداء موجب الأول ، ونية التعيين لا تعتبر ، فيكفر ، وتصير كنية مطلقة ، هذا معنى ما ذكره المجد قياس مذهبنا .

( وإن جامع ثم كفر ، ثم جامع في يومه ، فـ ) عليه ( كفارة ثانية ) نص عليه في

(١) الحديث عند الدارقطني في السنن : ٢ / ١٨٠ ، كتاب الصيام ، باب القبلة للصائم .

رواية حنبل والميموني ، لأنه وطء محرم ، وقد تكرر فتكرر هي كالحج ، بخلاف الوطء ليلاً ، فإنه مباح ، لا يقال : الوطء الأول تضمن هتك الصوم ، وهو مؤثر في الإيجاب ، فلا يصح القياس ، لأنه ملغي بمن طلع عليه الفجر وهو يجمع ، فاستدام ، فإنه يلزمه مع عدم الهتك ، ( وكذا كل من لزمه الإمساك يكفر لوطنه ) كمن لم يعلم برؤية الهلال إلا بعد طلوع الفجر ، أو نسي النية ، أو أكل عامداً ، ثم جامع فتجب عليه الكفارة ، لهتكه حرمة الزمن به ، ولأنها تجب على المستديم للوطء ، ولا صوم هناك ، فكذا هنا .

( ولو جامع وهو صحيح ، ثم جن ، أو مرض ، أو سافر ، أو حاضت ) المرأة ( أو نفست بعد وطئها ، لم تسقط الكفارة ) لأنه أفسد صوماً واجباً من رمضان بجماع تام ، فاستقرت عليه الكفارة كما لو لم يطرأ العذر ، لا يقال : تبين أن الصوم غير مستحق عند الجماع ، لأن الصادق لو أخبره سيمرض أو يموت لم يجز الفطر ، ( ولو مات في أثناء النهار ، بطل صومه ) لعدم استصحاب حكم النية الذي هو شرط في العبادات غير الحج ، ( فإن كان ) الصوم نذراً ، وجب الإطعام من تركته ( لذلك اليوم ، فيطعم مسكيناً ، وكذا باقي الأيام ، إن كان في الذمة ( وإن كان صوم كفارة تخيير ) كفدية إذن ( وجبت الكفارة في ماله ) لتعذر الصوم ، لأن ما وجب بأصل الشرع منه لا تدخله النيابة كما يأتي .

ويأتي حكم كفارة اليمين وغيرها في الباب بعده .

( ومن نوى الصوم في سفره ) المبيح للفطر ( ثم جامع ، فلا كفارة ) عليه ، لأنه صوم لا يلزمه المضي فيه ، فلم تجب كالتطوع ( وتقدم ) في الباب قبله .

( ولا تجب ) الكفارة ( بغير الجماع ، كأكل وشرب ونحوهما في صيام رمضان أداء ) لأنه لم يرد به نص ، وغير الجماع لا يساويه ( ويختص وجوب الكفارة برمضان ، لأن غيره لا يساويه ، فلا تجب ) الكفارة ( في قضاائه ) لأنه لا يتعين بزمان ، بخلاف الأداء ، فإنه يتعين بزمان محترم ، فالجماع فيه هتك له .

( والكفارة على الترتيب ، فيجب عتق رقبة ) إن وجدها بشرطه ، ويأتي مفصلاً في الظهار .

( فإن لم يجد ) الرقبة ولا ثمنها ( فصيام شهرين متتابعين ، فلو قدر على الرقبة في الصوم ، لم يلزمه الانتقال ) عن الصوم إلى العتق ، نص عليه ، إلا أن يشاء أن يعتق فيجزئه ، ويكون قد فعل الأولى ، قاله في الشرح وشرح المنتهى .



( ولا ) يجزئه الصوم ( إن قدر ) على العتق ( قبله ) أي قبل الشروع في الصوم لأن النبي ﷺ سأل المواقع عما يقدر عليه حين أخبره ، ولم يسأله عما كان يقدر عليه حال الموافقة ، وهي حال الوجوب ، ولأنه وجد المبدل قبل التلبس بالمبدل ، فلزمه ، كما لو وجده حال الوجوب ، ذكره في الشرح وشرح المنتهى ، وفيه نظر ، على ما يأتي في الظهار : أن الاعتبار بوقت الوجوب .

( فإن لم يستطع ) الصوم ( فإطعام ستين مسكيناً ) لكل مسكين مد من بر ، أو نصف صاع من غيره ، وهذا كله لخبر أبي هريرة السابق ، وهو ظاهر في الترتيب ، ولم يأمره بالانتقال إلا عند العجز ، ككفارة الظهار .

( ولا يحرم الوطء هنا قبل التكفير ، ولا في ليالي صوم الكفارة ) ذكره في الرعاية والتلخيص ، ككفارة القتل ، بخلاف كفارة الظهار ، والفرق واضح ( فإن لم يجد ) ما يطعمه للمساكين حال الوطء ، لأنه وقت الوجوب ( سقطت عنه ، كصدقة فطر ) وكفارة الوطء في الحيض ، لأنه ﷺ لم يأمر الأعرابي بها أخيراً ، ولم يذكر له بقاءها في ذمته ( بخلاف كفارة حج وظهر ويمين ونحوها ) ككفارة قتل ، لعموم الأدلة ، ولأن القياس خولف في رمضان للنص ، قال في الفروع : كذا قالوا : للنص ، وفيه نظر ، ولأنها لم تجب بسبب الصوم . قال القاضي وغيره : وليس الصوم سبباً ، وإن لم تجب إلا بالصوم والجماع ، لأنه لا يجوز اجتماعهما ، وتسقط الكفارات كلها بتكفير غيره عنه بإذنه ( وإن كفر عنه غيره بإذنه ، فله أكلها ) إن كان إهلالها ( وكذا لو ملكه ) غيره ( ما يكفر به ) جاز له أكله مع أهليته ، لخبر أبي هريرة السابق . قال في الإنصاف : لو ملكه ما يكفر به ، وقلنا : له أخذه هناك ، فله هنا أكله ، وإلا أخرجه عن نفسه ، وهذا الصحيح من المذهب اهـ . وفي المبدع أنه ﷺ رخص للأعرابي لحاجته ، ولم يكن كفارة اهـ . قلت : ويؤيده استدلالهم به على سقوطها بالعجز وإلا لم يكن ثم عجز ، بل حصل الإخراج والإجزاء .



## باب ما يكره في الصوم

( وما يستحب في الصوم وحكم القضاء ) أي قضاء رمضان والنذور ، ( لا بأس بابتلاع الصائم ريقه على جاري العادة ) بغير خلاف ، لأنه لا يمكن التحرز منه ، كغبار الطريق ( ويكره ) للصائم ( أن يجمعه ) أي ريقه ( وابتلعه ) لأنه قد اختلف في الفطر به ، وأقل أحواله : أن يكون مكروهاً ، ( فإن فعله ) أي جمع ريقه وبلعه ( قصداً لم يفطر ) لأنه يصل إلى جوفه من معدنه ، أشبه ما لو لم يجمعه ، ولأنه إذا لم يجمعه وابتلعه قصداً لا يفطر إجماعاً ، فكذلك إذا جمعه ( إن لم يخرج ) أي ريقه ( إلى بين شفتيه ، فإن فعل ) أي أخرجه إلى بين شفتيه ( أو انفصل ) ريقه ( عن فمه ثم ابتلعه ) أفطر ، لأنه فارق معدنه مع إمكان التحرز منه في العادة ، أشبه الأجنبي ( أو ابتلع ريق غيره أفطر ) لأنه أصل من خارج ( وإن أخرج من فيه حصاة أو خيطاً أو نحوه ، وعليه شيء ) من ريقه ، ثم أعاده ( أي ما ذكر من الحصاة والدرهم والخيط ونحوه ) فإن كان ما عليه ( من ريقه ) كثير فبلعه ، أفطر ( لأنه واصل من خارج ، لا يشق التحرز منه ، و ) لا ( يفطر ) ( إن قل ) ما على الحصاة أو الخيط أو الدرهم أو نحوه ( لعدم تحقق انفصاله ) والأصل بقاء الصوم ( ولا إن أخرج لسانه ثم أعاده ) وعليه ريقه ( وبلغ ما عليه ، ولو كان كثيراً ) لأن الريق الذي على لسانه لم يفارق محله ، بخلاف ما على غير اللسان ( وتكره له المبالغة في المضمضة والاستنشاق ) لقوله ﷺ للقيط بن صبرة : «وَبَالِغٌ فِي الاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً» ( وتقدم ) في الوضوء ، ( وإن تنجس فمه ، ولو بخروج قيء ونحوه ) كقلس ( فبلعه ، أفطر ) نص عليه ، ( وإن قل ) لإمكان التحرز منه ، ولأن الفم في حكم الظاهر ، فيقتضي حصول الفطر بكل ما يصل منه ، لكن عفى عن الريق للمشقة ( وإن بصق وبقي فمه نجساً ، فبلغ ريقه ، فإن تحقق أنه بلغ شيئاً نجساً أفطر ) لما سبق ، ( وإلا ) أي وإن لم يتحقق أنه بلغ نجساً ( فلا ) فطر ، إذ لا فطر ببلغ ريقه الذي لم تخالطه نجاسة ، ( ويحرم ) على الصائم ( بلع نخامة ) إذا حصلت في فيه للفطر بها ، ( ويفطر ) الصائم ( بها ) إذا بلعها ( سواء كانت من جوفه أو صدره أو دماغه ، بعد أن تصل إلى فمه ) لأنها من غير الفم كالقيء ( ويكره له ) أي الصائم ( ذوق الطعام ) لأنه لا يأمن أن يصل إلى حلقه فيفطره . قال أحمد : أحب إليّ أن يجتنب ذوق الطعام ، فإن فعل فلا بأس ، ذكره جماعة وأطلقوا . وذكر المجد وغيره : أن المنصوص عنه لا بأس به ، لحاجة ومصلحة ، واختاره في التنبيه وابن عقيل ،



وحكاه أحمد والبخاري عن ابن عباس ، فلهذا قال المصنف : ( بلا حاجة ) إلى ذوق الطعام ، ( وإن وجد طعمه ) أي المذوق ( في حلقه أفطر ) قال في شرح المنتهى : فعلى الكراهة : متى وجد طعمه في حلقه ، أفطر لإطلاق الكراهة اهـ . ومقتضاه : أنه لا فطر إذا قلنا بعدم الكراهة للحاجة ( ويكره مضغ العلك الذي لا يتحلل منه أجزاء ) لأنه يجمع الريق ، ويجلو الفم ، ويورث العطش ( فإن وجد طعمه في حلقه أفطر ) لأنه واصل أجنبي يمكن التحرز منه ، ( ويحرم مضغ ما يتحلل منه أجزاء ) من علك وغيره . قال في المبدع : إجماعاً ، لأنه يكون قاصداً لإيصال شيء من خارج إلى جوفه ، مع الصوم وهو حرام ، ( ولو لم يتلغ ريقه ) إقامة للمظنة مقام المثنة ، وفي المقنع والمغني والشرح : إلا أن لا يتلغ ريقه ، وهو ظاهر الوجيز ، لأن المحرم إيصال ذلك إلى جوفه . ولم يوجد ( وتكره القبلة ممن تحرك شهوته ) فقط ، لقول عائشة : « كان النبي ﷺ يقبلُ ، وهو صائمٌ ، ويُبَاشِرُ وهو صائمٌ ، وكان أملككم لإربه » (١) متفق عليه . ولفظه لمسلم : « ونهى النبي ﷺ عنها شاباً ، ورخص لشيخ » (٢) حديث حسن رواه من حديث أبي هريرة ، ورواه سعيد عن أبي هريرة وأبي الدرداء ، وكذا عن ابن عباس بإسناد صحيح ، ( وإن ظن الإنزال ) مع القبلة لفرط شهوته ( حرم ) بغير خلاف ، ذكره المجد وغيره ، ( ولا تكره ) القبلة ( ممن لا تحرك شهوته ) لما سبق ( وكذا دواعي الوطء كلها ) من اللمس وتكرار النظر ، حكمها ، حكم القبلة فيما تقدم ( ويكره تركه ) أي الصائم ( بقية طعام بين أسنانه ) خشية أن يجرى ريقه بشيء منه إلى جوفه . ( و ) يكره للصائم ( شم ما لا يأمن أن يجذبه نفسه إلى حلقه ، كسحق مسك ، وكافور ، ودهن ونحوها ) كبخور عود وعنبر ( ويجب اجتناب كذب وغيبة وغيمة وشتم ) أي سبب ( وفحش ) قال ابن الأثير : هو كل ما اشتد قبحه من الذنوب والمعاصي ( ونحوه كل وقت ) لعموم الأدلة ، ووجوب اجتناب ذلك ( في رمضان ومكان فاضل أكد ) لحديث أبي هريرة مرفوعاً : « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » (٣) رواه البخاري ، ومعناه : الزجر والتحذير ، ولأن الحسنات

(١) الحديث متفق عليه ، أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب اغتسال الصائم ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الصوم ، باب القبلة للصائم وكراهيته للشاب ، الحديث (٢٣٨٧) ، والبيهقي في الكبرى : ٢٣١/٤ ، ٢٣٢ ، كتاب الصيام ، باب كراهية القبلة لمن حركت القبلة شهوته .

(٣) الحديث أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب الصوم ، باب من لم يدع قول الزور ، الحديث (١٩٠٣) .

تتضاعف بالمكان والزمان الفاضلين ، وكذا السيئات على ما يأتي ، ( قال ) الإمام (أحمد: ينبغي للصائم أن يتعاهد صومه من لسانه ، ولا يمادي ) أي يجادل ( ويصون صومه ، ولا يغترب أحداً ) أي يذكره بما يكره ، بهذا فسرهُ النبي ﷺ في حديث أبي هريرة رواه مسلم ، وإن كان حاضراً فهو الغيبة في بهت . قال في الحاشية : والغيبة محرمة بالإجماع ، وتباح لغرض صحيح شرعي ، لا يمكن الوصول إليه إلا بها ، كالنظم والاستفتاء ، والاستعانة على تغيير المنكر ، والتعريف ، ونحو ذلك ( ولا يعمل عملاً يجرح به صومه ) وكان السلف إذا صاموا جلسوا في المساجد ، وقالوا : نحفظ صومنا ، ولا يغتاب أحداً ( فيجب كف لسانه عما يحرم ) كالكذب ، والغيبة ونحوهما (ويسن ) كفه ( عما يكره ) . قلت : وعن المباح أيضاً ، لحديث : « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » <sup>(١)</sup> ( ولا يفطر بغيبة ونحوها ) قال أحمد : لو كانت الغيبة تفطر ما كان لنا صوم ، وذكره الموفق إجماعاً ، ذكر الشيخ تقي الدين وجهاً يفطر بغيبة وغيمة ونحوهما . قال في الفروع : فيتوجه منه احتمال : يفطر بكل محرم . وقال أنس : « إذا اغتاب الصائم أفطر » وعن إبراهيم قال : « كانوا يقولون : الكذب يفطر الصائم » ، وعن الأوزاعي : « من شاتم فسد صومه ، لظاهر النهي » ، وذكر بعض أصحابنا رواية : يفطر بسماع الغيبة . وقال المجد : النهي عنه ليسلم من نقص الأجر . قال في الفروع : ومراده : أنه قد يكثر ، فيزيد على أجر الصوم ، وقد يقل ، وقد يتساويان ، وأسقط أبو الفرج ثوابه بالغيبة ونحوها ، ومراده ما سبق ، وإلا فضعيف ( وإن شتم ، سن قوله جهراً في رمضان ) لآمنه من الرياء ، وفيه زجر من شاتمته ، لأجل حرمة الوقت ( إنني صائم ، وفي غيره ) أي غير رمضان ( يقوله سراً ، يزجر نفسه بذلك ) خوف الرياء ، وهذا اختار صاحب المحرر . وفي الرعاية : يقوله مع نفسه . واختار الشيخ تقي الدين : يجهر به مطلقاً ، لأن القول المطلق باللسان ، وهو ظاهر المنتهى لظاهر حديث الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا كان يومُ صومٍ أحدكمُ فلا يرفثُ ولا يصخبُ ، فإن شاتمهُ أحدٌ أو قاتلهُ ، فليقلُ : أني امرؤُ صائمٌ » <sup>(٢)</sup> .

(١) الحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه الترمذي في كتاب الزهد ، باب (١١) وهو ما قبل باب في قلة الكلام ، الحديث (٢٣١٧) ، وأخرجه ابن ماجه في السنن : ١٣١٥/٢ - ١٣١٦ كتاب الفتن ، باب كف اللسان في الفتنة ، الحديث (٣٩٧٦) ، وذكره البغوي في المصابيح ، كتاب الآداب ، باب حفظ اللسان .

(٢) الحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب فضل الصوم ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب حفظ اللسان للصائم ، راجع اللؤلؤ والمرجان ، حديث (٧٠٦) .



## ( فصل في تعجيل الفطر )

يسن تعجيل الإفطار إذا تحقق الغروب لحديث سهل بن سعد أن النبي ﷺ قال : « لا يزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ » متفق عليه ، ( وله الفطر بغلبة الظن ) أن الشمس قد غربت ، لأنهم أفطروا في عهد النبي ﷺ ثم طلعت الشمس ، ولأن ما عليه أمانة يدخله الاجتهاد ، ويقبل فيه قول واحد كالقبلة ( وفطره قبل الصلاة أفضل ) لفعله ﷺ رواه مسلم من حديث عائشة ، وابن عبد البر عن أنس ، ( و ) يسن ( تأخير السحور ما لم يخش طلوع الفجر الثاني ) للأخبار ، منها : ما روى زيد بن ثابت قال : « تَسَحَّرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ قَمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ ، قُلْتُ : كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : قَدْرَ خَمْسِينَ آيَةً » (١) متفق عليه ، ولأنه أقوى على الصوم للتحفظ من الخطأ ، والخروج من الخلاف . ( ويكره تأخير الجماع مع الشك في طلوعه ) أي الفجر الثاني ، لما فيه من التعرض لوجوب الكفارة ، ولأنه ليس مما يتقوى به ، ولو أسقط « تأخير » لكان أخصر ، وأظهر .

( و ) لا يكره ( الأكل والشرب ) مع الشك في طلوع الفجر الثاني ( قال أحمد ) في رواية أبي داود ( إذا شك في ) طلوع ( الفجر يأكل حتى يستيقن طلوعه ) لأن الأصل بقاء الليل . ( قال الآجري وغيره : ولو قال لعالمين : ارقبا الفجر ، فقال أحدهما : طلع ، وقال الآخر : لم يطلع ، أكل حتى يتفقا ) على أنه طلع ، وقاله جمع من الصحابة وغيرهم ، ذكره في المبدع ، لأن قولهما تعارض فتساقطا ، والأصل عدم طلوعه ( وتحصل فضيلة السحور بأكل أو شرب وإن قل ) لحديث أبي سعيد : « وَلَوْ أَنَّ يَجْرَعَ أَحَدُكُمْ جُرْعَةً مِنْ مَاءٍ » (٢) رواه أحمد . وفيه ضعف ، قاله في المبدع . ( و ) يحصل

---

(١) الحديث متفق عليه من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت الفجر ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب فضل السحور وتأكيده استحبابه واستحباب تأخيرها وتعجيل الفطر ، راجع اللؤلؤ والمرجان ، حديث (٦٦٦) .

(٢) الحديث أخرجه أحمد من حديث سلمان بن عامر رضي الله عنه في المسند : ١٧/٤ - ١٨ ، ٢١٤ ، وأخرجه أبو داود الطيالسي في المسند ، الحديث (١٢٦١) ، والدارمي في السنن ، كتاب الصوم ، باب ما يستحب الإفطار عليه ، وأخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الصوم ، باب ما يفطر عليه الحديث (٢٣٥٥) ، والترمذي في السنن ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة ، الحديث (٦٥٨) ، وقال : « حديث حسن » ، وكذا في كتاب الصوم ، باب ما يستحب عليه الإفطار ، الحديث (٦٩٥) ، وقال : « حسن صحيح » ، وابن ماجه في كتاب الصيام ، باب ما جاء على ما يستحب الفطر ، الحديث (١٦٩٩) ، وابن خزيمة في صحيحه : ٢٧٨/٣ - ٢٧٩ ، كتاب =

(تمام الفضيلة بالاكل ) لحديث عمرو بن العاص يرفعه : « بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ أَكْلَةُ السُّحُورِ » (١) رواه مسلم ، وروى أبو داود عن النبي ﷺ : « نِعَمَ سُحُورُ الْمُؤْمِنِ التَّمَرُ » (٢) .

( ويسن أن يفطر على رطب ، فإن لم يجد ) الرطب ( فعلى التمر ، فإن لم يجد ) التمر ( فعلى الماء ) لحديث أنس قال : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْطُرُ عَلَى رَطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى تَمْرَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَمْرَاتٍ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ » (٣) رواه أبو داود والترمذي . وقال : حسن غريب .

( و ) يسن ( أن يدعو عند فطره ، فإن له دعوة لا ترد ) لما روى ابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو : « لِلصَّائِمِ عِنْدَ فِطْرِهِ دَعْوَةٌ لَا تُرَدُّ » (٤) .

( و ) يسن أن يقول عند فطره : ( اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ، سبحانك وبحمدك ، اللهم تقبل مني إنك أنت السميع العليم ) لما روى الدارقطني من حديث أنس وابن عباس : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ صَمْتًا ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْنَا ، فَتَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » (٥) . وعن ابن عمر قال : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ : ذَهَبَ الظَّمَا وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ ، وَوَجَبَ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى » (٦) رواه الدارقطني

---

= الصيام ، جماع أبواب وقت الإفطار ، باب الدليل على أن الأمر بالفطر على التمر أمر اختيار واستحباب ، الحديث (٢٠٦٧) ، وابن حبان في صحيحه أورده الهيثمي في موارد الظمان ، كتاب الصيام ، باب على أي شيء يفطر ، الحديث (٨٩٢ ، ٨٩٣) ، والحاكم في المستدرک : ٤٣٢/١ ، كتاب الصوم ، باب استحباب الإفطار على التمر ، وقال : « صحيح على شرط البخاري » وأقره الذهبي والبيهقي في الكبرى : ٢٣٨/٤ ، كتاب الصيام ، باب ما يفطر عليه .

(١) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح ، كتاب الصيام ، باب فضل السحور ، الحديث (١٠٩٥/٤٥) .  
(٢) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصوم ، باب من سمي السحور الغداء ، الحديث (٢٣٤٥) .  
(٣) الحديث أخرجه أحمد في المسند : ١٦٤/٣ ، وأبو داود في السنن ، كتاب الصوم ، باب ما يفطر عليه ، الحديث (٢٣٥٦) ، والترمذي في السنن ، كتاب الصوم ، باب ما جاء ما يستحب عليه الإفطار ، الحديث (٦٩٦) ، وقال : « هذا حديث حسن غريب » ، والدارقطني في السنن : ١٨٥/٢ ، كتاب الصيام ، باب القبلة للصائم ، الحديث (٢٤) ، وقال : « هذا إسناد صحيح » ، والحاكم في المستدرک : ٤٣٢/١ ، كتاب الصوم ، باب الإفطار قبل الصلاة .

(٤) الحديث أخرجه ابن ماجه في السنن : ٥٥٧/١ ، كتاب الصيام ، باب في الصائم لا ترد دعوته ، الحديث (١٧٥٣) ، وفي الزوائد إسناده صحيح لأن إسحاق بن عبد الله بن الحارث قال النسائي : ليس به بأس ، وقال أبو زرعة : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وباقي رجال الإسناد على شرط البخاري .

(٥) الحديث أخرجه الدارقطني في السنن : ١٨٥/٢ ، كتاب الصيام ، باب القبلة للصائم .

(٦) الحديث أخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الصوم ، باب القول عند الإفطار ، الحديث =



أيضاً . ( وإذا غاب حاجب الشمس الأعلى أفطر الصائم حكماً وإن لم يطعم ) أي يأكل أو يشرب ( فلا يثاب على الوصال ) قال في المبدع : وفي الخبر ما يدل على أنه يفطر شرعاً .

( ومن فطر صائماً فله مثل أجره ) من غير أن ينقص من أجر الصائم شيء <sup>(١)</sup> رواه زيد بن خالد الجهني مرفوعاً . قال الترمذي : حديث حسن صحيح . قال في الفروع : ( وظاهره ) أي كلامهم ( أي شيء كان ) كما هو ظاهر الخبر . وكذا رواه ابن خزيمة من حديث سلمان الفارسي ، وذكر فيه ثواباً عظيماً إن أشبعه ، ( وقال الشيخ : المراد بتفطيره ) إشباعه .

( ويستحب في رمضان الإكثار من قراءة القرآن والذكر والصدقة ) لتضاعف الحسنات به . قال في المبدع : وكان مالك يترك أصحاب الحديث في شهر رمضان ، ويقبل على تلاوة القرآن ، وكان الشافعي يقرأ ستين ختمة ، وقال إبراهيم : تسييحه في رمضان خير من ألف تسييحه فيما سواه .

( ويستحب التابع فوراً في قضاائه ) أي رمضان ، لأن القضاء يحكي الأداء ، وفيه خروج من الخلاف وأنحى لبراءة الذمة ، وظاهره : لا فرق بين أن يكون أفطر بسبب محرم أو لا ، ( ولا يجبان ) أي التابع والفور في قضاء رمضان . قال البخاري : قال ابن عباس : « له أن يفرق لقول الله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ » <sup>(٢)</sup> وعن ابن عمر مرفوعاً : « قضاء رمضان إن شاء فرق وإن شاء تابع » <sup>(٣)</sup> رواه الدارقطني ، ولم يسنده

---

= (٢٣٥٧) ، وعزاه للنسائي في السنن الكبرى المزي في تحفة الأشراف : ٤٦/٦ - ٤٧ ، الحديث (٢٩٩) ، وأخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة ، باب ما يقول إذا أفطر ، الحديث (٤٧٩) ، والدارقطني في السنن : ١٨٥/٢ ، كتاب الصيام ، باب القبلة للصائم ، الحديث (٢٥) ، وحسنه وأخرجه الحاكم في المستدرک : ٤٢٢/١ ، كتاب الصوم ، باب الدعوة عند الإفطار ، وقال : « صحيح على شرط الشيخين » وتعقبه الذهبي فقال : على شرط البخاري والبيهقي في الكبرى : ٢٣٩/٤ ، كتاب الصيام ، باب ما يقول إذا أفطر .

(١) الحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى : ٢٤٠/٤ ، كتاب الصيام ، باب من فطر صائماً ، والبلغوي بإسناده في شرح السنة : ٣٧٧/٦ ، كتاب الصيام ، باب ثواب من فطر صائماً ، الحديث (١٨١٩) ، وقال : « صحيح » ، وبمعناه أخرجه أحمد في المسند : ١١٤/٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٩٢/٥ ، وابن خزيمة في صحيحه ، كتاب الصيام ، جماع أبواب وقت الإفطار ، باب إعطاء مفطر الصائم مثل أجر الصائم ، الحديث (٢٠٦٤) . (٢) سورة البقرة ، الآية : ١٨٤ . (٣) الحديث أخرجه الدارقطني في السنن ، كتاب الصيام ، باب الإفطار في رمضان لكبر أو رضاع .

غير سفيان بن بشر . قال المجد : لا يعلم أحداً طعن فيه ، والزيادة من الثقة مقبولة ، ولأنه لا يتعلق بزمان معين ، فلم يجب فيه التتابع ، كالنذر المطلق ( إلا إذا لم يبق من شعبان إلا ما يتسع للقضاء فقط ) فيتعين التتابع ، لضيق الوقت ، كأداء رمضان في حق من لا عذر له .

( ولا يكره القضاء في عشر ذي الحجة ) لأنها أيام عبادة ، فلم يكره القضاء فيها ، كعشر المحرم ، وروى عن عمر أنه كان يستحب القضاء فيها ( ويجب العزم على القضاء ) إذا لم يفعله فوراً ( في ) القضاء ( الموسع ، وكذا كل عبادة متراحية ) يجب العزم عليها ، كالصلاة إذا دخل وقتها المتسع .



### ( فصل في أحكام من فاتته صوم رمضان )

من فاتته صوم رمضان كله تاماً كان رمضان ( أو ناقصاً لعذر وغيره ، كالأسير والمطمور وغيرهما ، قضى عدد أيامه ) سواء ( ابتداء من أول الشهر أو من أثنائه كأعداد الصلوات ) الفائتة لأن القضاء يجب أن يكون بعدة ما فاتته كالمريض والمسافر ، لما تقدم من قوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ( ويجوز أن يقضى يوم شتاء عن يوم صيف وعكسه ) بأن يقضى يوم صيف عن يوم شتاء لعموم الآية ( وإن كان عليه معه ) أي مع قضاء رمضان ( صوم نذر لا يخاف فوته ) لاتساع وقته ( بدأ بقضاء رمضان ) وجوباً ، قاله في شرح المنتهى ، فإن خاف فوت النذر لضيق وقته قدمه ، قلت إلا أن يضيق الوقت عن قضاء رمضان ، بأن كان عليه مثلاً عشرة أيام من رمضان ، ونذر أن يصوم عشرة أيام من شعبان ، ولم يبق سوى العشرة فيصومها عن قضاء رمضان ، لتعين الوقت لها ، ( ويجوز تأخير قضائه ) أي رمضان ( ما لم يفت وقته ، وهو ) أي وقت القضاء ( إلى أن يهل رمضان آخر ) لقول عائشة : « كَانَ يَكُونُ عَلَى الصَّوْمِ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ ، لِمَكَانِ النَّبِيِّ ﷺ » <sup>(١)</sup> متفق عليه . وكما لا يؤخر الصلاة الأولى إلى الثانية ، ( فلا يجوز تأخيرها ) أي قضاء رمضان ( إلى رمضان آخر من غير عذر ) نص عليه ، واحتج بما تقدم عن عائشة .

( ويحرم التطوع بالصوم قبله ) أي قبل قضاء رمضان ( ولا يصح ) تطوعه بالصوم قبل

---

(١) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب متى يقضى قضاء رمضان ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب قضاء رمضان في شعبان .



قضاء ما عليه من رمضان نص عليه . نقل حنبل أنه لا يجوز ، بل يبدأ بالفرض حتى يقضيه ، وإن كان عليه نذر صامه ، يعني بعد الفرض . وروي حنبل بإسناده عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « من صام تطوعاً وعليه من رمضان شيء لم يقضه ، فإنه لم يتقبل منه حتى يصومه » وكالحج ، والحديث يرويه ابن لهيعة وهو ضعيف ، وفي سياقه ما هو متروك ، فإنه قال في آخره : « ومن أدركه رمضان وعليه من رمضان آخر شيء لم يتقبل منه » قاله في الشرح . ( ولو اتسع الوقت ) أي وقت القضاء ، وعنه : بلى إن اتسع الوقت ( فإن آخره ) أي قضاء رمضان ( إلى رمضان آخر ، أو ) آخره إلى (رمضانات فعلية القضاء وإطعام مسكين لكل يوم ، ما يجزيه في كفارة ) رواه سعيد بإسناد جيد عن ابن عباس ، فيما إذا أخره لرمضان آخر ، والدارقطني بإسناد صحيح عن أبي هريرة <sup>(١)</sup> ، ورواه مرفوعاً بإسناد ضعيف ( ويجوز إطعامه قبل القضاء ، ومعه وبعده ) لقول ابن عباس ( والأفضل ) إطعامه ( قبله ) قال المجد : الأفضل عندنا تقديمه ، مسارعة إلى الخير ، وتخلصاً من آفات التأخير ، وإنما لم تتكرر الفدية بتعدد الرضانات لأن كثرة التأخير لا يزداد بها الواجب ، كما لو أخر الحج الواجب سنين لم يكن عليه أكثر من فعله .

( وإن أخره ) أي قضاء رمضان حتى أدركه آخر أو أكثر ( لعذر ) نحو مرض أو سفر ( فلا كفارة ) لعدم الدليل على وجوبها إذن .

( ولا قضاء إن مات ) من أخر القضاء لعذر ، لأنه حق لله تعالى وجب بالشرع ، فسقط بموت من يجب عليه قبل إمكان فعله إلى غير بدل ، كالحج ، ( ومن دام عذره بين الرضائين ثم زال ) عذره ( صام رمضان الذي أدركه ) لأنه لا يسع غيره ( ثم قضى ما فاتة ) قبل ( ولا إطعام ) عليه . نص عليه ( كما لو مات قبل زواله ) أي العذر ، فإنه يسقط عنه القضاء والكفارة ، وأما الحي فتسقط عنه الكفارة دون القضاء لإمكانه ( فإن أخره ) أي القضاء ( لغير عذر فمات قبل رمضان آخر ) أو بعده ( أطلع عنه لكل يوم مسكيناً ) <sup>(٢)</sup> رواه الترمذي عن ابن عمر مرفوعاً بإسناد ضعيف ، والصحيح : وقفه عليه ،

(١) الحديث أخرجه الدارقطني في كتاب الصيام ، باب القبلة للصائم .

(٢) الأثر أخرجه الترمذي في السنن ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في الكفارة ، الحديث (٧١٨) ، وقال : حديث ابن عمر لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، والصحيح عن ابن عمر أنه موقوف ، وابن ماجه في السنن : ٥٥٨/١ ، كتاب الصيام ، باب من مات وعليه صيام رمضان قد فرط فيه ، الحديث (١٧٥٧) ، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال : ٣٦٥/١ في ترجمة أشعث بن سوار النجار ، والبيهقي في الكبرى : ٢٥٤/٤ ، كتاب الصيام ، باب من قال إذا فرط في القضاء .

وسئلت عائشة عن القضاء فقالت : لا ، بل يطعمُ » رواه سعيد بإسناد جيد ( ولا يصام عنه لأن الصوم الواجب بأصل الشرع لا يقضي عنه ) لأنه لا تدخله النيابة في الحياة ، فكذا بعد الموت كالصلاة ( والإطعام من رأس ماله ، أوصى به أولاً ) كسائر الديون ، ( ولا يجزيء صوم عن كفارة عن ميت ولو أوصى به ) لأنه وجب بالشرع ، أشبه قضاء رمضان ( لكن لو مات بعد قدرته عليه ) أي على صوم الكفارة . ( وقلنا : الاعتبار بحالة الوجوب ، وهو المذهب ) كما يأتي توضيحه في كتاب الظهار ( أطعم عنه ثلاثة مساكين لكل يوم مسكين ) في كفارة اليمين ، قياساً على قضاء رمضان . ( ولو مات وعليه صوم شهر ) أو أقل أو أكثر ( من كفارة ) ظهار أو غيره ( أطعم عنه أيضاً ) لكل يوم مسكين لما سبق ، ( وكذا صوم متعة ) الحج إذا مات قبله ( وإن مات وعليه صوم مندور في الذمة ) كأن نذر صوم شهر غير معين أو عشرة مطلقة ثم مات ، ( ولم يصم منه شيئاً مع إمكانه ففعل عنه أجزاء عنه ) لما في الصحيحين : « أن امرأة جاءت النبي ﷺ فقالت : إن أمي ماتت وعليها صومٌ نذر ، أفأصومُ عنها ؟ قال : نَعَمْ » (١) ، ولأن النيابة تدخل في العبادة بحسب خفتها ، وهو أخف حكماً من الواجب بأصل الشرع لإيجابه من نفسه .

( فإن لم يخلف ) الميت ( تركة لم يلزم الولي شيء ، لكن يسن له فعله عنه ، لتفرغ ذمته كقضاء دينه ) لأنه ﷺ شبهه بالدين .

( وإن خلف ) الميت ( تركة وجب ) الفعل كقضاء الدين ( فيفعله الولي بنفسه استحباباً ) لأنه أحوط لبراءة الميت ( فإن لم يفعل ) الولي بنفسه ( وجب أن يدفع من تركته إلى من يصوم عنه عن كل يوم طعام مسكين ) لأن ذلك فدية الصوم لما تقدم .

( ويجزيء فعل غيره ) أي الولي ( عنه بإذنه وبدونه ) لأن النبي ﷺ شبهه بالدين والدين يصح قضاؤه من الأجنبي ، ولا فرق في ذلك بين صوم النذر وغيره من النذور ( وإن مات وقد أمكنه صوم بعض ما نذره قضى عنه ، ما أمكنه صومه فقط ) من نذر صوم شهر ومات قبل مضي ثلاثين يوماً ، فيصام عنه ما مضى منه ، دون الباقي ، لأنه لم يثبت في ذمته بخلاف المقدار الذي أدركه حياً ، فإنه ثبت في ذمته ، وإن كان مريضاً ، لأن المرض لا ينافي ثبوت الصوم في الذمة ، بدليل وجوب قضاء رمضان مع المرض ونحوه .

(١) الحديث متفق عليه من رواية ابن عباس أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب من مات وعليه صوم ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب قضاء الصيام عن الميت ، راجع اللؤلؤ والمرجان ، حديث (٧٠٥) .



( ويجزيء صوم جماعة عنه ) أي الميت ( في يوم واحد عن عدتهم من الأيام ) أي لو كان على ميت صوم عشرة أيام فصام عنه عشرة رجال في يوم واحد أجزأ عنه ، لأن المقصود يحصل به مع إنجاز إبراء ذمته ، ونقل عنه أبو طالب يصوم واحد ، وحمله المجد على صوم شرطه التابع ، وتعليل القاضي بأنه كالحجة المنذورة يدل على ذلك ، ( وإن نذر صوم شهر بعينه ( كالمحرم ) فمات قبل دخوله ، لم يصم ( عنه ) ولم يقض عنه ( وكذا لو جن قبله ، ودام به الجنون حتى انقضي الشهر المعين ، لأنه لم يثبت صومه في ذمته . ( قال المجد : وهو مذهب سائر الأئمة ، ولا أعلم فيه خلافاً ، وإن مات في أثنائه ) أي الشهر المعين بالنذر ( سقط باقيه ) لما سبق ( فإن لم يصمه ) أي النذر المعين ( لمرض حتى انقضى ، ثم مات في مرضه ، فعلى ما تقدم فيما إذا كان في الذمة ، من أنه إن كان أمكنه فعل قبل موته فعل عنه ) وجوباً ، إن خلف تركة ، واستحباً إن لم يخلف شيئاً ، وتقدم أن المرض لا يمنع ثبوت الصوم في الذمة ، فالمراد بإمكان الفعل مضى زمن يتسع له ، ( ولا كفارة مع الصوم عنه ) أي عن الميت إذا كان منذوراً ، ( أو الإطعام ) إن كان عليه قضاء رمضان ، أو صوم متعة ونحوه ، ( وإن مات وعليه حج منذور فعل عنه ) نص عليه ، لما روى ابن عباس : « أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت ، أفأحج عنها ؟ قال : نعم حجي عنها » <sup>(١)</sup> رواه البخاري . ( ولا يعتبر تمكنه ) أي الناذر ( من الحج في حياته ) لظاهر الخبر ، ولأن النيابة تدخله حال الحياة في الجملة ، فهو كنذر الصدقة والعنق ، ( وكذا العمرة المنذورة ) حكمها حكم الحج في ذلك ، لمشاركتها له في المعنى ( ويجوز أن يحج عنه حجة الإسلام ، ولو بغير إذن وليه ) لشبهه بالدين في إبراء الذمة ، ( وله ) أي الحاج عن الميت حجة الإسلام بغير إذن وليه ( الرجوع على التركة بما أنفق ) بنية الرجوع ، لأنه قام بواجب ، ( وإن مات وعليه اعتكاف منذور ، فعل عنه ) نقله الجماعة . لقول سعد بن عباد : « إن أمي ماتت وعليها نذر لم تقضه ، فقال النبي ﷺ اقضه عنها » <sup>(٢)</sup> رواه أبو داود وغيره بإسناده صحيح من حديث ابن عباس ، ومعناه متفق عليه . وروى عن عائشة وابن عمر ، وابن عباس ، ولم يعرف لهم مخالف في الصحابة ، وكالصوم ، ( فإن لم يمكنه فعله حتى مات ) كمن نذر اعتكاف شهر رمضان ، فمات قبل دخوله ( فكالصوم ) وكذا إن مات في أثنائه على ما تقدم ، ( وإن كانت عليه صلاة

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان والنذور ، باب من مات وعليه نذر .

(٢) الخبر أخرجه مالك في الموطأ : ٣٠٣/١ ، كتاب الصيام ، باب النذر في الصيام ، والصيام

عن الميت ، الحديث (٤٣) .

منذورة ومات بعد التمكن ( فعلت عنه ) كالصوم وتصح وصيته بها ، ( ولا كفارة معه )  
أي مع الفعل عنه ، كما لو فعله الناذر ( وطواف منذور كصلاة ) منذورة فيما سبق .  
( وأما صلاة الفرض فلا تفعل عنه ) ذكر القاضي عياض إجماعاً أنه لا يصلي عنه  
فائتة ( كقضاء رمضان ) فإنه لا يصام عنه كما تقدم ، وعلى ذلك يحمل ما رواه مالك في  
الموطأ أنه بلغه عن ابن عمر : « أنه لا يصوم أحدٌ عن أحدٍ ولا يصلي أحدٌ عن أحدٍ »<sup>(١)</sup> .



---

(١) راجع تنوير الحوالك شرح الموطأ : ٢٧٥ / ١ ، طبع الدار السلفية بومباي الهند .



## باب

### صوم التطوع وما يكره منه ، وذكر ليلة القدر ، وما يتعلق بذلك

( أفضله ) صوم التطوع ( صوم يوم وإفطار يوم ) لقوله ﷺ لعبد الله بن عمرو : «صُمْ يوماً وأفطر يوماً ، فذلك صِيَامُ داود ، وهو أفضلُ الصِّيَامِ ، قلتُ : فإني أطيقُ أفضلَ من ذلكَ ، فقال : لا أفضلَ من ذلكَ» (١) متفق عليه . ( ويسن صوم ثلاثة أيام من كل شهر ) قال في الشرح والمبدع : بغير خلاف نعلمه ( والأفضل أن تكون أيام الليالي ( البيض ، وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ) لما روى أبو ذر أن النبي ﷺ قال له : « إذا صُمْتَ من الشهرِ ثلاثةَ أيَّامٍ ، فصُمْتَ ثالثَ عشرِهِ ، ورابعَ عشرِهِ ، وخامِسَ عشرِهِ » (٢) رواه الترمذي وحسنه ، ( وهو ) أي صوم ثلاثة أيام من كل شهر ( كصوم الدهر ، أي يحصل له ) بصيامها ( أجر صيام الدهر بتضعيف الأجر ) الحسنة بعشرة أمثالها ( من غير حصول المفسدة ) التي في صيام الدهر ( والله أعلم . وسميت بيضاً لا ببياضها ليلاً بالقمر ونهاراً بالشمس ) وهذا يقتضي أن الإضافة في كلامه بيانية ، وأن البيض وصف للأيام ، وكلامه في الشرح وشرح المنتهى وغيره يخالفه . قال : وسميت لياليها بالبيض لبياض ليلها كله بالقمر . زاد في الشرح : والتقدير ليالي الأيام البيض . وقيل : لأن الله تاب فيها على آدم وبيض صحيفته . ( ويسن صوم ) يوم ( الاثنين ) بهمة وصل ، سمي بذلك لأنه ثاني الأسبوع ، ذكره في الحاشية . ( و ) يوم ( الخميس ) لقول أسامة بن زيد : إن النبي ﷺ كان يصوم يوم الاثنين والخميس ، فسئل عن ذلك فقال : إن أعمال الناس تعرض يوم الاثنين ويوم

(١) الحديث متفق عليه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب حق الجسم في الصوم ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب النهي عن صوم الدهر .

(٢) الحديث أخرجه أحمد في المسند : ١٥٠/٥ ، والترمذي في السنن ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر ، الحديث (٧٦١) ، وحسنه والنسائي في المجتبى من السنن ، كتاب الصيام ، باب ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة في الخبر في صيام ثلاثة أيام من الشهر ، وصححه ابن حبان ، أورده الهيثمي في موارد الظمان ، كتاب الصيام ، باب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، الحديث (٩٤٣) .

الخميس» (١) رواه أبو داود . وفي لفظ : « وأحب أن يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ » (٢) .  
(و) يسن صوم ( ستة أيام من شوال ولو متفرقة ، فمن صامها بعد أن صام رمضان فكأنما صام الدهر ) فرضاً ، كما في اللطائف . وذلك لما روى أبو أيوب قال : قال النبي ﷺ : « من صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ » (٣) رواه أبو داود والترمذي وحسنه . قال أحمد : هو من ثلاثة أوجه عنه ﷺ ، ولا يجري مجرى التقدم لرمضان ، لأن يوم العيد فاصل ، وروى سعيد بإسناد عن ثوبان ، قال : قال النبي ﷺ : « صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ بِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ ، وَصِيَامُ سِتَّةِ أَيَّامٍ بِشَهْرَيْنِ ، فَذَلِكَ سَنَةٌ » (٤) يعني أن الحسنة بعشرة أشهر والسته بستين ، فذلك سنة كاملة . والمراد بالخبر : التشبيه به في حصول العبادة على وجه لا مشقة فيه كما يأتي في صيام ثلاثة أيام من كل شهر . فلا يقال : الحديث لا يدل على فضيلتها لأنه شبه صيامها بصيام الدهر ، وهو مكروه ، لانتفاء المفسدة في صومها ، دون صومه ( ولا تحصل الفضيلة بصيامها ) أي الستة أيام (في غير شوال) لظاهر الأخبار . وظاهره : أنه لا يستحب صيامها إلا لمن صام رمضان، وقاله أحمد والأصحاب ، لكن ذكر في الفروع : أن فضيلتها تحصل لمن صامها وقضى رمضان وقد أفطره لعذر ، ولعله مراد الأصحاب ، وفيه شيء ، قاله في المبدع (و) يسن ( صوم التسع من ذي الحجة ) لحديث ابن عباس مرفوعاً : « مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ » ، قالوا : يا رسول الله ، ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال : ولا الجهاد في سبيل الله ، إِلَّا رَجُلًا خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ ، فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ » (٥) رواه البخاري . ( وأكده : التاسع ، وهو يوم عرفة إجماعاً ، ثم الثامن . وهو يوم التروية ) ويأتي في الحج وجه التسمية بذلك . ( و ) يسن ( صوم المحرم ، وهو أفضل الصيام بعد صيام شهر رمضان ) لقوله ﷺ : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ

(١) الحديث بمعناه أخرجه أحمد في المسند : ٣٢٩/٢ ، والترمذي في السنن ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في صوم يوم الاثنين والخميس ، الحديث (٧٤٧) ، وقال : « حسن غريب » ، والدارمي في السنن ، كتاب الصوم ، باب في صيام يوم الاثنين والخميس ، وابن ماجه في السنن ، كتاب الصيام ، باب صوم يوم الاثنين والخميس ، الحديث (١٧٤٠) .

(٢) راجع تخريج ما قبله .

(٣) الحديث أخرجه مسلم من حديث أبي أيوب الأنصاري في الصحيح ، كتاب الصيام ، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال ، الحديث (١١٦٤/٢٠٤) .

(٤) الحديث ذكره السيوطي في الجامع الكبير ، وعزاه لسعيد بن منصور في السنن ، ورمز له بالضعف .

(٥) الحديث أخرجه البخاري في كتاب العيدين ، باب فضل العمل في أيام التشريق .



المكتوبة جوف الليل ، وأفضل الصيام بعد رمضان : شهر الله المحرم <sup>(١)</sup> رواه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة . قال في المبدع : وأضافه إليه تفخيماً وتعظيماً ، كناية الله ، ولم يكثر النبي ﷺ الصوم فيه ، إما لعذر أو لم يعلم فضله إلا أخيراً . والمراد : أفضل شهر تطوع فيه كاملاً بعد رمضان شهر الله الحرام ، لأن بعض التطوع قد يكون أفضل من أيامه ، كعرفة وعشر ذي الحجة ، فالتطوع المطلق أفضل من المحرم كما أن أفضل الصلاة بعد المكتوبة قيام الليل . ( وأفضله ) أي المحرم ( يوم عاشوراء ) بالمد في الأشهر ، وهو اسم إسلامي لا يعرف في الجاهلية . قاله في المشارق وغيره ، ( وهو ) اليوم ( العاشر ) من المحرم في قول أكثر العلماء . ورواه الترمذي مرفوعاً وصححه <sup>(١)</sup> . وقال ابن عباس : هو التاسع ( ثم تاسوعاء ) بالمد على الأفصح ( هو ) اليوم ( التاسع ) من المحرم ( ويسن الجمع بينهما ) أي بين صوم تاسوعاء وعاشوراء ، لما روى الخلال بإسناد جيد عن ابن عباس مرفوعاً : « لَنْ بَقِيَتْ إِلَى قَابِلٍ لَأَصُومَنَّ التَّاسِعَ وَالْعَاشِرَ » <sup>(٢)</sup> ، واحتج به أحمد (و) قال : ( إن اشتبه عليه أول الشهر صام ثلاثة أيام ) ليتيقن صومهما ( ولا يكره أفراد العاشر بالصوم ) قال في المبدع : وهو المذهب . وقال الشيخ تقي الدين : مقتضى كلام أحمد : الكراهة ، وهي قول ابن عباس ( وهما ) أي تاسوعاء (أكده ) أي أكد شهر الله المحرم ، ( ثم ) بقية ( العشر ، ولم يجب صوم ) يوم (عاشوراء) في قول القاضي ، ومن تابعه ، قال : لأنه ﷺ لم يأمر من أكل فيه بالقضاء ، ولحديث معاوية قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ ، لَمْ يَكْتُبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ » <sup>(٣)</sup> وهو حديث صحيح ، قاله في الشرح . ( وعنه وجب ) صومه ( ثم نسخ ، اختاره الشيخ ومال إليه الموفق والشارح ) وقاله الأصوليون ، لما روت عائشة : « أَنَّهُ ﷺ صَامَهُ ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ ، فَلَمَّا افْتَرَضَ رَمَضَانُ كَانَ هُوَ الْفَرِيضَةُ وَتَرَكَ عَاشُورَاءَ ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ » <sup>(٤)</sup>

(١) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء عاشوراء أي يوم هو .

(٢) الحديث أخرجه أحمد في المسند ضمن مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب أي يوم يصوم عاشوراء ؟

(٣) الحديث أخرجه أبو داود ، وبمعناه في كتاب الصوم ، باب في صوم يوم عاشوراء ، الحديث (٢٤٤٣) .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصيام ، باب وجوب صوم رمضان ، حديث (١٨٩٣) ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب صوم يوم عاشوراء ، حديث (١١٢٥) ، والدارمي في السنن ، كتاب الصوم ، باب في صوم يوم عاشوراء ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب في صوم يوم عاشوراء ، حديث (٢٤٤٢) ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب الرخصة في ترك صوم يوم عاشوراء ، حديث =

صحيح . وحديث معاوية محمول على إرادة أنه ليس هو مكتوباً عليكم الآن ، قاله في الشرح . ( وصيام يوم عاشوراء كفارة سنة ) ماضية للخبر ، ( وما روي في فضل الاكتحال والاختصاب والاغتسال والمصافحة والصلاة فيه ) أي يوم عاشوراء ، ( فكذب ) وكذا ما يروي في مسح رأس اليتيم ، وأكل الحبوب ، أو الذبح ونحو ذلك . فكل ذلك كذب على النبي ﷺ ، ومثل ذلك : بدعة لا يستحب شيء منه عند أئمة الدين ، قاله في الاختيارات . وينبغي فيه التوسعة على العيال ، سأل ابن منصور أحمد عنه ، فقال : نعم ، رواه سفيان بن عيينة عن جعفر عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر ، وكان أفضل أهل زمانه أنه بلغه : « من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته » (١) . قال ابن عيينة : قد جربناه منذ خمسين سنة أو ستين ، فما رأينا إلا خيراً ( وصيام يوم عرفة كفارة سنتين ) لما روى أبو قتادة مرفوعاً قال : « صيام يوم عرفة أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله ، والسنة التي بعده » (٢) ، وقال في صيام عاشوراء : « إني أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله » (٣) رواه مسلم . ولعل مضاعفة التكفير على عاشوراء ، لأن نبينا ﷺ أعطيه . ( قال ) النووي ( في شرح مسلم عن العلماء : المراد كفارة الصغائر ، فإن لم تكن ) له صغائر ( رجي التخفيف من الكبائر ، فإن لم تكن ) له كبائر ( رفع له درجات ) واقتصر عليه في الفروع والمبدع وغيرهما ، ( ولا يستحب صيامه ) أي يوم عرفة ( لمن كان بعرفة من الحاج ، بل فطره أفضل ) لما روت أم الفضل بنت الحرث : « أنها أرسلت إلى النبي ﷺ بقدر لبن وهو واقف على بعيره بعرفة فشرب » (٤) متفق عليه ، وأخبر ابن عمر أنه : « حج مع النبي ﷺ ، ثم أبي بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، فلم يصمه أحد منهم » ولأنه يضعف عن الدعاء ، فكان تركه أفضل . وقيل : لأنهم أضياف الله ، زواره . وعن عقبة مرفوعاً : « يوم عرفة ويوم النحر أيام التشريق عيدنا أهل الإسلام ، وهي أيام أكل وشرب » (٥) رواه أحمد وأبو داود

= رقم (٧٥٣) ، ومالك في الموطأ ، كتاب الصيام ، باب صيام يوم عاشوراء ، حديث رقم (٣٣) ، وأبو داود الطيالسي في المسند ، حديث رقم (٧٨٤ ، ١٢١١) .

(١) الأثر لم أقف على من أخرجه وليس له ذكر في السنن ولا المسانيد .

(٢) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح ، كتاب الصيام ، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، الحديث (١١٦٢/١٩٦) . (٣) راجع تخريج ما قبله .

(٤) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب صوم يوم عرفة ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب استحباب الفطر للحاج يوم عرفة .

(٥) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصوم ، باب صيام أيام التشريق ، حديث (٢٤١٩) ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب كراهية صوم أيام التشريق ، حديث (٧٧٣) ، والدارمي في كتاب الصوم ، باب في صيام يوم عرفة .



والترمذي وصححه ، والنسائي ، وكرهه جماعة للنهي عنه في حديث أبي هريرة رواه أحمد وابن ماجه <sup>(١)</sup> ( إلا لمتنع وقارن عدما الهدى ) فيصومانه مع اليومين قبله ، (ويأتي) في الحج .

( ويكره أفراد رجب بالصوم ) لما روى ابن ماجه عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ نهى عَنْ صِيَامِهِ » <sup>(٢)</sup> وفيه داود بن عطاء ، وقد ضعفه أحمد وغيره ، ولأن فيه إحياء لشعار الجاهلية بتعظيمه . ولهذا صح عن عمر : « أنه كَانَ يَضْرِبُ فِيهِ ، ويقولُ : كُلُّوا فَإِنَّمَا هُوَ شَهْرٌ كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَعْظُمُهُ » ( وتزول الكراهة بفطره فيه ، ولو يوماً ، أو بصومه شهراً آخر من السنة . قال المجد : وإن لم يله ) أي يلي الشهر الآخر رجب .

( ولا يكره أفراد شهر غيره ) أي غير رجب بالصوم . قال في المبدع : اتفاقاً ، لأنه ﷺ : « كان يصوم شعبان ورمضان » والمراد أحياناً ، ولم يداوم كاملاً على غير رمضان . فدل على أنه لا يستحب صوم رجب وشعبان في قول الأكثر ، واستحبه في الإرشاد ( وكل حديث روي في فضل صوم رجب أو الصلاة فيه فكذب باتفاق أهل العلم ) بالحديث .

( ويكره تعمد أفراد يوم الجمعة بصوم ) لحديث أبي هريرة : « لا تَصُومُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقْبَلَهُ يَوْمٌ وَبَعْدَهُ يَوْمٌ » <sup>(٣)</sup> متفق عليه ولمسلم : « لا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ

---

(١) الحديث أخرجه أحمد في المسند : ٤٤٦/٢ ، وأبو داود في السنن ، كتاب الصوم ، باب في صوم يوم عرفة بعرفة ، الحديث (٤٤٠) ، واللفظ له ، وعزاه للنسائي المزي في تحفة الأشراف : ٢٨٤/١٠ ، الحديث (١٤٢٥٣) ، وأخرجه ابن ماجه في السنن : ٥٥١/١ ، كتاب الصيام ، باب صيام يوم عرفة ، الحديث (١٧٣٢) ، وابن خزيمة في صحيحه : ٢٩٢/٣ ، كتاب الصيام ، جماع أبواب صوم التطوع ، باب ذكر خبر روى عن النبي ﷺ في النهي عن صوم يوم عرفة ، الحديث (٢١٠١) ، والحاكم في المستدرک : ٤٣٤/١ ، كتاب الصوم ، باب منع صيام أيام التشريق ويوم النحر ، وقال : « صحيح على شرط البخاري » ، وأقره الذهبي .

(٢) الحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب الصيام ، باب صيام أشهر الحرم ، الحديث (١٧٤٣) ، وفي إسناده داود بن عطاء وهو ضعيف متفق على ضعفه ، وقال ابن الجوزي في الموضوعات : كان عبد الله الأنصاري لا يصوم رجب وينهى عن ذلك ، ويقول : ما صح في فضل رجب وفي صيامه عن رسول الله ﷺ شيء ، راجع الموضوعات لابن الجوزي : ٢٠٥/٢ - ٢٠٨ ، طبع السلفية بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم .

(٣) الحديث متفق من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب صوم يوم الجمعة ، وأخرجه مسلم في كتاب الصوم ، باب كراهية صوم يوم الجمعة منفرداً ، وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : ٢٢٣/٤ : قوله : « لا يصوم أحدكم » كذا للأكثر وهو بلفظ النفي والمراد به النهي .

الليالي ولا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام ، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » (١)  
قال الداودى : لم يبلغ مالكا الحديث . ويحمل ما روى من صومه والترغيب فيه على صومه مع غيره . فلا تعارض ( و ) يكره تعمد ( أفراد يوم السبت ) بصوم ، لحديث عبد الله بن بشر عن أخيه الصماء : « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم » (٢)  
رواه أحمد بإسناد جيد والحاكم ، وقال : على شرط البخاري ، ولأنه يوم تعظمه اليهود ، ففي إفراده تشبه بهم ، ويوم السبت آخر أيام الأسبوع . قال الجوهري : سمي يوم السبت لانقطاع الأيام عنده ( إلا أن يوافق ) يوم الجمعة أو السبت ( عادة ) كأن وافق يوم عرفة أو يوم عاشوراء ، وكان عادته صومهما ، فلا كراهة ، لأن العادة لها تأثير في ذلك .

( ويكره صوم يوم الشك تطوعاً ) لقول عمار : « من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم » (٣) رواه أبو داود والترمذي وصححه ، وهو للبخاري تعليقا .

- 
- (١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب كراهة صوم يوم الجمعة منفرداً .  
(٢) الحديث أخرجه أحمد في المسند : ٣٦٨/٦ في مسند الصماء بنت بسر رضي الله عنها ، والدارمي في السنن ، كتاب الصوم ، باب في صيام يوم السبت ، وأبو داود في السنن ، كتاب الصوم ، باب النهي أن يخص يوم السبت بصوم ، الحديث (٢٤٢١) ، والترمذي في السنن ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في صوم يوم السبت وحسنه ، وابن ماجه في السنن ، كتاب الصيام ، باب ما جاء في صيام يوم السبت ، الحديث (١٧٦٦) ، وابن خزيمة في صحيحه : ٣١٧/٣ ، كتاب الصيام ، باب النهي عن صوم يوم السبت ، الحديث (٢١٦٤) ، والحاكم في المستدرک : ٤٣٥/١ ، كتاب الصوم ، باب النهي عن صوم يوم السبت ، وذكر أنه معارض بحديث صحيح ، والبيهقي في الكبرى : ٣٠٢/٤ ، كتاب الصيام ، باب النهي عن تخصيص يوم السبت بالصيام .  
(٣) الحديث أخرجه البخاري تعليقا بصيغة الجزم في الصحيح ، كتاب الصوم ، باب قول النبي ﷺ : « إذا رأيتم الهلال فصوموا » ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف : ١٥٩/٤ ، كتاب الصيام ، باب فصل ما بين رمضان وشعبان ، الحديث (٧٣١٨) ، وأخرجه الدارمي في السنن ، كتاب الصوم ، باب في النهي عن صيام يوم الشك ، وأخرجه الأربعة في السنن : أبو داود في كتاب الصوم ، باب كراهية صوم يوم الشك ، الحديث (٢٣٣٤) ، والترمذي في السنن ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك ، الحديث (٦٨٦) ، والنسائي في المجتبى ، كتاب الصيام ، باب صيام يوم الشك ، وابن ماجه في السنن ، كتاب الصيام ، باب ما جاء في صيام يوم الشك ، الحديث (١٦٤٥) . وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه : ٢٠٤/٣ - ٢٠٥ ، كتاب الصيام ، باب الزجر عن صوم اليوم الذي يشك فيه ، الحديث (١٩١٤) ، وأخرجه ابن حبان عزاه له الهيثمي في موارد الظمان ، كتاب الصيام ، باب النهي عن تقدم شهر رمضان بصيام ، الحديث (٨٧٨) ، وأخرجه الحاكم في المستدرک : ٤٢٣/١ ، ٤٢٤ ، كتاب الصوم ، باب من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ، =



( ويصح ) صوم يوم الشك ( أو ) أي ويكره صوم يوم الشك ( بنية الرضائية احتياطاً ) ولا يجزيء إن ظهر منه ، كما تقدم . ( وهو ) أي يوم الشك ( يوم الثلاثين من شعبان ، إن لم يكن في السماء ) في مطلع الهلال ( علة ) من غيم أو قتر ونحوهما ( ولم ير الهلال ، أو شهد به من ردت شهادته ) لفسق ونحوه ( إلا أن يوافق ) يوم الشك ( عادة ) كمن عادته يصوم يوم الخميس والاثنين ، فوافق يوم الشك أحدهما ، فلا كراهة ، أو عادته يصوم يوماً ويفطر آخر . فوافق صومه ذلك فلا كراهة ( أو يصله ) أي يوم الشك ( بصيام قبله ) لقوله ﷺ : « لا تقدّموا رمضان بصوم يوم أو يومين ، إلا رجلاً كان يصوم صوماً فليصمه » <sup>(١)</sup> متفق عليه من حديث أبي هريرة ، ( أو يصومه ) أي يوم الشك ( عن قضاء أو نذر ) أو كفارة فلا كراهة ، لأن صومه واجب إذن .

( ويكره إفراد يوم نيروز ) بصوم ( و ) يوم ( مهرجان ، وهما عيدان للكفار ) قال الزمخشري : النيروز اليوم الرابع من الربيع ، والمهرجان : اليوم التاسع عشر من الخريف ، لما فيه من موافقة الكفار في تعظيمهما . واختار المجد عدم الكراهة ، لأنهم لا يعظمونهما بالصوم كالأحد ، ( و ) على الأول : يكره إفراد ( كل عيد لهم ) أي للكفار ( أو يوم يفردونه بتعظيم ) ذكره الشيخان وغيرهما ( إلا أن يوافق عادة ) كأن يكون يوم خميس أو اثنين ، وعادته صومهما ، فلا كراهة . ( ويكره تقدم رمضان بـ ) صوم ( يوم أو يومين ) لحديث أبي هريرة المتفق عليه <sup>(٢)</sup> . ( ولا يكره ) تقدم رمضان بصوم ( أكثر من يومين ) لظاهر الخبر السابق ، وأما حديث أبي هريرة : « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » <sup>(٣)</sup> رواه الخمسة فقد ضعفه أحمد وغيره من الأئمة وصححه الموفق . وحمله على

---

= وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢٠٨/٤ ، كتاب الصيام ، باب النهي عن استقبال شهر رمضان بصوم يوم أو يومين .

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين ، راجع اللؤلؤ والمرجان، حديث (٦٥٧) . (٢) راجع تخريج ما قبله .

(٣) الحديث أخرجه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه عبد الرزاق في المصنف : ١٦١/٤ ، كتاب الصيام ، باب فصل ما بين شعبان ورمضان ، الحديث (٧٣٢٥) ، وأخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الصوم ، باب في كراهية وصل شعبان برمضان ، الحديث (٢٢٣٧) ، وأخرجه الترمذي في السنن ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان ، الحديث (٧٣٨) ، وأخرجه ابن ماجه في السنن : ٥٢٨/١ ، كتاب الصيام ، باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم ، الحديث (٦٥١) ، وأخرجه البيهقي في الكبرى : ٢٠٩/٤ ، كتاب الصيام ، باب الخبر الذي ورد في النهي عن الصيام إذا انتصف شعبان .

نفي الفضيلة ( ويكره الوصال إلا للنبي ﷺ فباح له ) لما روى ابن عمر قال : « واصل رسول الله ﷺ في رمضان ، فواصل الناس ، فنهي ﷺ عن الوصال ، فقالوا : إنك تواصل فقال : إني لست مثلكم ، إني أطعم وأسقى » (١) متفق عليه .

ولا يحرم ، لأن النهي وقع رفقا ورحمة ، ولهذا واصل رسول الله ﷺ بهم ، وواصلوا بعده ( وهو ) أي الوصال ( أن لا يفطر بين اليومين ، وتزول الكراهة بأكل ثمرة ونحوها ، وكذا بمجرد الشرب ) لانتفاء الوصال ( ولا يكره الوصال إلى السحر ) لحديث أبي سعيد مرفوعاً : « فأياكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر » رواه البخاري . ( ولكن ترك سنة ، وهي تعجيل الفطر ) فترك ذلك أولى ، محافظة على السنة . ( ويحرم صوم يومي العيدين ، ولا يصح فرضاً ولا نفلاً ) لما روى أبو هريرة : « أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يومين يوم فطر ويوم أضحى » (٢) متفق عليه . والنهي يقتضي فساد المنهى عنه وتحريمه ، ( وكذا أيام التشريق ) يحرم صومها ، ولا يصح فرضاً ولا نفلاً ، لما روى مسلم عن نبیة الهذلي مرفوعاً : « أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله » (٣) ولأحمد : النهي عن صومها من حديث أبي هريرة ، وسعد بإسنادين ضعيفين ( إلا عن دم متعة وقران ويأتي ) في باب الفدية لقول ابن عمر وعائشة : « لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي » (٤) رواه البخاري . ( ويجوز صوم الدهر ، ولم يكره ) لأن جماعة من الصحابة كانوا يسردون الصوم ، منهم أبو طلحة . قيل : إنه صام بعد موت النبي ﷺ أربعين سنة ( إذا لم يترك به حقاً ، ولا خاف منه ضرراً ، ولم يصم هذه الأيام ) الخمسة يومي العيدين وأيام التشريق ، ( فإن صامها فقد فعل محرماً ) لما تقدم ( ومن دخل في تطوع ، غير حج وعمره استحباب له إتمامه ) لأنه تكميل العبادة ، وهو مطلوب ( ولم يجب ) عليه إتمامه ، لقول عائشة : « يا رسول الله ، أهدي لنا خيس » (٥) فقال : أرنيه ، فلقد أصبحت صائماً ، فأكل » (٦) رواه مسلم والخمسة . وزاد

(١) الحديث متفق عليه ، أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب التنكيل لمن أكثر الوصال ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب النهي عن الوصال في الصوم .

(٢) الحديث متفق عليه من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب صوم يوم الفطر ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى .

(٣) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح : ٨٠٠ / ٢ ، كتاب الصيام ، باب تحريم أيام التشريق .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب صيام أيام التشريق .

(٥) يقول صاحب مختار الصحاح (ص ١٦٥) ح ي س ( الخيس ) : الخلط ، ومنه سمي الخيس وهو تمر يخلط سمن وأقط .

(٦) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال ،

الحديث (١١٥٤ / ١٧٠) .



النسائي بإسناد جيد : « إنما مثلُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ مثلُ الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْ مَالِهِ الصَّدَقَةَ فَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهَا وَإِنْ شَاءَ حَبَسَهَا » (١) ، ولقوله ﷺ : « الصَّائِمُ التَّطَوُّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ » (٢) رواه أحمد وصححه من حديث أم هانئ ، وضعفه البخاري . وغير الصوم من التطوعات كهو ، وكالوضوء ، وأما الحج والعمرة فيجبان بالشروع ، ويأتي ، لأن الوصول إليهما لا يحصل في الغالب إلا بعد كلفة عظيمة ، ومشقة شديدة ، وإنفاق مال كثير ، ففي إبطالهما تضييع لماله ، وإبطال لأعماله الكثيرة ( لكن يكره قطعه بلا عذر ) لما فيه من تفويت الأجر ( وإن أفسده ) أي التطوع ( فلا قضاء عليه ) لأن القضاء يتبع المقتضي عنه ، فإذا لم يكن واجباً ، لم يكن القضاء واجباً ، بل يستحب ( وكذا لا تلزم الصدقة ولا القراءة ، ولا الإذكار بالشروع ) فيها وفاقاً ، ( وإن دخل في فرض كفاية ) كصلاة جنازة ( أو ) دخل في ( واجب ) على الأعيان ( موسع ، كقضاء رمضان ، قبل رمضان الثاني ، والمكتوبة في أول وقتها ، وغير ذلك ، كنذر مطلق وكفارة ) إن قلنا : هما غير واجبين على الفور والمذهب : خلافه ، كما تقدم ، ويأتي ( حرم خروجه منه بلا عذر ، بغير خلاف ) لأن الخروج من عهدة الواجب متعين ، ودخلت التوسعة في

(١) الحديث أخرجه النسائي في المجتبى من السنن ، عزاه له المزي في تحفة الأشراف : ٤٤٩/١٢ ، الحديث (١٧٩٩٧) ، وفي ٤٥٦/١٢ ، الحديث (١٨٠١٥) .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند (ص ٢٢٥) ، الحديث (١٦١٦) ، وابن أبي شيبة في المصنف : ٣٠/٣ ، كتاب الصوم ، باب من كان يفطر من التطوع ولا يقضي ، وأحمد في المسند : ٣٤٢/٦ ، ٤٢٤ ، والدارمي في السنن ، كتاب الصوم ، باب فيمن يصبح صائماً تطوعاً ثم يفطر ، وأبو داود في السنن ، كتاب الصوم ، باب في الرخصة في ذلك ، الحديث (٢٤٥٦) ، والترمذي في السنن ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في إفطار الصائم المتطوع ، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير : ٤٠٨/٢٤ - ٤٠٩ ، الحديث (٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٦) ، والدارقطني في السنن : ١٧٤/٢ ، كتاب الصيام ، باب تبييت النية من الليل ، الحديث (٨) ، والبيهقي في الكبرى : ٢٧٦/٤ ، كتاب الصيام ، باب صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه ، وخرج الحديث من طريق آخر هو أصح وهو الآتي :

أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند (ص ٢٢٥) ، الحديث (١٦١٨) ، وأحمد في المسند : ٣٤١/٦ ، ٣٤٣ ، والترمذي في السنن ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في إفطار الصائم المتطوع ، الحديث ٧٣٢ ، والدارقطني في السنن : ١٧٣/٢ - ١٧٥ ، كتاب الصيام ، باب تبييت النية من الليل ، الحديث (٧ ، ٩ ، ١٤) ، والحاكم في المستدرک : ٤٣٩/١ ، كتاب الصوم ، باب صوم التطوع ، وقال : صحيح الإسناد ، وأقره الذهبي والبيهقي ، باب صوم التطوع ، وقال : صحيح الإسناد ، وأقره الذهبي والبيهقي في الكبرى : ٢٧٦/٤ - ٢٢٧ ، كتاب الصيام ، باب صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه .

وقته رفقا ، ومظنة للحاجة ، فإذا شرع فيها تعينت المصلحة في إتمامها ، ( وقد يجب قطعه ) أي الفرض ( كرد معصوم عن هلكة ، وإنقاذ غريق ونحوه ) كحريق ومن تحت هدم ( وإذا دعاه النبي ﷺ في الصلاة ) لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ (١) ، ( وله قطعها ) أي الصلاة ( بهرب غريمه . و ) له ( قلبها نفلاً وتقدم ) ذلك موضعاً ( وإن أفسده ) أي الفرض ( فلا كفارة ) مطلقاً ، لعدم النص فيها ( ولا يلزمه غير ما كان قبل شروعه ) فيما أفسده ، ( ولو شرع في صلاة تطوع قائماً ، لم يلزمه إتمامها قائماً ) بغير خلاف ، قاله في المبدع . ( وذكر القاضي وجماعة أن الطواف كالصلاة في الأحكام إلا فيما خصه الدليل ) للخبر .

« تنمة » إذا قطع الصوم ونحوه ، فهل انعقد الجزء المؤدي ، وحصل به قربة أم لا ؟ وعلى الأول : هل يبطل حكماً أو لا يبطل ؟ اختلف كلام أبي الخطاب ، وقطع جماعة ببطلانه ، وعدم الصحة . وفي كلام الشيخ تقي الدين : أن الإبطال في الآية هو بطلان الثواب . قال : ولا نسلم ببطلان جميعه ، بل قد يثاب على ما فعله ، فلا يكون مبطلاً لعمله .



### ( فصل في ليلة القدر )

وليلة القدر شريفة معظمة ترجى إجابة الدعاء فيها . قال تعالى : ﴿ وما أدراك ما ليلةُ القدرِ ؟ ليلةُ القدرِ خيرٌ من ألفِ شهرٍ ﴾ (٢) قال المفسرون : أي قيامها والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر خالية منها . وفي الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً : « من قام ليلةَ القدرِ إيماناً واحتساباً غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » (٣) زاد أحمد : وما تأخرَ . ( وسميت ليلة القدر : لأنه يقدر فيها ما يكون في تلك السنة ) لقوله تعالى : ﴿ فيها يفرق كل أمرٍ حكيمٍ ﴾ (٤) ، وما روي عن عكرمة : أنها ليلة النصف من شعبان : ضعيف . وعن ابن عباس : « يَقْضِي اللَّهُ الْأَقْصِيَّةَ لَيْلَةَ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ، وَيُسَلِّمُهَا إِلَى أَرْبَابِهَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ » وقيل : سميت به لعظم قدرها عند الله ، وقيل : لضيق الأرض عن

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٢٤ . (٢) سورة القدر ، الآيتان : ٢ - ٣ .

(٣) الحديث متفق عليه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في كتاب الإيمان ، باب تطوع قيام رمضان ، وأخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الترغيب في قيام رمضان ولفظه عندهما : « من قام رمضان إيماناً واحتساباً » وليس فيه ذكر ليلة القدر .

(٤) سورة الدخان ، الآية : ٤ .



الملائكة التي تنزل فيها . وقيل : لأن للطاعات فيها قدراً عظيماً . ( وهي باقية لم ترفع )  
للأخبار في طلبها وقيامها ، خلافاً لبعضهم في رفعها ( وهي مختصة بالعشر الأواخر من  
رمضان ، فتطلب فيه ) لقوله ﷺ : « تَحَرُّوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ » (١)  
متفق عليه من حديث عائشة . وفي المغني والكافي : تطلب في جميع رمضان . وقال  
ابن مسعود : هي في كل السنة ( وليالي الوتر أكد ) لقوله ﷺ : « اَطْلُبُوهَا فِي الْعَشْرِ  
الْآخِرِ ، فِي ثَلَاثِ بَقِيْنَ ، أَوْ سَبْعِ بَقِيْنَ ، أَوْ تِسْعِ بَقِيْنَ » (٢) ، وروى سالم عن أبيه  
مرفوعاً : « أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَاَتْ عَلَى أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ فِي الْوَتْرِ ، فَالْتَمِسُوهَا  
فِي الْوَتْرِ مِنْهَا » (٣) متفق عليه . واختار المجد كل العشر ، سواء .

وللعلماء فيها أقول كثيرة ( وأرجاها : ليلة سبع وعشرين نصاً ) وهو قول أبي بن  
كعب ، وكان يحلف على ذلك ولا يستثنى . وابن عباس ، وزر بن حبيش . قال أبي  
ابن كعب : « وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ ، وَأَنَّهَا فِي لَيْلَةِ سَبْعِ وَعَشْرِينَ ،  
وَلَكِنْ كَرِهَ أَنْ يُخْبِرَكُمْ فَتَكَلَّمُوا » (٤) رواه الترمذي وصححه ، وعن معاوية أن النبي ﷺ  
قال : « لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعِ وَعَشْرِينَ » (٥) رواه أبو داود ، ويرجحه قول ابن عباس :  
« سُورَةُ الْقَدْرِ ثَلَاثُونَ كَلِمَةً السَّابِعَةُ وَالْعَشْرُونَ فِيهَا هِيَ » والحكمة في إخفائها ليجتهدوا في  
طلبها ويجدوا في العبادة ، طمعاً في إدراكها ، كما أخفى ساعة الإجابة يوم الجمعة .  
واسمه الأعظم في أسمائه ، ورضاه في الحسنات إلى غير ذلك .

( وهي أفضل الليالي ) ذكره الخطابي إجماعاً ( حتى ليلة الجمعة ) وذكر ابن عقيل

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب فضل ليلة القدر ، باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر  
الأواخر ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها وبيان محلها  
وأرجى أوقات طلبها ، راجع اللؤلؤ والمرجان ، حديث (٧٢٦) .

(٢) الحديث ذكره المؤلف بمعناه وهو متفق عليه من رواية أبي سعيد ، ولفظه عند البخاري في كتاب  
فضل ليلة القدر ، باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر ، وعند مسلم في كتاب الصيام ، باب  
فضل ليلة القدر والحث على طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها ، راجع اللؤلؤ والمرجان ، حديث  
(٧٢٤) .

(٣) الحديث من رواية سالم عن أبيه ، أخرجه البخاري في كتاب فضل ليلة القدر ، باب التماس  
ليلة القدر في السبع الأواخر ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب فضل ليلة القدر والحث على  
طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها ، راجع اللؤلؤ والمرجان ، حديث (٧٢٣) .

(٤) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في ليلة القدر .

(٥) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب تفريع أبواب شهر رمضان ، باب من قال  
سبع وعشرون ، الحديث (١٣٨٦) .

رواية : أن ليلة الجمعة أفضل ، لأنها تتكرر ، ولأنها تابعة لما هو أفضل ، واختاره جماعة . وقال أبو الحسن التميمي : ليلة القدر التي أنزل فيها القرآن أفضل من ليلة الجمعة ، فأما أمثالها من ليالي القدر ، فليلة الجمعة أفضل .

( ويستحب أن ينام فيها متربعا مستنداً إلى شيء نصاً ، ويذكر حاجته في دعائه )  
الذي يدعو به تلك الليلة .

( ويستحب ) أن يكون ( منه ) أي من دعائه فيها ( ما روت ) أم المؤمنين ( عائشة ) بنت أبي بكر الصديق ( رضي الله عنهما ) أنها قالت : يا رسول الله ، إن وافقتُها فِيمَ أدْعُو ؟ قال : قُولِي : اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفَ عَنِّي ) (١) رواه أحمد وابن ماجه . وللترمذي معناه وصححه . ومعنى العفو : الترك . ويكون بمعنى الستر والتغطية ، فمعنى « اعف عني » : اترك مؤاخذتي بجرمي ، واستر عليّ ذنبي ، وأذهب عني عقابك . وللنسائي من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « سَلُوا اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ وَالْمُعَافَاةَ ، فَمَا أُوتِيَ أَحَدٌ بَعْدَ يَقِينٍ خَيْراً مِنْ مُعَافَاةٍ » (٢) فالشر الماضي يزول بالعفو والحاضر بالعافية ، والمستقبل بالمعافاة ، لتضمنها دوام العافية ( وتنتقل في العشر الأخير ، لا أنها ليلة معينة ، وحكي ذلك عن الأئمة الأربعة وغيرهم فيمن قال لزوجته : أنت طالق ليلة القدر ، إن كان قبل مضي ليلة أول العشر ) الأخيرة من رمضان ( وقع الطلاق ) أي تحقق وقوعه ( في الليلة الأخيرة ) من رمضان ، لأن العشر لا يخلو منها . ونازع فيه ابن عادل في تفسيره بما حاصله : أن العصمة متيقنة ، فلا تزول إلا بيقين ، وقد قيل : إن

---

(١) الحديث أخرجه أحمد في المسند : ١٧١/٦ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٠٨ ، ٢٥٨ ، والترمذي في السنن ، كتاب الدعوات ، باب (٨٥) ، حدثنا محمد بن بشار ، الحديث (٣٥١٣) ، وقال : « حسن صحيح » ، وعزاه للنسائي المزني في تحفة الأشراف : ٤١٧/١١ ، الحديث (١٦١٣٤) ، وفي : ٣٣٤/١١ ، الحديث (١٦١٨٥) ، وأخرجه ابن ماجه في السنن : ١٢٦٥/٢ ، كتاب الدعاء ، باب الدعاء بالعفو والعافية ، الحديث (٣٨٥٠) ، والحاكم في المستدرک : ٥٣٠/١ ، كتاب الدعاء ، باب الدعاء في ليلة القدر ، وقال : « صحيح على شرط الشيخين » وأقره الذهبي .

(٢) الحديث أخرجه أحمد في المسند : ٣/١ ، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص٢٤٤) ، باب من سأل الله العافية ، الحديث (٧٢٥) ، وأخرجه الترمذي في السنن ، كتاب الدعوات ، باب (١٥٦) ، حدثنا حسين بن يزيد الكوفي ، الحديث (١١٥٨) ، وقال : « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه » وأخرجه أبو بكر المروزي في مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه (ص ٨٨-٨٩) ، الحديث (٤٧) ، وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص ٥٠٢) ، باب مسألة المعافاة ، الحديث (٨٨١) ، وأخرجه ابن ماجه في السنن : ١٢٦٥/٢ ، كتاب الدعاء ، باب الدعاء بالعفو والعافية ، الحديث (٣٨٤٩) .



ليلة القدر في كل السنة ، فلا تتحقق إلا بمضي السنة ( وإن كان مضي منه ) أي من العشر الأخير من رمضان ( ليلة ) فأكثر ، ثم قال لزوجته : أنت طالق ليلة القدر ( وقع الطلاق في الليلة الأخيرة ) من رمضان ( من العام المقبل ) ليتحقق وجودها . ( قال المجد : ويتخرج حكم العتق واليمين على مسئلة الطلاق ، ومن نذر قيام ليلة القدر قام العشر الأخير كله ، ونذره في أثناؤه ) أي العشر الأخير ( كطلاق ) ذكره القاضي .

« تنمة » عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ : « أن الشمس تطلع صبيحتها بيضاء لا شعاع لها » وفي بعض الأحاديث : « بيضاء مثل الطست » ، وروي أيضاً عنه ﷺ : « أن أماره ليلة القدر : أنها ليلة صافية بلجة ، كأن فيها قمراً ساطعاً ، ساكنة ساجية ، لا برد فيها ولا حر ، ولا يحل لكوكب أن يرمي به فيها حتى تصبح ، وإن أمارتها أن الشمس صبيحتها تخرج مستوية ، ليس فيها شعاع مثل القمر ليلة البدر ، لا يحل للشيطان أن يخرج معها يومئذ » (١) .

( و ) شهر رمضان ( أفضل الشهور ) ويكفر من فضل رجياً عليه ، ذكره في الاختيارات . ( قال الشيخ : ليلة الإسراء في حق النبي ﷺ أفضل من ليلة القدر ) . وليلة القدر أفضل بالنسبة إلى الأمة ، وقد ذكرت ما فيه في الحاشية ، وقال : يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع ( إجماعاً ) وقال : يوم النحر أفضل أيام العام ، ( وكذا ذكره جده صاحب المحرر في صلاة العيدين ، من شرحه منتهى الغايات : أن يوم النحر أفضل ) وظاهر ما ذكره أبو حكيم ( إبراهيم النهرواني ) أن يوم عرفة أفضل . قال في الفروع : وهو أظهر ( وقاله أكثر الشافعية ، وبعضهم يوم الجمعة ) وعشر ذي الحجة أفضل من العشر الأخير من رمضان ( كلياليه وأيامه ، وقد يقال : ليالي العشر الأخير من رمضان أفضل ، وأيام ذلك أفضل ، قال أبو العباس : والأول أظهر ، ذكره في الاختيارات . (و) عشر ذي الحجة أفضل ( من أعشار الشهور كلها ) لما في صحيح ابن حبان عن جابر مرفوعاً قال : « ما من أيام أفضل عند الله من أيام ذي الحجة » (٢) .

قال ابن رجب في اللطائف : والتحقيق ما قاله بعض أعيان المتأخرين من العلماء : أن يقال : مجموع هذا العشر أفضل من مجموع عشر رمضان ، وإن كان في عشر رمضان ليلة لا يفضل عليها غيرها . والله أعلم .

(١) حديث أبي بن كعب أخرجه مسلم برواية مطولة في الصحيح ، كتاب صلاة المسافرين ، باب الترغيب في قيام رمضان ، الحديث (٧٦٢/١٧٩) ، وفي كتاب الصيام ، باب فضل ليلة القدر ، الحديث (٧٦٢/٢٢٠) . (٢) سبق تخريجه .

## باب

### باب الاعتكاف واحكام المساجد ،

( وهو ) أي الاعتكاف لغة : لزوم الشيء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> يقال : عكف ، بفتح الكاف ، يعكف ، بضمها وكسرهما . وشرعاً (لزوم المسجد لطاعة الله ، على صفة مخصوصة ) يأتي بيانها ( من مسلم ) لا كافر ولو مرتدأ ( عاقل ولو مميزاً ) فلا يصح من مجنون ولا طفل ، لعدم النية ( طاهر مما وجب غسلأ ) فلا يصح من جنب ونحوه ، ولو متوضئأ ( وأقله ) أي الاعتكاف ( ساعة ) قال في الإنصاف : أقله إذا كان تطوعاً أو نذرأ مطلقأ : ما يسمى به معتكفأ لابئأ . قال في الفروع : ظاهره ولو لحظة . وفي كلام جماعة من الأصحاب : أقله ساعة لا لحظة ، وهو ظاهر كلامه في المذهب وغيره اهـ .

وقال الزركشي : وأقله أدنى لبث اهـ . وقول المصنف بعد : ولا يكفي عبوره يدل على أن المراد بالساعة ما يتناول اللحظة . وقد حكيت كلامه في حاشية المنتهى .

( فلو نذر اعتكافأ وأطلق ) فلم يقيد بمدة ( أجزأته ) الساعة على ما تقدم ( ولا يكفي عبوره ) بالمسجد من غير لبث ، لأنه لا يسمى معتكفأ ( ويستحب أن لا ينقص ) الاعتكاف ( عن يوم وليلة ) خروجأ من خلاف من يقول : أقله ذلك ( ويسمى ) الاعتكاف ( جوارأ ) لقول عائشة عنه ﷺ : « وهو مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ » <sup>(٢)</sup> متفق عليه ، وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد مرفوعأ قال : « كُنْتُ أَجَاوِرُ هَذَا الْعَشَرَ - يعني الأوسط - ثُمَّ قَدْ بَدَأَ لِي أَنْ أَجَاوِرَ هَذَا الْعَشَرَ الْآخِرَ ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَلْبَثْ فِي مُعْتَكَفِهِ » <sup>(٣)</sup> . ( وقال ابن هبيرة : و ) هذا الاعتكاف ( لا يحل أن يسمى خلوة ) ولم يزد على هذا ، وكأنه نظر إلى قول بعضهم :

إذا ما خلوت الدهر يوماً ، فلا تقل خلوت ، ولكن قل : علي رقيب

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٣٨ .

(٢) الحديث متفق عليه ، وسبق تخريجه ، انظره في اللؤلؤ والمرجان برقم (٧٢٦) .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب فضل ليلة القدر ، باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها ، راجع اللؤلؤ والمرجان ، حديث (٧٢٥) .



( قال في الفروع : ولعل الكراهة أولى ) أي من التحريم ( وهو سنة كل وقت ) قال في شرح المنتهى : إجماعاً ، لأن النبي ﷺ فعله وداوم عليه ، تقرباً إلى الله تعالى ، واعتكف أزواجه بعده ومعه ( إلا أن ينذره ) أي الاعتكاف ( فيجب على صفة ما نذر ) من تتابع وغيره ، لحديث : « من نذر أن يطيع الله فليطعه » <sup>(١)</sup> ، وعن عمر أنه قال : « يا رسول الله ، إني نذرت أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام » فقال النبي ﷺ : « أوف بنذرك » <sup>(٢)</sup> رواهما البخاري . ( ولا يختص ) الاعتكاف ( بزمان ) دون غيره ، وهو معنى ما تقدم من قوله : كل وقت ( وآكده في رمضان ) إجماعاً . قال في الفروع : ولم يفرق الأصحاب بين الثغر وغيره ، وهو واضح . ونقل أبو طالب : لا يعتكف بالثغر ، لثلا يشغله نفير ( وآكده العشرة الأخير منه ) أي من رمضان ، لحديث أبي سعيد المتقدم ، ولأن ليلة القدر تطلب فيه كما تقدم ( وإن علقه ) أي نذر الاعتكاف ( أو ) علق ( غيره من التطوعات ) كالصلاة والصوم والصدقة عند نذرهما ( بشرط ، فله شرطه ) أي فلا يلزمه حتى يوجد شرطه . وذلك ( نحو ) أن يقول : الله علي أن أعتكف شهر رمضان ، إن كنت مقيماً أو معافى ، فلو كان ( الناذر ) فيه ( أي في شهر رمضان ) مريضاً أو مسافراً ، لم يلزمه شيء ( لعدم وجود شرطه ، ( ويصح ) الاعتكاف ( بغير صوم ) ) لحديث عمر قال : « يا رسول الله ، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة بالمسجد الحرام » فقال النبي ﷺ : « أوف بنذرك » <sup>(٣)</sup> رواه البخاري . ولو كان الصوم شرطاً لما صح اعتكاف الليل ، لأنه لا صيام فيه ، ولأنه عبادة تصح في الليل ، فلم يشترط له الصيام كالصلاة وكسائر العبادات ، ولأن إيجاب الصوم حكم لا يثبت إلا بالشرع ، ولا يثبت فيه نص ، ولا إجماع ومما روي عن عائشة : « لا اعتكاف إلا بصوم » <sup>(٤)</sup> فموقوف عليها ، ومن رفعه فقد وهم ، قاله في الشرح وغيره . ثم لو صح

(١) الحديث أخرجه من رواية عائشة رضي الله عنها مالك في الموطأ : ٤٧٦/٢ ، كتاب النذور والایمان ، باب ما لا يجوز من النذور ، الحديث (٨) ، واللفظ له ، وأخرجه البخاري من طريق مالك في الصحيح ، كتاب الايمان والنذور ، باب النذر في الطاعة .

(٢) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الايمان والنذور ، باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلمن إنساناً في الجاهلية ثم أسلم ، وأخرجه مسلم في كتاب الايمان ، باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم . (٣) راجع تخريج ما قبله .

(٤) هذا جزء من حديث أخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الصوم ، باب المعتكف يعود المريض ، الحديث (٢٤٧٣) ، وعزاه للنسائي المنذري في مختصر سنن أبي داود : ٣/٣٤٤ ، الحديث (٢٣٦٣) ، والدارقطني في السنن : ٢/٢٠١ ، كتاب الصيام ، باب الاعتكاف ، الحديث (١١ ، ١٢) ، والبيهقي في الكبرى : ٤/٣١٥ ، كتاب الصيام ، باب الاعتكاف في المسجد .

فالمراد به : الاستحباب ، فإن الصوم فيه أفضل ، ولأن الاعتكاف لبث في مكان مخصوص ، فلم يشترط له الصوم كالوقوف ( إلا أن يقول في نذره ) أي : نذر عليّ أن اعتكف ( بصوم ) فيلزمه الصوم ، لنذره إياه ، ( و ) الاعتكاف ( به ) أي بالصوم ( أفضل ) لما تقدم وخروجاً من الخلاف ( فيصح ) الاعتكاف ( في ليلة منفردة ) عن يومها ، لحديث عمر ( و ) يصح الاعتكاف ( في بعض يوم ، وإن كان مفطراً ) لعدم اشتراط الصوم فيه ، ( وإذا لم يشترط الصوم في نذره ، فصام ) وهو معتكف ( ثم أفطر عامداً بغير عذر ، لم يبطل اعتكافه ، ولم يلزمه شيء ) لصحة اعتكافه بغير صوم ( ومن نذر أن يعتكف صائماً ) أو يصوم ، وتقدم قريباً . ( أو ) نذر أن يصوم معتكفاً أو باعتكاف ، ( أو ) نذر أن يعتكف مصلياً ، ( أو ) أن يصلي معتكفاً ، لزمه الجمع ( بين الاعتكاف والصيام ، أو بين الاعتكاف والصلاة لقوله ﷺ : « ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه » <sup>(١)</sup> والاستثناء من النفي إثبات ، ويقاس على الصوم الصلاة ، ولأن كلا من الصوم والصلاة صفة مقصودة في الاعتكاف ، فلزمت بالنذر ، كالتابع ، وكنذر القيام في صلاة النافلة ، و ( كنذر صلاة بسورة معينة ) من القرآن ( لكن لا يلزمه أن يصلي جميع الزمان إذا نذر أن يعتكف ) يوماً مثلاً ( مصلياً . والمراد ) يكفيه ( ركعة أو ركعتان ) بناء على ما لو نذر الصلاة وأطلق ، على ما يأتي ، وإن نذر اعتكاف أيام متتابعة صوم ، فافطر يوماً ، أفسد تنابعه ، ووجب الاستئناف ، لإخلاله بالإتيان بما نذره على صفته ، قاله في الشرح . ( وإن نذر اعتكاف عشر رمضان الأخير ، فنقص ) العشر ( أجزاء ) لأنه يسمى بالعشر الأخير ، وإن كان ناقصاً ( بخلاف نذره عشرة أيام من آخر الشهر فنقص ) الشهر ( فيقضي يوماً ) عوض النقص ، قلت : ويكفر لفوات المحل ( وإن نذر أن يعتكف رمضان ففاته ) اعتكاف رمضان لعذر أو غيره ( لزمه ) اعتكاف ( شهر غيره ) ليفي بنذره ( ولا يلزمه الصوم ) في الشهر الذي يعتكفه قضاء عن رمضان .

( ولا يجوز الاعتكاف للمرأة والعبد بغير إذن زوج وسيد ) لأن منافع المرأة والعبد مملوكة لغيرها ، والاعتكاف يفوتها ويمنع استيفائها ، وليس بواجب بالشرع ، فلم يجز إلا بإذن مالك المنفعة ، وهو الزوج والسيد ( فإن شريعاً ) أي المرأة والعبد ( فيه ) أي في الاعتكاف ( بغير إذن ) الزوج والسيد ( فلهما تحليلهما ) منه ، ( ولو كان ) الاعتكاف ( نذراً ) لحديث أبي هريرة : « لا تصوم المرأة ورجلها شاهد يوماً من غير رمضان إلا

(١) الحديث ذكره السيوطي في الجامع الكبير ، وعزاه للطبراني في الكبير .



بإذنه <sup>(١)</sup> رواه الخمسة وحسنه الترمذي . وضرر الاعتكاف أعظم ، ولأن إقامتهما على ذلك تتضمن تفويت حق غيرهما بغير إذنه ، فكان لصاحب الحق المنع منه ، كرب الحق مع غاصبه ، ( فإن لم يحللاهما ) من الاعتكاف ( صح وأجزأ ) عنهما ، ( وإن كان ) الاعتكاف ( بإذن ) من الزوج والسيد ( فلهما تحليلهما ، إن كان تطوعاً ) لأن النبي ﷺ : « أَذِنَ لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ فِي الْاِعْتِكَافِ ثُمَّ مَنَعَهُنَّ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ دَخَلْنَ » ولأن حق الزوج والسيد واجب ، والتطوع لا يلزم بالشروع ، ولأن لهما المنع منه ابتداءً ، فكان لهما المنع منه دوماً ، كالعارية ، ويخالف الحج ، لأنه يلزم بالشروع ، ويجب المضي في فاسده ، ( وإن كان ) الاعتكاف الذي شرعت فيه الزوجة أو القن بإذن الزوج أو السيد ( نذراً ولو غير معين فلا ) يحللانها لأنه يتعين بالشروع فيه ، ويجب إتمامه كالحج ( ولو رجعا ) أي الزوج والسيد ( بعد الإذن للزوجة ) والقن في الاعتكاف ( قبل الشروع ) في الاعتكاف ( جاز ) الرجوع كعزل الموكل وكيله ( والإذن في عقد النذر إذن في فعله إن نذرا ) أي الزوجة والقن ( زمناً معيناً بالإذن ) كما لو أذن لهما الزوج أو السيد في نذر اعتكاف العشر الأخير من رمضان ، فيكون إذناً في فعله ، ( وإلا ) أي وإن لم يكن الزمن معيناً بالإذن ، ( فلا ) يكون الإذن في النذر إذناً في الفعل ، لأن زمن الشروع لم يقتضه الإذن السابق ، ( وأم الولد والمدبر والمعلق عته بصفة كعبد ) فيما تقدم ، ولأن منافعهم مستحقة للسيد .

( وللمكاتب أن يعتكف بلا إذن سيده ) نص عليه ، لأن السيد لا يستحق منفعه ، ولا يملك إجباره على الكسب ، فهو مالك لمنفعه ، كحر مدين ، بخلاف أم الولد والمدبر . وظاهره : لا فرق بين الواجب وغيره ، وسواء نجم أو لا .

( وله ) أي للمكاتب ( أن يحج بغير إذنه ) أي إذن سيده ، لما سبق ( ما لم يحل نجم ) من نجوم الكتابة . ونقل الميموني : له الحج من المال الذي جمعه ، ما لم يحل نجمه . وحمله القاضي وغيره على إذنه له ، أطلقه جماعة ، وقالوا : نص عليه ولعل المراد ما لم يحل نجم ، وصرح به بعضهم ، وعنه المنع مطلقاً ، قاله في الفروع : ويأتي في الكتابة : لسيد منعه من السفر ، كحر مدين .

( ولا يمنع المكاتب ) من إنفاق المال في الحج كترك التكسب ( ومن بعضه حر ) وباقيه رقيق ( إن كان بينهما مهابة فله أن يعتكف ) في نوبته ( و ) أن ( يحج في نوبته بلا إذنه ) أي إذن سيده ، لأن منافعه إذن غير مملوكة لسيده ، بل هي له كالحر ، ( وإلا ) أي وإن لم يكن بينه وبين سيده مهابة ( فلسيده منعه ) من الاعتكاف والحج ، لأن له ملكاً في منافعه في جميع الأوقات ، فتجوزيه يتضمن إبطال حق غيره ، وليس بجائر .

( وإذا اعتكفت المرأة استحب لها أن تستتر بخباء ونحوه ) لفعل عائشة وحفصة وزينب في عهده ﷺ ( وتجعله في مكان لا يصلي فيه الرجال ) لانه أبعد في التحفظ لها . نقل أبو داود : « يَعْتَكِفَنَّ فِي الْمَسَاجِدِ وَيَضْرَبُ لَهُنَّ فِيهَا الْحَيْمُ » <sup>(١)</sup> ، ( ولا بأس أن يستتر الرجال أيضاً ) ذكره في المغني والشرح ، لفعله ﷺ ولأنه أخفى لعملهم ، ونقل إبراهيم : لا ، إلا لبرد شديد ، ( ولا يصح الاعتكاف إلا بنية ) لحديث : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ، ولأنه عبادة محضة كالصوم ، ( فإن كان ) الاعتكاف ( فرضاً ) أي مندوراً ( لزمه نية الفرضية ) لتمييز المندور عن التطوع ( وإن نوى الخروج منه ) أي من الاعتكاف ( أي نوى إبطاله بطل ، إلحاقاً له بالصلاة والصيام ) لانه يخرج منه بالفساد ، بخلاف الحج والعمرة ( ولا يبطل ) الاعتكاف ( بإغماء ) كما لا يبطل بنوم ، بجامع بقاء التكليف ( ولا يصح ) الاعتكاف ( من رجل تلزمه الصلاة جماعة إلا في مسجد تقام فيه ) الجماعة ، فلا يصح بغير مسجد بلا خلاف ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاسِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فلو صح في غيرها لم تختص بتحريم المباشرة ، إذ هي محرمة في الاعتكاف مطلقاً ، ولأنه ﷺ : « كَانَ يَدْخُلُ رَأْسَهُ إِلَى عَائِشَةَ وَهُوَ مَعْتَكِفٌ فَتَرَجَّلُهُ » <sup>(٣)</sup> متفق عليه ، وكان لا يدخل البيت إلا الحاجة ، ولا يصح ممن تلزمه الجماعة إلا بمسجد تقام فيه ، حذراً من ترك الجماعة أو تكرار الخروج المنافي له ، مع إمكان التحرز منه ، وخروج منه المندور والصبي ، ومن هو في قرية لا يصلي فيها غيره ، لأن الممنوع منه ترك الجماعة الواجبة ، وهي منتفية هنا ، ( ولو ) كانت إقامة الجماعة ( من رجلين ) أو رجل وامرأة ( معتكفين ) لانعقاد الجماعة بهما ، فيخرج من عهدة الواجب ( إن أتى عليه ) أي الرجل الذي تلزمه الصلاة جماعة ( فعل الصلاة زمن اعتكافه ، وإلا ) أي وإن لم يكن المعتكف رجلاً تلزمه صلاة جماعة ، بأن كان امرأة أو عبداً أو صبيّاً ، أو معذوراً ، أو لم يأت عليه زمن اعتكافه فعل صلاة ، كما لو اعتكف من طلوع الشمس إلى الزوال ( صح ) اعتكافه ( في كل مسجد ) لعموم الآية ، والجماعة غير واجبة إذن ، وما روى حرب بإسناد جيد عن ابن عباس أنه « سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ جَعَلَتْ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَكِفَ

(١) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصوم ، باب الاعتكاف ، الحديث (٢٤٦٤) .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ .

(٣) الحديث متفق عليه عن عائشة رضي الله عنها أخرجه البخاري في كتاب الاعتكاف ، باب لا يدخل البيت إلا الحاجة ، وأخرجه مسلم في كتاب الحيض ، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله ، وأقول : أن الترجيل هو تسريح الشعر .



فِي مَسْجِدٍ بَيْتَهَا ، فَقَالَ بَدْعَةٌ ، وَأَبْغَضُ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ الْبِدْعُ ، فَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ تَقَامُ فِيهِ الصَّلَاةُ « أَي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ تَقَامَ فِيهِ .

( وَإِنْ كَانَتْ ) الْجُمَاعَةُ ( تَقَامُ فِيهِ فِي بَعْضِ الزَّمَانِ ) دُونَ بَعْضِ ( جَازِ الْاِعْتِكَافِ فِيهِ ) مِمَّنْ تَلْزِمُهُ الْجُمَاعَةُ ( فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ ) الَّذِي تَقَامُ فِيهِ ( فَقَطْ ) دُونَ الزَّمَانِ الَّذِي لَا تَقَامُ فِيهِ ، لَمَّا سَبَقَ .

( وَلَا يَصِحُّ ) الْاِعْتِكَافُ مِمَّنْ تَلْزِمُهُ الْجُمَاعَةُ ( فِي مَسْجِدٍ تَقَامُ فِيهِ الْجُمُعَةُ دُونَ الْجُمَاعَةِ ) إِذَا كَانَ يَأْتِي عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ لَمَّا مَرَّ ( وَظَهَرَ ) أَيِ الْمَسْجِدِ : مِنْهُ ( وَرَحْبَتِهِ الْمَحْوُوتَةُ وَعَلَيْهَا بَابُ نَصٍّ ) مِنْهُ ، ( وَمَنَارَتُهُ الَّتِي بَابُهَا فِيهِ : مِنْهُ ) بِدَلِيلِ مَنْعِ الْجَنْبِ ، وَكَذَا إِذَا كَانَتِ الْمَنَارَةُ فِيهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَابُهَا فِيهِ ( وَكَذَا مَا زِيدَ فِيهِ ) أَيِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَهُوَ مِنْهُ ( حَتَّى فِي الثَّوَابِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَكَذَا مَسْجِدُ النَّبِيِّ ﷺ ) مَا زِيدَ فِيهِ : حُكْمُهُ حُكْمُهُ ، حَتَّى فِي الثَّوَابِ ( عِنْدَ الشَّيْخِ وَابْنِ رَجَبٍ ، وَجَمَعَ . وَحَكَى عَنِ السَّلَفِ ) لَمَّا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَوْ بُنِيَ هَذَا الْمَسْجِدُ إِلَى صَنْعَاءَ كَانَ مَسْجِدِي » (١) . وَقَالَ عُمَرُ لَمَّا زَادَ الْمَسْجِدَ : « لَوْ زِدْنَا فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ الْجَبَانَةَ كَانَ مَسْجِدَ النَّبِيِّ ﷺ » ، وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي شَرْحِ الْبَخَارِيِّ : وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ عَنِ السَّلَفِ خِلَافَ فِي الْمُضَاعَفَةِ ، وَإِنَّمَا خَالَفَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا ، مِنْهُمْ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَابْنُ عَقِيلٍ ( وَخَالَفَ فِيهِ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ وَجَمَعَ . قَالَ فِي الْفُرُوعِ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَصْحَابِنَا وَتَوَقَّفَ أَحْمَدُ ) وَقَالَ فِي الْأَدَابِ : وَهَذِهِ الْمُضَاعَفَةُ تَخْتَصُّ بِالْمَسْجِدِ غَيْرِ الزِّيَادَةِ عَلَى ظَاهِرِ الْخَبَرِ . وَقَوْلُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ ، أَيِ قَوْلِهِ ﷺ : « فِي مَسْجِدِي هَذَا » (٢) لِأَجْلِ الْإِشَارَةِ .

( وَلَوْ اِعْتَكَفَ مَنْ لَا تَلْزِمُهُ الْجُمُعَةُ ) كَالْعَبْدِ وَالْمَسَافِرِ وَالْمَرَأَةِ ( فِي مَسْجِدٍ لَا تَصَلِّي فِيهِ ) الْجُمُعَةُ ( بَطُلَ ) اِعْتِكَافُهُ ( بِخُرُوجِهِ إِلَيْهَا إِنْ لَمْ يَشْرُطْ ) الْخُرُوجُ إِلَيْهَا ، لِأَنَّهُ خُرُوجٌ لَمَّا لَا بَدَّ مِنْهُ .

( وَالْأَفْضَلُ الْاِعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ ، إِذَا كَانَتِ الْجُمُعَةُ تَتَخَلَّلُهُ ) أَيِ الْاِعْتِكَافِ ،

---

(١) الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ ، وَعَزَاهُ لِلدَّارِمِيِّ فِي الْمُسْنَدِ ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي الْمُسْنَدِ أَيْضًا .

(٢) الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي كِتَابِ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ، بَابِ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابِ فَضْلِ الصَّلَاةِ بِمَسْجِدِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ، رَاجِعَ اللَّوْلُو وَالْمَرْجَانِ ، حَدِيثُ (٨٨١) .

لثلا يحتاج إلى الخروج ، فيترك الاعتكاف ، مع إمكان التحرز منه ( وللمرأة ومن لا تلزمه الجماعة كالمرضى والمعدور ) بسفر أو غيره ( ومن في قرية لا يصلي فيها غيره : الاعتكاف في كل مسجد ) لعموم الآية ( إلا مسجد بيتها ، وهو ما اتخذته لصلاتها ) لما تقدم عن ابن عباس ، ولأنه ليس بمسجد حقيقة ولا حكماً ، ولو جاز لفعلته أمهات المؤمنين ، ولو مرة تبييناً للجواز .

( ومن نذر الاعتكاف أو الصلاة في مسجد غير ) المساجد ( الثلاثة ، فله فعله ) أي المنذور من اعتكاف أو صلاة ( في غيره ) لأن الله تعالى لم يعين لعبادته موضعاً ، فلم يتعين بالنذر ، ولو تعين لاحتاج إلى شد رحل ، وقد قال ﷺ : « لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، وَمَسْجِدِي هَذَا » <sup>(١)</sup> متفق عليه من حديث أبي هريرة . قال في المبدع : ولعل مرادهم إلا مسجد قباء ، لأنه ﷺ « كَانَ يَأْتِيهِ كُلَّ سَبْتٍ رَاكِبًا وَمَاشِيًا ، وَيُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ » <sup>(٢)</sup> ، وكان ابن عمر يفعله ، متفق عليه . قال : وعلى المذهب : يعتكف في غير المسجد الذي عينه . وظاهره : لا كفارة . وجزم به في الشرح ( وإن نذره ) أي الاعتكاف أو الصلاة ( في أحد المساجد الثلاثة : المسجد الحرام ، ومسجد النبي ﷺ والمسجد الأقصى ، لم يجزئه في غيرها ) لفضل العبادة فيها على غيرها ، فتتبع بالتعيين ، ( وله شد الرحل إليه ) أي إلى المسجد الذي عينه من الثلاثة ، لحديث أبي هريرة السابق ( وأفضلها : المسجد الحرام ، ثم مسجد النبي ﷺ ، ثم المسجد الأقصى ) وهو مسجد بيت المقدس لما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » <sup>(٣)</sup> رواه الجماعة إلا أبو داود ، ولأحمد وأبي داود من حديث جابر بن عبد الله مثله . وزاد : « وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ » <sup>(٤)</sup> وقال

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، وأخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ، راجع اللؤلؤ والمرجان ، حديث (٨٨٢) .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، باب إتيان مسجد قباء راکباً وماشياً ، وأخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب فضل مسجد قباء وفضل الصلاة فيها وزيارته ، راجع اللؤلؤ والمرجان ، حديث (٨٨٣) .

(٣) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، باب فضل الصلاة بمسجد مكة والمدينة ، وأخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب فضل الصلاة بمسجد مكة والمدينة ، راجع اللؤلؤ والمرجان ، حديث (٨٨١) .

(٤) الحديث أخرجه أحمد في المسند ضمن مسند جابر بن عبد الله ولم أجده عند أبي داود .



ابن عبد البر : هو أحسن حديث روى في ذلك ، ولأحمد من حديث عبد الله بن الزبير مثل حديث أبي هريرة ، وزاد : « صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا » (١) ، وكون مسجد الرسول ﷺ والمسجد الأقصى لم يفرض إتيانها شرعاً ، بخلاف المسجد الحرام : لا يمنع وجوب الاعتكاف والصلاة فيهما بالنذر ، لأن النذر موجب لما لم يكن واجباً بأصل الشرع ، وإلحاق غير الثلاثة بها ممتنع لثبوت فضلها على غيرها بالنص ( فإن عين الأفضل منها ) وهو المسجد الحرام ( في نذره لم يجزئه ) الاعتكاف ولا الصلاة ( فيما دونه ) لعدم مساواته له ( وعكسه بعكسه ) أي إن عين المفضل منها أجزأه فيما هو أفضل منه ، فمن عين في نذره مسجد المدينة أجزأه فيه ، وفي المسجد الحرام فقط ، وإن عين الأقصى أجزأه في كل من المساجد الثلاثة ، لحديث جابر : « أن رجلاً قال يوم الفتح : يا رسول الله إنني نذرت أن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ، فقال : صل هاهنا ، فسأله فقال : صل هاهنا ، فسأله فقال : شأئك إذن » (٢) رواه أحمد وأبو داود ، روي أيضاً هذا الخبر بإسنادهما عن بعض أصحاب النبي ﷺ وزاد : « فقال النبي ﷺ : والذي بعث محمدًا بالحق ، لو صليت هاهنا لقضى عنك ذلك كل صلاة في بيت المقدس » (٣) .

( وإن نذره ) أي الاعتكاف أو الصلاة ( في غير هذه المساجد ) الثلاثة ( وأراد الذهاب إلى ما عينه فإن احتاج إلى شد رحل خير ) عند القاضي وغيره ، وهو معنى ما جزم به بعضهم بإباحته ، واختاره ( الموفق في القصر ومنع منه ابن عقيل والشيخ تقي الدين ، وإن لم يحتج إلى شد رحل ففي المبدع ، فالملذهب بخير وفي الواضح : الأفضل الوفاء . قال في الفروع : وهذا أظهر .

( وإن دخل فيه ) أي في معتكفه ( ثم انهدم معتكفه ولم يمكن القيام فيه ، لزم إتمامه ) أي الاعتكاف إن كان منذوراً ( في غيره ولم يبطل ) اعتكافه بخروجه منه ، لأنه خروج لما لا بد منه .

( ومن نذر اعتكاف شهر ) بعينه كرمضان ( أو نذر ) اعتكاف عشر بعينه ، كالعشر الأخير من رمضان ، أو أراد ذلك تطوعاً ، دخل معتكفه قبل ليلته الأولى ( أي قبل

(١) الحديث أخرجه أحمد في المسند ضمن مسند عبد الله بن الزبير رضي الله عنه .

(٢) الحديث أخرجه أحمد في المسند : ٣/٣٦٣ ، وأخرجه الدارمي في السنن ، كتاب النذور والایمان ، باب من نذر أن يصلي في بيت المقدس ، وأخرجه أبو داود في كتاب الايمان والنذور ، باب سمن نذر أن يصلي . . . الحديث (٣٣٠٥) واللفظ له . (٣) راجع تخريج ما قبله .

غروب الشمس ، نص عليه ، إذ الشهر يدخل بدخول الليلة ، بدليل ترتيب الأحكام المعلقة به : من حلول الدين ووقوع الطلاق والعناق المعلقين به ، وما لا يتم الوجوب إلا به فهو واجب ، وأما حديث عائشة : « كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ » (١) متفق عليه ، فاعتكافه كان تطوعاً ، والتطوع يشترع فيه متى شاء ، وقال القاضي : يحتمل أنه كان يفعل يوم العشرين ، ليستظهر ببياض يوم زيادة ( وخرج ) من معتكفه ( بعد آخره ) أي آخر ما عينه بأن تغرب شمس آخر يوم منه ، نص عليه لما تقدم . ( ولو نذر ) أن يعتكف ( يوماً معيناً ) كيوم الخميس ( أو ) نذر يوماً ( مطلقاً ) بأن نذر أن يعتكف يوماً وأطلق ( دخل ) معتكفه ( قبل فجره الثاني وخرج بعد غروب الشمس ) لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ( ولم يجز تفريقه بساعات من أيام ) لأنه يفهم منه التابع ، أشبه ما لو قيده به ( فلو كان في وسط النهار ، فقال : لله عليّ أن أعتكف يوماً من وقتي هذا ، لزمه ) الاعتكاف ( من ذلك الوقت إلى مثله ) ليتحقق مضي يوم من ذلك الوقت .

( ولا يدخل الليل ) في نذره اعتكاف يوم ، فلا يلزمه اعتكافه ، لأنه ليس من اليوم ( وكل زمان معين ) نذر اعتكافه ( يدخل ) معتكفه قبله ويخرج بعده ( لما تقدم ) .

( وإن اعتكف رمضان : أو العشر الأخير منه ، استحَب أن يبيت ليلة العيد في معتكفه ) ليحیی ليلة العيد ( ويخرج منه إلى المصلى ) نص عليه .

قال إبراهيم (٢) : كانوا يحبون لمن اعتكف العشر الأواخر من رمضان : أن يبيت ليلة الفطر في المسجد ، ثم يغدو إلى المصلى من المسجد اهـ .

ويكون في ثياب اعتكافه ، ليصل طاعة بطاعة ، ( وإن نذر شهراً مطلقاً ) لزمه شهر متتابع نصاً ) لأن الاعتكاف معنى يصح ليلاً ونهاراً ، فإذا أطلقه لزمه المتتابع ، كقوله : لا كلمت زيدا شهراً ، كمدة الإيلاء ، والعنة والعدة .

( وحكمه في دخول معتكفه وخروجه منه ، كما تقدم ) فيدخل قبل الغروب من أول ليلة منه ، ولا يخرج إلا بعد غروب شمس آخر أيامه .

---

(١) الحديث ليس بمتفق عليه ، وإنما أخرجه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها تحكي عن نفسها في الصحيح : ٢٤٤/١ ، كتاب الحيض ، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها ، وأخرجه أبو داود في كتاب الصيام ، باب المعتكف يعود المريض ، الحديث (٢٤٧٢) .

(٢) هو الحرابي ، وقد مضت ترجمته .



( ويكفي شهر هلالى ناقص بلياليه ، أو ثلاثون يوماً بلياليها ) لأن الشهر اسم لما بين الهلالين ، ناقصاً كان أو تاماً ، ولثلاثين يوماً .

( وإن ابتدأ ) اعتكافه ( الثلاثين في أثناء النهار ، فتمامه في مثل تلك الساعة من اليوم الحادي والثلاثين ، وإن ابتدأه في أثناء الليل تم ) اعتكافه ( في مثل تلك الساعة من الليلة الحادية والثلاثين ) .

( وإن نذر أياماً ) معدودة ( أو ) نذر ( ليالي معدودة فله تفريقها إن لم ينو التتابع ) لأن الأيام والليالي المطلقة توجد بدون التتابع ، فلم يلزمه ، كنذر صومها ، واحتجاج ابن عباس في قضاء رمضان بالآية يدل عليه .

( أو نذر اعتكاف يوم لا تدخل ليلته ) لأنها ليست منه ( وكذا عكسه ) إذا نذر اعتكاف ليلة لا يدخل يومها ، لأنه ليس منها .

( وإن نذر شهراً متفرقاً ) يعني نذر ثلاثين يوماً متفرقة ( فله تتابعه ) ولا يلزمه .

( وإن نذر أياماً ) متتابعة ( أو ) نذر ( ليالي متتابعة ، لزمه ما يتخللها من ليل ) إذا نذر الأيام ( أو نهراً ) إذا نذر الليالي ، نص عليه ، لأن اليوم اسم لبياض النهار ، والليل اسم لسواد الليل ، والثنية والجمع تكرار الواحد ، وإنما يدخل ما تخلل للزوم التتابع ضمناً ، وهو حاصل بما بينهما خاصة ، فإن لم تكن متتابعة لم يلزمه ما تخللها من ذلك .

( وإن نذر اعتكاف يوم يقدم فلان ، فقدم في بعض النهار ، لزمه اعتكاف الباقي منه ، ولم يلزمه قضاء ما فات ) من اليوم قبل قدومه ، لأنه فات قبل شرط الوجوب ، فلم يجب ( كنذر اعتكاف زمن ماض ) لعدم انعقاد ( وإن قدم ليلاً لم يلزمه شيء ) لأنه إنما نذر يوم يقدم ، لا ليلة يقدم ، ويرد عليه ما ذكره في : أنت طالق يوم يقدم فلان ، فقدم ليلاً ، يحث ، ما لم ينو النهار .

( فإن كان للناذر عذر يمنعه الاعتكاف عند قدوم فلان ، من حبس أو مرض ، قضى وكفر ) كفارة يمين لفوات المحل ( ويقضي بقية اليوم ) الذي قدم فيه فلان ( فقط ) دون ما مضى منه ، لأن القضاء تابع للأداء .



## ( فصل في تتابع الاعتكاف واحكامه )

من لزمه تتابع اعتكاف ، كمن نذر شهراً أو أياماً متتابعة ونحوه ، ( لم يجز له الخروج إلا لما لا بد منه ) لما روى عن عائشة أنها قالت : « السَّنةُ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ » <sup>(١)</sup> رواه أبو داود ( كحاجة الإنسان من بول وغائط ) قال في المبدع : إجماعاً ، وسنده قول عائشة : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ الْإِنْسَانِ » <sup>(٢)</sup> متفق عليه ، ولو بطل بالخروج إليهما لم يصح لأحد اعتكاف ، وكني بها عنهما ، لأن كل إنسان يحتاج إلى فعلهما ، ( و ) ك ( سقيء بغتة وغسل متنجس يحتاجه ) لأن ذلك في معنى البول والغائط ( والطهارة عن حدث ) كغسل جنابة ووضوء لحدث . نص عليه ، لأن الجنب يحرم عليه اللبث في المسجد ، والمحدث لا تصح صلاته بدون وضوء .

( و ) لا ( يخرج لطهارة غير واجبة ، كغسل الجمعة . و ) التجديد ، وله تقديمها ( أي الطهارة الواجبة ) ليصلي بها أول الوقت ( لأنه لا بد من الوضوء للحدث ، وإنما يتقدم عن وقت الحاجة إليه لمصلحة ، وهي كونه على وضوء ، وربما يحتاج إلى صلاة النافلة ، ( و ) له أن ( يتوضأ في المسجد ) ويغتسل فيه ( بلا ضرر ) أي إذا لم يؤذ بهما ( فإذا خرج ) المعتكف ( لما لا بد له منه ) فله المشي على عادته من غير عجلة ( لأن عليه فيها مشقة ) ( و ) له قصد بيته إن لم يجد مكاناً يليق به ، لا ضرر عليه فيه ولا منه ، كسقاية أي ميضأة ( لا يحتشم مثله منها ، ولا نقص عليه ) في دخولها ، قالوا : ولا مخالفة لعادته ، وفيه نظر ، قاله في الفروع ( ويلزمه قصد أقرب منزله ) لدفع حاجته به ، بخلاف من اعتكف في المسجد الأبعد منه ، لعدم تعيين أحدهما قبل دخوله للاعتكاف .

( وإن بذل له صديقه أو غيره منزله القريب لقضاء حاجته ، لم يلزمه ) قبوله ( للمشقة بترك المروءة والاحتشام ) منه ( ويخرج ) المعتكف ( ليأتي بمأكول ومشروب يحتاجه ، إن

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصوم ، باب المعتكف يعود المريض ، الحديث (٢٤٧٣) ، وعزاه المنذري للنسائي في مختصر سنن أبي داود : ٣/٣٤٤ ، الحديث (٢٣٦٣) ، والدارقطني في السنن ، كتاب الصيام ، باب الاعتكاف ، الحديث (١١ ، ١٢) ، والبيهقي في الكبرى : ٣١٥/٤ ، كتاب الصيام ، باب الاعتكاف في المسجد .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الاعتكاف ، باب لا يدخل البيت إلا لحاجة ، ومسلم في كتاب الحيض ، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله .



لم يكن له من يأتيه به ) نص عليه ، لأنه في معنى ما سبق ( ولا يجوز خروجه لأجل أكله وشربه في بيته ) لعدم الحاجة ، لإباحة ذلك في المسجد ، ولا نقص فيه ، وذكر القاضي أنه يتوجه الجواز ، واختاره أبو حكيمة ، لما فيه من ترك المروءة ، ويستحي أن يأكل وحده ، ويريد أن يخفي جنس قوته ( وله غسل يده فيه ) أي المسجد ( في إثناء من وسخ وزفر ونحوهما ) كغسل يديه من نوم الليل في إثناء ( ليفرغ خارج المسجد ) لأنه لا ضرر على المصلين بذلك .

( ولا يجوز أن يخرج لغسلهما ) مما ذكر ، لأن له منه بدأ ( ويخرج للجمعة إن كانت واجبة عليه ) لأنه خروج لواجب ، فلم يبطل اعتكافه ، كالمعتدة ( أو شرط الخروج إليها ) أي وإن لم تكن واجبة للشرط ( وله التذكير إليها ) نص عليه ، لأنه خروج جائز فجاز تعجيله ، كالخروج لحاجة الإنسان .

( و ) له ( إطالة المقام بعدها ) أي الجمعة ، ولا يكره لصلاحيه الموضع للاعتكاف .  
( ولا يلزمه ) إذا خرج للجمعة ( سلوك الطريق الأقرب ) بل له سلوك الأبعد ، وفي المبدع : والأفضل سلوك الأبعد ، إن خرج لجمعة وعيادة مريض وغيرهما ، وذكر قبله . قال بعض أصحابنا : الأفضل خروجه لذلك ، وعوده في أقصر طريق ، لا سيما في المنذور .

( ويستحب له سرعة الرجوع بعد ) صلاته ( الجمعة ) إلى معتكفه ، ليتم اعتكافه فيه .  
( وكذا ) له الخروج ( إن تعين خروجه لإطفاء حريق وإنقاذ غريق ونحوه ) كمن تحت هدم ( ولنفي متعين إن احتيج إليه ) لأن ذلك واجب كالجمعة ( ولشهادة تعين عليه أداؤها ، فيلزمه الخروج ) لذلك ، لظاهر الآيات ، والتحمل كالآداء ، كما يأتي في الشهادات .

( ولخوف من فتنة على نفسه ، أو حرمة : أو ماله نهياً أو حريقاً ونحوه ) كالغرق ، لأنه عذر في ترك الواجب بأصل الشرع كالجمعة فههنا أولى ( ولرض يتعذر معه المقام ) كالقيام المتدارك ( أو لا يمكنه ) المقام معه ( إلا بمشقة شديدة ، بأن يحتاج إلى خدمة ، أو فراش ) فله الخروج ، لما تقدم .

( ولا يبطل اعتكافه ) بخروجه لشيء مما تقدم : لدعاء الحاجة إليه .

( ولا ) يجوز له الخروج ( إن كان المرض خفيفاً ، كصداع وحمى خفيفة ) ووجع ضرر ، لأنه خروج لماله منه بد ، أشبه البيت ببيته .

( وإن أكرهه السلطان أو غيره على الخروج ) من معتكفه ( بأن حمل وأخرج ، أو هذبه قادر ) بسلطنته ، أو تغلب كلص وقاطع طريق ( فخرج بنفسه ، لم يبطل اعتكافه ) بذلك ، لأن مثل ذلك يبيح ترك الجمعة والجماعة ، وعدة الوفاة بالمنزل ، فما أوجبه بنذر أولى ( كحائض ومريض وخائف أن يأخذه السلطان ظلماً فخرج واختفى ) فلا يبطل اعتكافه بخروجه للعذر .

( وإن أخرجه ) سلطان أو غيره ( لاستيفاء حق عليه ، فإن أمكنه الخروج منه ) أي من الحق عليه ( بلا عذر ، بطل اعتكافه ) لأنه خروج لماله منه بد ( وإلا ) أي وإن لم يمكنه الخروج منه ( فلا ) يبطل اعتكافه ( لوجوب الخروج ) عليه ( وإن خرج ) المعتكف ( من المسجد ناسياً ، لم يبطل ) اعتكافه ، لحديث : « عَفِيَ لَأَمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » (١) . ( ويبنى ) على اعتكافه ( إذا زال العذر في الكل ) أي كل ما تقدم أن الاعتكاف لا يبطل فيه ( فإن أخر الرجوع إليه ) أي إلى الاعتكاف ( مع إمكانه ، بطل ما مضى ) كما لو خرج لماله منه بد ( كمرض وحيض ) زالا وأخر الرجوع بعد زوالهما ، فإن اعتكافه يبطل بذلك .

( وتخرج المرأة ) المعتكفة من المسجد ( لوجود حيض ونفاس ، فترجع إلى بيتها ، فإذا طهرت ) من الحيض والنفاس ( رجعت إلى المسجد ) لأن اللبث معهما في المسجد حرام ، هذا إن لم يكن للمسجد رحبة ، ( وإن كان له رحبة غير محوطة ) قيد به ابن حمدان ، وهو ظاهر . لأن المحوطة من المسجد ، فحكمها حكمه ( يمكنها ضرب خباء ) هو ما يعمل من وبر أو وصف ، وقد يكون من شعر ، وجمعه : أخبية ، بغير همزة ، مثل كساء وأكسية ، ويكون على عودين ، أو ثلاثة ، وما فوق ذلك ، فهو بيت ، قاله في الحاشية ( فيها بلا ضرر ، سن ) لها ضرب الخباء بها ، وأن تجلس بها ( إن لم تخف تلويثاً ، فإذا طهرت دخلت المسجد ) لتتم اعتكافها ، لما روى المقدام بن شريح عن عائشة ، قالت : « كُنَّ الْمُعْتَكِفَاتُ إِذَا حَضَرَ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِإِخْرَاجِهِنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَأَنْ يَضْرِبْنَ الْأَخْبِيَّةَ فِي رَحْبَةِ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَطْهَرْنَ » رواه أبو حفص بإسناده .

( و ) تخرج المعتكفة ( لعدة وفاة ) في منزلها ، لوجوبها شرعاً ، كالجمعة ، وهو حق لله ولآدمي ، لا يستدرك إذا ترك ، بخلاف الاعتكاف ، ولا يبطل به ( ونحوها ) أي المذكورات ( مما يجب الخروج له ) كما إذا تعينت عليه صلاة جنازة خارجة ودفن ميت ( ولا تمنع المستحاضة الاعتكاف ) لأن الاستحاضة لا تمنع الصلاة ، وقد قالت عائشة :

(١) الحديث سبق. تخريجه في عدة مواضع من الكتاب .



« اعْتَكَفْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ مُسْتَحَاضَةً ، فَكَانَتْ تَرَى الْحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ ، وَرُبَّمَا وَضَعَتْ الطُّسْتَ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي » (١) رواه البخاري . ( ويجب عليها أن تتحفظ ، وتلتجم ، لثلاث تلوث المسجد ، فإن لم يمكن صيانتها منها خرجت منه ) لوجوب صيانتها من النجاسات بأصل الشرع .

( ولا يعود ) المعتكف ( مريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يجهزها خارج المسجد إلا بشرط ) بأن يشترط ذلك في ابتداء اعتكافه ( أو وجوب ) بأن يتعين ذلك عليه ، لعدم غيره ، لأنه لا بد منه إذن ( وكذا كل قرينة لا تتعين ) عليه ( كزيارة ) رجم أو صديق ، ( وتحمل شهادة وأدائها ) إذا لم يتعينا عليه ، لم يخرج إلا بشرط ( وتغسيل ميت وغيره ) لا يخرج إليه إلا بشرط ما لم يتعين عليه ، ( وإن شرط ماله منه بد ، وليس بقرينة ، كالعشاء في منزله ، والمبيت فيه ، جاز له فعله ) لأنه يجب بعقده ، كالوقوف ، ولأنه يصير كأنه نذر ما أقامه ، ولتأكد الحاجة إليهما ، وامتناع النيابة فيهما .

( ولا ) يصح الشرط ( إن شرط ) المعتكف ( الوطء ، أو ) شرط الخروج لأجل ( الفرجة ، أو الزهزة ، أو الخروج للبيع والشراء للتجارة ، أو ) شرط ( التكسب بالصناعة في المسجد ) والخروج لما شاء ، لأن ذلك ينافي الاعتكاف صورة ومعنى . كشرط ترك الإقامة بالمسجد ، والوقوف لا يصح فيه شرط ما ينافيه .

( وإن قال : متى مرضت ، أو عرض لي عارض خرجت ، فله شرطه ) كالشرط في الإحرام ، وإفادته : جواز التحلل إذا حدث عائق عن المضي ( وله السؤال عن المريض ) ما لم يعرج أو يقف لمسألته ، ( و ) له ( البيع والشراء في طريقه إذا خرج لما لا بد منه ، ما لم يعرج أو يقف لمسألته ) لأن النبي ﷺ : « كان يفعل ذلك » ، وروى عن عائشة قالت : « إن كنت لأَدْخُلُ الْبَيْتَ وَالْمَرِيضُ فِيهِ ، فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ » (٢) متفق عليه ، ولأنه لم يترك بذلك شيئاً من اللبث المستحق ، فأشبه ما لو سلم أو رد السلام في مروره .

( وله ) أي للمعتكف إذا خرج لما لا بد له منه ( الدخول إلى مسجد ) آخر ( يتم اعتكافه فيه ، إن كان ) ذلك المسجد ( أقرب إلى مكان حاجته من ) المسجد ( الأول ) لأن المسجد الأول لم يتعين بصريح النذر ، فأولى أن لا يتعين بشروع الاعتكاف فيه ،

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الاعتكاف ، باب اعتكاف المستحاضة .

(٢) الحديث ليس بمتفق عليه ولا هو من الصحاح ، إنما أخرجه أبو داود في كتاب الصوم حكاية

عن عائشة رضي الله عنها ، باب المعتكف يعود المريض ، الحديث (٢٤٧٢) .

ولأنه لم يترك بذلك لبثاً مستحقاً ، أشبه ما لو انهدم المسجد الأول ، أو أخرجه منه سلطان ، فخرج من ساعته إلى مسجد آخر ، فآثم اعتكافه فيه ( وإن كان ) المسجد الذي دخل إليه ( أبعد ) من محل حاجته من الأول ( أو خرج ) المعتكف ( إليه ) أي إلى المسجد الثاني ( ابتداء بلا عذر ، بطل اعتكافه ) لتركه لبثاً مستحقاً ، ( فإن كان المسجدان متلاصقين ، بحيث يخرج من أحدهما فيصير في الآخر ، فله الانتقال من أحدهما إلى الآخر ) لأنه كمسجد واحد انتقل من إحدى زاويتيهِ إلى الأخرى ، ( وإن كان يمشي بينهما ) أي بين المسجدين ( في غيرهما ، لم يجز له الخروج ، وإن قرب ) ما بينهما ، ويبطل اعتكافه بمشيهِ بينهما ، لتركه اللبث المستحق إذن .

( وإن خرج لما لا بد منه خروجاً معتاداً ) يعني لعذر معتاد ( كحاجة الإنسان ) أي البول والغائط ( وطهارة من الحدث ، والطعام والشراب ، والجمعة ، والحيض ، والنفاس ، فلا شيء فيه ) أي لا قضاء ، لأن الخروج له كالمستثنى ، لكونه معتاداً ، ولا كفارة ، إذ لو وجب فيه شيء لامتنع معظم الناس من الاعتكاف ، بل هو باق على اعتكافه ، ولم تنقص به مدته .

( وإن خرج لـ ) عذر ( غير معتاد كنفير وشهادة واجبة ، وخوف من فتنه ، ومرض ونحو ذلك ) كقيء بغتة ، وغسل متنجس يحتاجه ، وإطفاء حريق ونحوه ( ولم يتناول ، فهو على اعتكافه ، ولا يقضي الوقت الفائت بذلك ، لكونه يسيراً ) مباحاً ، أشبه حاجة الإنسان وغسل الجنابة ( وإن تناول ) غير المعتاد من المذكورات ، ( فإن كان الاعتكاف تطوعاً خير بين الرجوع وعدمه ) لعدم وجوبه بالشروع كما تقدم . ( وإن كان ) الاعتكاف ( واجباً وجب عليه الرجوع إلى معتكفه ) لأداء ما وجب عليه ( ثم لا يخلو ) النذر ( من ثلاثة أحوال ) بالاستقراء .

( أحدها : نذر اعتكاف أيام غير متتابعة ولا معينة ) كنذره عشرة أيام مع الإطلاق ( فيلزمه أن يتم ما بقي عليه ) من الأيام محتسباً بما مضى ( لكنه يتبدى اليوم الذي خرج فيه من أوله ) ليكون متتابعاً . وقال المجد : قياس المذهب : يخير بين ذلك وبين البناء على بعض اليوم ، ويكفر . وهو ظاهر ، قاله في المبدع . ( ولا كفارة ) عليه ، لأنه أتى بالندور على وجهه .

( الثاني : نذر أياماً متتابعة غير معينة ) بأن قال : لله عليّ أن أعتكف عشرة أيام متتابعة ، فاعتكف بعضها ، ثم خرج لما تقدم وطال ، ( فيخير بين البناء على ما مضى ، بأن يقضي ما بقي من الأيام ، وعليه كفارة يمين ) جبراً لفوات التابع ( وبين



الاستئناف بلا كفارة ) لأنه أتى بالمنذور على وجهه ، فلم يلزمه شيء ، كما لو نذر صوم شهر غير معين ، فشرع فيه ، ثم أفطر لعذر .

( الثالث : نذر أياماً معينة ، كالعشر الأخير من رمضان ، فعليه قضاء ما ترك )  
ليأتي بالواجب ( و ) عليه ( كفارة يمين ) لفوات المحل ( وإن خرج ) المعتكف ( جميعه ) لماله منه بد مختاراً عمداً أو مكرهاً بحق ( كمن عليه دين يمكنه الخروج منه ولم يفعل ، فأخرج له ) ( بطل ) اعتكافه ( وإن قل ) ( ومن خروجه لذلك ، لأنه خرج من معتكفه لغير حاجة ، كما لو طال ، وعلم من قوله جميعه : أنه لو خرج بعض جسده لم يبطل اعتكافه ، نص عليه ، لقول عائشة : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ يُدْنِي رَأْسَهُ إِلَيَّ ، فَأَرْجُلُهُ » (١) متفق عليه .

( ثم إن كان ) المعتكف ( في ) نذر ( متتابع بشرط أو نية ) بأن كان نذر عشرة أيام متتابعة أو نواها كذلك ، ثم خرج لذلك ( استأنف ) لأنه لا يمكنه فعل المنذور على وجهه إلا به ( ولا كفارة ) عليه ، لإتيانه بالمنذور على وجهه .

( وإن كان ) خرج من معتكفه ( مكرهاً بغير حق ، أو ناسياً ، فقد تقدم ) حكمه قريباً .

( وإن كان ) المعتكف ( في ) نذر ( معين متتابع ، كندر شعبان متتابعاً ، أو في ) نذر ( معين ) كشعبان ( ولم يقيده بالتتابع ، استأنف ) لتضمن نذره التتابع ، ولأنه أولى من المدة المطلقة ( وكفر ) كفارة يمين ، لتركه المنذور في وقته المعين بلا عذر ( ويكون القضاء ) في الكل ( والاستئناف في الكل على صفة الأداء فيما يمكن ) فإن كان الأول مشروطاً فيه الصوم ، أو في أحد المساجد الثلاثة ، أو نحو ذلك ، فإن المقتضى أو المستأنف يكون كذلك بخلاف ما لا يمكن ، كما لو عين زمناً ومضى ، فإنه لا يمكن تداركه ، لكن لو نذر اعتكافاً في شهر رمضان ثم أفسده ، فهل يلزمه قضاؤه في مثل تلك الأيام ؟ على وجهين . وظاهر كلام أحمد : لزومه ، وهو اختيار ابن أبي موسى ، لأن في الاعتكاف في هذا الزمن فضيلة لا توجد في غيره ، فلا يجزيء القضاء في غيره ، كما لو نذر الاعتكاف في المسجد الحرام ، ثم أفسده ، وعلى هذا : فلو نذر اعتكاف عشرة أيام ، فشرع في اعتكافها في أول العشر الأواخر ثم أفسدها ، لزمه قضاؤه في العشر من قابل ، لأن اعتكاف العشر لزمه بالشرع عن نذره ، فإذا أفسده لزمه قضاؤه على صفة ما أفسده ،

(١) الحديث سبق تخريجه .

ذكره ابن رجب في القاعدة الحادية والثلاثين <sup>(١)</sup> ، ( ويحرم عليه ) أي المعتكف ( الوطء لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

( فإن وطئ ) المعتكف ( في فرج ولو ناسياً فسد اعتكافه ) لما روى حرب في مسائله عن ابن عباس قال : « إِذَا جَامَعَ الْمُعْتَكِفُ بَطَلَ اعْتِكَافُهُ وَاسْتَأْنَفَ الْاِعْتِكَافَ » ، ولأن الاعتكاف عبادة تفسد بالوطء عمداً ، فكذلك سهواً ، كالحج .

( ولا كفارة للوطء ) لعدم النص ، والقياس لا يقتضيه ( بل ) عليه الكفارة ( لإفساد نذره ) إذا كان معيناً ، وهو كفارة يمين .

( وإن باشر ) المعتكف ( دون الفرج ) أو قبل ( لغير شهوة فلا بأس ) كفصل رأسه ، وترجيل شعره ، لحديث عائشة <sup>(٣)</sup> . ( و ) إن باشر دون الفرج أو قبل ( لشهوة حرم ) لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ <sup>(٤)</sup> . ( فإن أنزل ، فكوطء ، فيفسد ) اعتكافه ولا كفارة له ، بل لإفساد نذره ، ( وإلا ) أي وإن لم ينزل بالمباشرة دون الفرج ( فلا ) إفساد كالصوم .

( وإن سكر ) المعتكف ( ولو ليلاً ) بطل اعتكافه ، لخروجه عن كونه من أهل المسجد ، كالمرأة تحيض ( أو ارتد ) المعتكف ( بطل اعتكافه ) لعموم قوله تعالى : ﴿ لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ولأنه خرج عن كونه من أهل العبادة ( ولا يبنى ) إذا زال سكره أو عاد إلى الإسلام ( لأنه غير معذور ) بخلاف المرأة تحيض .

( وإن شرب ) المعتكف مسكراً ( ولم يسكره ، أو أتى كبيرة لم يفسد ) اعتكافه لأنه لا يخرج بذلك عن أهليته له .

( ويستحب للمعتكف التشاغل بفعل القرب ) أي كل ما يتقرب به إلى الله تعالى ، كالصلاة وتلاوة القرآن ، وذكر الله تعالى ونحو ذلك ( و ) يستحب له ( اجتناب ما لا يعنيه ) بفتح أوله ، أي يهمله ( من جدال ومراء وكثرة كلام وغيره ) لقوله ﷺ : « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ » <sup>(٦)</sup> . ( و ) لأنه مكروه في غيره ( أي غير الاعتكاف

(١) راجع القواعد لابن رجب الحنبلي (ص ٤٠) ، طبع الكليات الأزهرية .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ . (٣) حديث عائشة سبق تخريجه في : ٣٥٦/٢ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ . (٥) سورة الزمر ، الآية : ٦٥ .

(٦) الحديث أخرجه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه الترمذي في كتاب الزهد ، باب (١١) وهو ما قبل باب في قلة الكلام ، وأخرجه ابن ماجه في السنن ، كتاب الفتن ، باب كف اللسان في الفتنة ، الحديث (٣٩٧٦) .



(ففيه أولى) روى الخلال عن عطاء ، قال : « كَانُوا يَكْرَهُونَ فَضُولَ الْكَلَامِ ، وَكَانُوا يَعْدُونَ فَضُولَ الْكَلَامِ مَا عَدَا كِتَابَ اللَّهِ : أَنْ تَقْرَأَهُ ، أَوْ أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ ، أَوْ تَنْطِقَ فِي مَعِيشَتِكَ بِمَا لَا بُدَّ لَكَ مِنْهُ » .

( ولا بأس أن تزوره ) في المسجد ( زوجته ) وتحدث معه ، وتصلح رأسه أو غيره ، ما لم يلتذ بشيء منها .

( وله أن يتحدث مع من يأتيه ما لم يكثر ) لأن صفية زارته ﷺ « فَتَحَدَّثَتْ مَعَهَا » (١) و« رَجَلَتْ عَائِشَةُ رَأْسَهُ » (٢) .

( و ) له أن ( يأمر بما يريد خفيفاً ) بحيث ( لا يشغله ) لقول علي : « أَيُّ رَجُلٍ اعْتَكَفَ فَلَا يُسَابُ وَلَا يَرْفُثُ فِي الْحَدِيثِ ، وَيَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالْحَاجَةِ أَيُّ وَهُوَ يَمْشِي وَلَا يَجْلِسُ عِنْدَهُمْ » رواه أحمد .

( ولا يبيع ) المعتكف ( ولا يشتري إلا ما لا بد له منه : كطعام أو نحو ذلك ) خارج المسجد ، من غير أن يقف أو يعرج لذلك ، كما تقدم . ويأتي البيع والشراء في المسجد ( وليس الصمت من شريعة الإسلام . قال ابن عقيل : يكره الصمت إلى الليل ) . و( قال الموفق والمجد : ظاهر الأخبار تحريمه ، وجزم به في الكافي ) (٣) قال في الاختيارات والتحقيق في الصمت أنه إن طال حتى تضمن ترك الكلام الواجب ، صار حراماً ، كما قال الصديق ، وكذا إن تعد بالصمت عن الكلام المستحب ، والكلام المحرم يجب الصمت عنه ، وفضول الكلام ينبغي الصمت عنها ، ( وإن نذره ) أي الصمت ( لم يف به ) لحديث علي قال : « حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : لَا صِمَاتَ يَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ » (٤) رواه أبو داود ، وعن ابن عباس قال : « بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، فَسَأَلَ عَنْهُ ، فَقَالُوا أَبُو إِسْرَائِيلَ ، نَذَرَ أَنْ يَقُومَ فِي الشَّمْسِ وَلَا يَقْعُدَ ، وَلَا يَسْتَظِلَّ ، وَلَا يَتَكَلَّمَ ، وَأَنْ يَصُومَ ، فَقَالَ ﷺ : مَرُوءُهُ فَلْيَسْتَظِلَّ ، وَلْيَتَكَلَّمَ ، وَلْيَقْعُدْ وَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ » (٥) رواه البخاري وابن ماجه وأبو داود . و« دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ »

(١) الحديث متفق عليه وسبق تخريجه . (٢) الحديث سبق تخريجه في عدة مواضع .

(٣) راجع الكافي بتحقيقنا : ٣٨٧/١ ، طبع عيسى الحلبي .

(٤) الحديث أخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الوصايا ، باب ما جاء متى ينقطع اليتيم ، الحديث (٢٨٧٣) .

(٥) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الايمان والنذور ، باب النذر فيما لا يملك ، وأبو إسرائيل قال عنه ابن حجر في فتح الباري : ٥٩٠/١١ ، لا يشاركه أحد في كنيته من الصحابة ، واختلف في اسمه فقيل : « فُشِير » .

أَحْمَسُ يُقَالُ لَهَا : زَيْنَبُ ، فَرَأَاهَا لَا تَتَكَلَّمُ ، فَقَالَ : مَا لَهَا لَا تَتَكَلَّمُ ؛ فَقَالُوا : حَجَّتْ مُصَمَّتَةً ، فَقَالَ لَهَا : تَكَلِّمِي ، فَإِنْ هَذَا لَا يَحِلُّ ، هَذَا مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ فَتَكَلَّمْتُ « (١) رواه البخاري . ويجمع بين قول الصديق هذا وقوله : « مَنْ صَمَتَ نَجَا » بأن قوله الثاني محمول على الصمت عما لا يعنيه ، كما قال تعالى : ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ » (٢) ( ولا يجوز أن يجعل القرآن بدلاً من الكلام ) لأنه استعمال له في غير ما هو له ، فأشبه استعمال المصحف في التوسد ونحوه . ( وتقدم ) ذلك ( في ) باب ( صلاة التطوع . قال الشيخ : إن قرأ عند الحكم الذي أنزل له ، أو ( قرأ ) ما يناسبه ، فحسن كقوله لمن عداه لذنوب تاب منه : ﴿ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا ﴾ (٣) ، وقوله عندما أهمله : « إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ » (٤) ، ولا يستحب له ( أي للمعتكف ) إلقاء القرآن وتدريس العلم ومناظرة الفقهاء ومجالسهم ، وكتابة الحديث فيه ، ونحو ذلك مما يتعدى نفعه ( لأنه ﷺ كان يعتكف ، فلم ينقل عنه الاشتغال بغير العبادات المختصة به ، ولأن الاعتكاف عبادة من شرطها المسجد ، فلم يستحب فيها ذلك كالطواف واختار أبو الخطاب : استحبابه إذا قصد به الطاعة لا المباهاة ( لكن فعله لذلك ) أي لإلقاء القرآن وتدريس العلم ومناظرة الفقهاء ونحو ذلك ( أفضل من الاعتكاف لتعدي نفعه ، ولا بأس أن يتزوج في المسجد ، ويشهد النكاح لنفسه وغيره ) لأن النكاح طاعة وحضوره قرينة ومدته لا تتناول ، فهو كتشميت العاطس ورد السلام . ( و ) لا بأس أن يصلح بين القوم ويعود المريض ، ويصلي على الجنازة ، ويهني ويعزي ، ويؤذن ويقيم كل ، ذلك في المسجد ) لأنه لا ينافيه .

( ويستحب له ) أي للمعتكف ( ترك لبس رفيع الثياب ، والتلذذ بما يباح له قبل الاعتكاف ، و ) أن ( لا ينام إلا عن غلبة ، ولو مع قرب الماء ، وأن لا ينام مضطجعا بل متربعا مستنداً ، ولا يكره شيء من ذلك ولا بأس بأخذ شعره وإظفاره . و ) لا بأس ( أن يأكل في المسجد ويضع سفرة ) وشبهها ( يسقط عليها ما يقع عنه ، لئلا يلوث المسجد ، ويكره أن يتطيب ) المعتكف ، لأن الاعتكاف عبادة تختص مكاناً ، فكان ترك الطيب فيها مشروعاً كالحج . قال أحمد : لا يعجبني أن يتطيب .



(١) الحديث أخرجه البخاري في المصدر السابق . (٢) سورة النساء ، الآية : ١١٤ .

(٣) سورة النور ، الآية : ١٦ . (٤) سورة يوسف ، الآية : ٨٦ .



## ( فصل في احكام المساجد )

( يجب بناء المساجد في الامصار والقرى والمحال ) جمع محلة بكسر الحاء ( ونحوها حسب الحاجة ) فهو فرض كفاية . قال المروذي : سمعت ابا عبد الله يقول : ثلاثة أشياء لا بد للناس منها : الجسور ، والقناطر ، وأراه ذكر المصانع والمساجد انتهى . وفي الحث على عمارة المساجد ومراعاة مصالحها آثار كثيرة ، وأحاديث بعضها صحيح ، ويستحب اتخاذ المساجد في الدور وتنظيفها ، وتطيبها . لما روت عائشة قالت : « أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور ، وأن تنظف وتطيب » <sup>(١)</sup> رواه أحمد . ( وأحب البلاد إلى الله مساجدها ، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها ) <sup>(٢)</sup> رواه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً ( ومن بني مسجداً لله بني له بيتاً في الجنة ) <sup>(٣)</sup> لحديث عثمان قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من بني مسجداً - قال بكير : حسبت أنه قال - يتغني به وجه الله بني الله له بيتاً في الجنة » <sup>(٤)</sup> متفق عليه ( وعمارة المساجد ومراعاة أبنيتها مستحبة ) للأخبار ، ( ويسن أن يصان كل مسجد عن كل وسخ وقذر وقذاة ) عين ( ومخاط ، وتقليم أظفار ، وقص شارب ، وحلق رأس ، ونتف إبط ) لحديث أنس قال : قال النبي ﷺ : « عرضت عليّ أجور أمتي حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد » <sup>(٥)</sup> رواه أبو

---

(١) الحديث ليس عند أحمد كما بالمطبوعة ، وإنما أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب اتخاذ المساجد في الدور ، الحديث (٤٥٥) ، والترمذي في كتاب الصلاة ، باب ما ذكر في تطيب المسجد ، الأحاديث (٤٩٤ - ٤٩٦) ، وابن ماجه في السنن ، كتاب المساجد ، باب تطهير المساجد وتطيبها ، الحديث (٧٥٨) ، وابن خزيمة في صحيحه : ٢٧٠ / ٢ ، كتاب الصلاة جماع أبواب فضائل المساجد ، باب الأمر ببناء المساجد في الدور ، الحديث (١٢٩٤) ، وابن حبان في صحيحه أورده الهيثمي في موارد الظمان ، كتاب المواقيت ، باب ما جاء في المساجد ، الحديث (٣٠٦) .

(٢) الحديث أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة .

(٣) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب من بنى لله مسجداً ، وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل بناء المساجد .

(٤) راجع تخريج (٣) في (ص ٣٦٤) .

(٥) الحديث عن أنس بن مالك أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب في كنس المسجد ، الحديث (٤٦١) ، والترمذي في السنن ، كتاب فضائل القرآن ، باب (١٩) ، الحديث (٢٩١٦) ، وقال : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .

داود . وعن أبي سعيد الخدري قال : قال النبي ﷺ : « من أخرج أذى من المسجد بني الله له بيتاً في الجنة ، لأن المساجد لم تبن لذلك » (١) .

( و ) يسن أيضاً أن يصان ( عن رائحة كريهة من بصل وثوم وكراث ونحوهما ) كفجل ، وإن لم يكن فيه أحد ، لقوله ﷺ : « إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه الناس » (٢) رواه ابن ماجه . وقال : « من أكل من هاتين الشجرتين فلا يقربن مصلانا » (٣) . وفي رواية : « فلا يقربن مساجدنا » (٤) رواه الترمذي وقال : حسن صحيح .

( فإن دخله ) أي المسجد ( أكل ذلك ) أي ماله رائحة كريهة من ثوم وبصل ونحوهما ، ( أو ) دخله ( من له صنان أو بخر ، قوى إخراجه ) أي استحباب إخراجه ، إزالة للأذى ، ( وعلى قياسه : إخراج الريح من دبره فيه ) أي في المسجد ، بجامع الإيذاء بالرائحة ، فيسن أن يصان المسجد من ذلك ويخرج منه لاجله .

( و ) يصان المسجد ( من بزاق ولو في هوائه ) أي هواء المسجد كسطحه ، لأنه كقراره ( وهو ) أي البزاق ( فيه ) أي المسجد ( خطيئة ) للخبر ، ( فإن كانت أرضه ) أي المسجد ( حصباء ونحوها ) كالتراب والرمل ( فكفارتها : دفنها ) للخبر (٥) .

( وإلا ) أي وإن لم تكن أرضه حصباء ونحوها ، بل كانت بلاطاً أو رخاماً ( مسحها بثوبه أو غيره ) لأن القصد إزالتها ( ولا يكفي تغطيتها بحصير ) لأنه لا إزالة في ذلك ، ( وإن لم يزلها ) أي البصقة أو النخامة ونحوها ( أو غيره ) كمسح بثوب ونحوه ، إن لم تكن أرضه كذلك .

( فإن بدره البزاق ) في المسجد ( أخذه بثوبه وحكّه ) أي الثوب ( ببعضه ) ليذهب ( وإن كان ) البزاق ونحوه ( على حائط وجب أيضاً إزالتها ) لأنه من المسجد . ( ويسن تخليق موضعه ) أي موضع البزاق من المسجد ، سواء كان في حائط أو غيره ، لحديث أنس « أن النبي ﷺ رأى نخامة في قبلة المسجد ، فغضب حتى أحمر وجهه ، فجاءته

---

(١) الحديث أخرجه أحمد في المسند : ٦٨/٣ ، ٧٦ في مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) الحديث لم أجده عند ابن ماجه في السنن .

(٣) الحديث أخرجه أحمد في المسند ١٩/٤ في مسند قرة المزني رضي الله عنه ، وأبو داود في السنن ، كتاب الأطعمة ، باب في أكل الثوم ، الحديث (٣٨٢٧) ، والنسائي في الكبرى ما ذكره المزي في تحفة الاشراف : ٢٨١/٨ ، الحديث (١١٠٨٠) .

(٤) راجع ما قبله .

(٥) راجع ما قبله .



امرأة من الأنصار فحكمتها ، وجعلت مكانها خلوقاً ، فقال ﷺ : « ما أحسن هذا » (١)  
رواه النسائي وابن ماجه ( وتحرم زخرفته ) أي المسجد ( بذهب أو فضة ، وتجب إزالته )  
إن تحصل منه شيء بالعرض على النار ، كما تقدم في الزكاة موضحاً ، وأول من ذهب  
الكعبة في الإسلام وزخرفها وزخرف المساجد : الوليد بن عبد الملك . ( ويكره ) أن  
يزخرف المسجد ( بنقش وصيغ وكتابة وغير ذلك مما يلهم المصلي عن صلاته غالباً ) .

وإن كان ( فعل ذلك ) من مال الوقف حرم ( فعله ) ووجب الضمان (أي ضمان مال  
الوقف الذي صرفه فيه ، لأنه لا مصلحة فيه ، وإن كان من ماله لم يرجع به على جهة  
الوقف ) وفي الغنية : لا بأس بتجسيصه انتهى . أي يباح تجسيص حيطاته أي تبييضها  
وصححه ( القاضي سعد الدين ) الحارثي (٢) ، ولم يرد ( الإمام ) أحمد . وقال : هو  
من زينة الدنيا . ( قال في الشرح : ويكره تجسيص المساجد وزخرفتها ، لما روى عمر  
ابن الخطاب قال : قال رسول الله ﷺ : « ما ساء عمل قوم قط إلا زخرفوا مساجدهم » (٣)  
رواه ابن ماجه . وعن ابن عباس قال : قال النبي ﷺ : « ما أمرت بتشيد المساجد » (٤)  
رواه أبو داود . فعليه يحرم من مال الوقف ، ويجب الضمان لا على الأول . ( ويصان  
عن تعليق مصحف وغيره في قبلته دون وضعه بالأرض ) قال أحمد : يكره أن يعلق في  
القبلة شيء يحول بينه وبين القبلة ، ( ولم يكره أن يوضع في المسجد المصحف أو نحوه )  
ويحرم فيه ( أي المسجد ) البيع والشراء والإجارة ( لأنها نوع من البيع ) للمعتكف وغيره  
( وظاهره قل المبيع أو كثر احتاج إليه أو لا ) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
قال : « نهى النبي ﷺ عن البيع والابتياح ، وعن تناشد الأشعار في المساجد » (٥) رواه

---

(١) الحديث أخرجه النسائي في المجتبى من السنن ، كتاب المساجد ، باب تخليق المسجد ،  
وأخرجه ابن ماجه في السنن ، كتاب المساجد والجماعات ، باب كراهية النخامة في المسجد ، الحديث  
(٧٦٢) .

(٢) يقول عنه صاحب ذيل طبقات الحنابلة : « مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد بن عياش  
الحارثي البغدادي ، ثم المصري الفقيه المحدث الحافظ ، قاضي القضاة ، سعد الدين أبو محمد وأبو  
عبد الرحمن ، راجع ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب : ٣٦٢/٢ ، وما بعدها ترجمة  
رقم (٤٧٤) .

(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه في السنن : ٢٤٥/١ ، كتاب المساجد والجماعات ، باب تشيد  
المساجد ، الحديث (٧٤١) ، وفي الزوائد في إسناده أبو إسحاق كان يدلس وجبادة كذاب .

(٤) الحديث أخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الصلاة ، باب بناء المسجد ، الحديث (٤٤٨) ،  
وذكره البغوي في المصاييح ، كتاب الصلاة ، باب المساجد ومواضع الصلاة .

(٥) الحديث أخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الصلاة ، باب التخلق يوم الجمعة قبل الصلاة ، =

أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه . ورأى عمر أن القصير رجلاً يبيع في المساجد فقال : « يا هذا إن هذا سوق الآخرة ، فإن أردت البيع فأخرج إلى سوق الدنيا » ( فإن فعل ) أي باع أو اشترى في المسجد ( فباطل ) قال أحمد : وإنما هذه بيوت الله ، لا يباع فيها ولا يشتري ، وجوز أبو حنيفة البيع وأجازه مالك والشافعي مع الكراهة . وقطع بالكراهة في الفصول والمستوعب . وفي الشرح في آخر كتاب البيع . ( ويسن أن يقال له ) أي لمن باع أو اشترى في المسجد ( لا أربح الله تجارتك ) ردعاً له .

( ولا يجوز التكسب فيه ) أي المسجد ( بالصنعة كخياطة وغيرها ، قليلاً كان ) ذلك ( أو كثيراً ) لحاجة وغيرها . ( وفي المستوعب ؛ سواء كان الصانع يراعى المسجد بكنس أو رش ونحوه أو لم يكن ، لأنه بمنزلة التجارة بالبيع والشراء ) .

( ولا يبطل بهن ) أي بالبيع والشراء والإجارة والتكسب بالصنعة ( الاعتكاف ) كسائر المحرمات التي لا تخرجه عن أهلية العبادة ، ( فلا يجوز أن يتخذ المسجد مكاناً للمعاش ) لأنه لم يبين لذلك .

( وقعود الصناعات والفعلية فيه ينتظرون من يكرهم بمنزلة وضع البضائع فيه ينتظرون من يشتريها ، وعلى ولي الأمر منعهم من ذلك ) كسائر المحرمات ، ( وإن وقفوا ) أي الصناعات والفعلية ( خارج أبوابه ) ينتظرون من يكرهم ( فلا بأس ) بذلك لعدم المحذور ( قال ) الإمام ( أحمد ) في رواية حنبل ( لا أرى لرجل ) ومثله الخنثى والمرأة ( إذا دخل المسجد إلا أن يلزم نفسه الذكر والتسبيح ، فإن المساجد إنما بنيت لذلك وللصلاة ، فإذا فرغ من ذلك خرج إلى معاشه ) لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (١) .

( ويجب أن يصابن ) المسجد ( عن عمل صنعة ) لتحريمها فيه كما تقدم ( ولا يكره

---

= الحديث (١٠٧٩) ، والترمذي في السنن ، كتاب الصلاة ، باب كراهية البيع والشراء وإنشاد الضالة والشعر في المسجد ، الحديث (٣٢٢) ، وقال : « حديث حسن » ، والنسائي في المجتبى من السنن ، كتاب المساجد ، باب النهي عن البيع والشراء في المسجد ، وباب النهي عن تناشد الأشعار في المسجد وابن ماجه كتاب المساجد ، باب ما يكره في المساجد ، الحديث (٧٤٩) ، وفي : ٣٥٩/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة ، الحديث (١١٣٣) ، وابن خزيمة في صحيحه : ٢٧٤/٢ ، كتاب الصلاة ، جماع أبواب فضائل المساجد ، باب النهي عن البيع والشراء في المساجد ، الحديث (١٣٠٤) ، وفي : ٢٧٥/٢ باب الزجر عن إنشاد الشعر في المساجد ، الحديث (١٣٠٦) .

(١) سورة الجمعة ، الآية : ١٠ .



اليسير ) من العمل في المسجد ( لغير التكسب ، كرفع ثوبه ، وخصف نعله ، سواء كان الصانع يراعى ) أن يتعهد ( المسجد بكنس ونحوه ) كرش ( أو لم يكن ) كذلك .

( ويحرم ) فعل ذلك ( للتكسب كما تقدم إلا الكتابة فإن ) الإمام ( أحمد سهل فيها ، ولم يسهل في وضع النعش فيه . قال ) القاضي سعد الدين ( الحارثي : لأن الكتابة نوع تحصيل للعلم ، فهي في معنى الدراسة ) وهذا يوجب التقيد بما لا يكون تكسباً . وإليه أشار بقوله : فليس ذلك كل يوم . انتهى كلام الحارثي ، قال في الآداب الكبرى : وظاهر ما نقل الأثرم : التسهيل في الكتابة مطلقاً ، لما فيه من تحصيل العلم ، وتكثير كتبه ( ويخرج على ذلك تعليم الصبيان الكتابة فيه ) بالأجر ، قاله في الآداب الكبرى ( بشرط أن لا يحصل ضرر بحبر ، وما أشبه ذلك ) مما فيه ضرر .

( ويسن أن يصان ) المسجد عن صغير لا يميز لغير مصلحة ( ولا فائدة ) ( و ) أن يصان ( عن مجنون حال جنونه ) لأنهم ليسوا من أهله ، ( و ) أن يصان ( عن لغط وخصومة ، وكثرة حديث لاغ ، ورفع صوت بمكروه ، وظاهر هذا : أنه لا يكره إذا كان مباحاً أو مستحباً ) وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي ، ومذهب مالك كراهة ذلك ، فإنه سئل عن رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره ، فقال : لا خير في ذلك . ( و ) أن يصان ( عن رفع الصبيان أصواتهم باللعب وغيره ، وعن مزامير الشيطان : من الغناء والتصفيق والضرب بالدفوف ، ويمنع فيه اختلاط الرجال والنساء ) لما يلزم عليه من المفاسد . ( و ) يمنع فيه ( إيذاء المصلين وغيرهم بقول أو فعل ) لحديث : « ما أنصف القاريء المصلي »<sup>(١)</sup> ، وحديث : « ألا كلكم مناج ربه »<sup>(٢)</sup> . ( ويمنع السكران من دخوله ) لقوله تعالى ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾<sup>(٣)</sup> .

( ويمنع نجس البدن من اللبث فيه ) بلا تيمم ، هكذا نقله في الآداب عن ابن تيمم وغيره . وعبارة المنتهى في باب الغسل من عليه نجاسة تتعدى . ( وتقدم في ) باب ( الغسل ) فمفهومه : لا يمنع منه من عليه نجاسة لا تتعدى . ( قال ابن عقيل : ولا بأس بالمناظرة في مسائل الفقه والاجتهاد في المساجد ، إذا كان القصد طلب الحق ، فإن كان مغالبة ومنافرة دخل في حيز الملاحة والجدال ، فيما لا يعني ، ولم يجز في المساجد . انتهى .

(١) الحديث لم أقف على من أخرجه ولم أجده في الجامع الكبير ولعله عبارة من حديث طويل .

(٢) الحديث ذكره السيوطي في الجامع الكبير ، وعزاه للدليمي في مسند الفردوس .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٤٣ .

( ويباح فيه عقد النكاح ) بل يستحب ، كما ذكره بعض الأصحاب ( والقضاء واللعان )  
لحديث سهل بن سعد . وفيه قال : « فتلاعنا في المسجد وأنا شاهد » <sup>(١)</sup> متفق عليه .  
( والحكم وإنشاد الشعر المباح ) وتعليم العلم وما يتعلق بذلك ، لحديث جابر بن سمرة  
قال : « شهدت الرسول ﷺ أكثر من مائة مرة في المسجد وأصحابه يتذكرون الشعر ،  
وأشياء من أمر الجاهلية ، فربما تبسم معهم » <sup>(٢)</sup> رواه أحمد .

( ويباح للمريض أن يكون في المسجد وأن يكون في خيمة ) قالت عائشة : « أصيب  
سعد يوم الخندق في الأكحل ، فضرب عليه النبي ﷺ خيمة في المسجد يعود من  
قريب » <sup>(٣)</sup> متفق عليه .

( و ) يباح ( إدخال البعير فيه ) أي المسجد ، لأنه ﷺ « طاف في حجة الوداع على  
بعير يستلم الركن بمحجن » <sup>(٤)</sup> متفق عليه .

( ويصان عن حائض ونفساء مطلقاً ) خيف تلويثه أو لا ( والأولى : أن يقال :  
يجب صونه عن جلوسهما فيه ) قاله في الآداب الكبرى ، لأن جلوسهما فيه محرم ، لما  
تقدم في الحيض .

( ويسن أن يصان ) المسجد ( عن المرور فيه بأن لا يجعل طريقاً إلا الحاجة وكونه )  
أي المسجد ( طريقاً قريباً حاجة ) فتزول الكراهة بذلك ، ( وكذا الجنب بلا وضوء )  
يحرم عليه اللبث في المسجد ، فيجب أن يصان عنه . ( ويسن أن يصان ) عن مرور فيه  
إلا الحاجة ، وإن توضأ جاز له اللبث والنوم فيه ، وتقدم في الغسل .

( ويباح للمعتكف وغيره : النوم فيه ) لأن النبي ﷺ « رأى رجلاً مضطجعاً في  
المسجد على بطنه ، فقال : « إن هذه ضجعة يبغضها الله » <sup>(٥)</sup> رواه أبو داود حديث  
صحيح ، فأنكر الضجعة ولم ينكر نومه بالمسجد ، من حيث هو ، وكان أهل الصفة

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الطلاق ، باب من أجاز طلاق الثلاث ، وأخرجه مسلم في  
كتاب اللعان ، راجع اللؤلؤ والمرجان ، حديث (٩٥٢) .

(٢) الحديث أخرجه أحمد في المسند ضمن مسند جابر بن سمرة رضي الله عنه .

(٣) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب المغازي ، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب .  
وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد ، باب جواز قتال من نقض العهد ، وجواز إنزال أهل الحصن على  
حكم حاكم عدل أهل للحكم ، راجع اللؤلؤ والمرجان ، حديث (١١٥٦) .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب استلام الركن بمحجن ، وأخرجه مسلم في  
كتاب الحج ، باب جواز الطواف على بعير وغيره ، واستلام الحجز بمحجن ونحوه للراكب ، راجع  
اللؤلؤ والمرجان : ٨٠٠ / ٢ .



ينامون في المسجد ( قال ) القاضي سعد الدين ( الحارثي ) : لا خلاف في جوازه أي النوم للمعتكف ، ( وكذا ما لا يستدام كسينونة الصيف والمريض والمسافر ، وقيلولة المجتاز ، ونحو ذلك ) نص عليه في رواية غير واحد ، وما يستدام من النوم ، كنوم المقيم عن أحمد : المنع منه ، كما مر من رواية صالح وابن منصور وأبي داود . وحكي القاضي : رواية بالجواز : وهو قول الشافعي وجماعة ، وبهذا أقول : انتهى كلام الحارثي ( لكن لا ينام قدام المصلين ) لما تقدم أنه يكره للمصلي استقبال نائم . قلت : وعلى هذا فلهم إقامته .

( ويسن صونه ) أي المسجد ( عن إنشاد شعر محرم ) قلت : بل يجب . ( و ) عن إنشاد شعر ( قبيح ، وعمل سماع ، وإنشاد ضالة ) أي تعريفها ( ونشدانها ) أي طلبها ( ويسن لسماعه ) أي سامع نشدان الضالة ( أن يقول : لا وجدتها ولا ردها الله عليك ) لحديث أبي هريرة قال : قال ﷺ : « من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فليقل : لا ردها الله عليك ، إن المساجد لم تبين لهذا » <sup>(١)</sup> رواه مسلم .

( و ) يسن صونه ( عن إقامة حد ) نقله في الآداب عن الرعاية . قال : وذكر ابن عقيل في الفصول : أنه لا يجوز إقامة الحدود في المساجد . وقد قال أحمد في رواية ابن منصور : لا تقام الحدود في المساجد . ( و ) عن ( سل سيف ونحوه ) من أنواع السلاح احتراماً له .

( ويكره فيه ) أي المسجد ( الخوض والفضول ) من الكلام ( وحديث الدنيا والارتفاق به ) أي بالمسجد ( وإخراج حصاة وترابه للتبرك به وغيره ) قال في الآداب الكبرى : كذا قالوا ، ويتوجه أن يقال : إما مرادهم بالكراهة التحريم ، وإما مرادهم إخراج الشيء اليسير لا الكثير انتهى . ويأتي له تنمة في الحج ، ( ولا يستعمل الناس حصره وقناديله ) وسائر ما وقف لمصالحه ( في مصالحهم كالأعراس والأعزية وغير ذلك ) لأنها لم توقف لذلك .

ويجب صرف الوقف للجهة التي عينها الواقف ( ومن له الأكل فيه فلا يلوث حصره ، ولا يلقي العظام ونحوها ) كقشور البطيخ ونوى التمر ونحوه ( فيه ) لأنه تقذير له ، ( فإن فعل فعليه تنظيف ذلك ) وعلى قياس ما تقدم في البصاق : إن لم يزل فاعله وجب على من علمه غيره .

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب النهي عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من سمع الناشد .

( ولا يجوز أن يغرس فيه شيء ، ويقلع ما غرس فيه ، ولو بعد إيقافه ) أي المغروس .  
( ولا ) يجوز ( حفر بئر ) في المسجد . قال المروذي : سألت أبا عبد الله عن حفر  
البئر في المسجد ؟ قال : لا ، قلت : فإن حفرت ترى أن يؤخذ المغتسل فيغطي به البئر؟  
قال : إنما ذلك للمتوفي ، ( ويأتي آخر الوقف ) مفصلاً .

( ويحرم الجماع فيه . وقال ابن تميم : يكره فوقه ، والتمسح بحائطه والبول عليه )  
أي على حائط المسجد ، وذكر ابن عقيل أن أحمد قال : أكره لمن بال أن يمسح ذكره  
بجدار المسجد . قال : المراد به الحظر ( وجوز في الرعاية الوطء فيه ، وعلى سطحه ،  
وتقدم بعض ذلك ) المذكور من أحكام المساجد في الغسل .  
( ويحرم بوله فيه ) أي في المسجد ( ولو في إناء ) لأن الهواء تابع للقرار .

( و ) يحرم فيه ( فصد وحجامة وقيء ونحوه ) كبط سلعة ، ولو في إناء ، لأن  
المسجد لم يبن لهذا ، فوجب صونه عنه ، والفرق بينه وبين المستحاضة : أنها لا يمكنها  
التحرز من ذلك إلا بترك الاعتكاف ، بخلاف الفصد ونحوه ، ( وإن دعت إليه حاجة  
كبيرة خرج المعتكف من المسجد ففعله ) كسائر ما لا بد له منه ، ثم عاد إلى معتكفه ،  
( وإن استغنى عنه لم يكن له الخروج إليه ، كالمرض الذي يمكن احتماله ) كالصداع  
ووجع الضرس والحمى اليسيرة ، فلا يخرج من معتكفه لذلك وتقدم ( وكذا حكم نجاسة  
في هوائه ) أي المسجد ( كالقتل على نطع ودم ونحوه ) كقيح وصدید ( في إناء ) فيحرم  
لتبعية الهواء للقرار ، ( وإن بال خارجه ) أي خارج المسجد ( وجسده فيه دون ذكره .  
وكره ) له ذلك .

( ويباح الوضوء فيه والغسل بلا ضرر ) لما روى عن ابن عمر : « كان يتوضأ في  
المسجد الحرام على عهد النبي ﷺ النساء والرجال » ، وعن ابن سيرين قال : « كان أبو  
بكر وعمر والخلفاء يتوضؤون في المسجد » ، وروى عن ابن عمر وابن عباس : ( إلا أن  
يحصل منه بصاق أو مخاط ، وتقدم بعضه في الباب ، وبعضه في آخر الوضوء .

ويباح غلق أبوابه في غير أوقات الصلاة ، لئلا يدخله من يكره دخوله إليه ) كمجنون  
وسكران وطفل لا يميز .

( و ) يباح ( قتل القمل والبراغيث فيه إن أخرجه ، وإلا حرم إلقاؤه فيه ) هذا معنى  
كلامه في الآداب الكبرى . ولعله : بني على القول بنجاسة قشرهما ، وإلا فصرحوا  
بجواز الدفن ، وأنه لا يكره إن دفنها ، وقرار المسجد مسجد .



( وليس لكافر دخول حرم مكة ) لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ (١) .

( ولا ) يمنع الكافر دخول ( حرم المدينة ) وأما الإقامة بالحجاز فيأتي ما يتعلق به في أحكام الذمة .

( ولا ) يجوز لكافر دخول مسجد الحل ، ولو بإذن مسلم ( لقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (٢) .

( ويجوز دخولها ) أي مساجد الحل ( للذمي ) ومثله المعاهد والمستامن ( إذا استؤجر لعمارتها ) لأنه لمصلحتها .

( ولا بأس بالاجتماع في المسجد ) خصوصاً لمذاكرة ، لا لمكروه ومعصية .

( ولا ) بأس ( بالاكل فيه ) أي في المسجد للمعتكف وغيره ، لقول عبد الله بن الحارث : « كنا نأكل على عهد النبي ﷺ في المسجد : الخبز واللحم » (٣) رواه ابن ماجه .

( ولا ) لا بأس ( بالاستلقاء فيه لمن له سراويل ) وكذا لو احتاط بحيث يأمن كشف عورته ، لحديث عبد الله بن زيد : « أنه رأى النبي ﷺ مستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجلَيْه على الأخرى » (٤) متفق عليه ، ( وإذا دخله وقت السحر فلا يتقدم إلى صدره ، قال جرير بن عثمان : كنا نسمع أن الملائكة تكون قبل الصبح في الصف الأول ) قال القاضي : وهذا يدل على كراهة التقدم في المسجد وقت السحر .

( ويكره السؤال ) أي سؤال الصدقة في المسجد ( والتصدق عليه فيه ) لأنه إعانة على مكروه .

( ولا ) يكره التصدق ( على غير السائل ) ولا على من سأل له الخطيب ، وتقدم في الجمعة . وروى البيهقي في المناقب عن علي بن محمد بن بدر قال : « صليت يوم الجمعة فإذا أحمد بن حنبل يقرب مني ، فقام سائل فسأله ، فأعطاه أحمد قطعة ، فلما فرغوا من الصلاة ، قام رجل إلى ذلك السائل ، وقال : أعطني تلك القطعة ، فأبى ،

(١) سورة التوبة ، الآية : ٢٨ . (٢) سورة التوبة ، الآية : ١٨ .

(٣) الاثر ذكره المؤلف ، وعزاه لابن ماجه ولم أجده عنده في السنن .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الاستلقاء في المسجد ومد الرجل ، وأخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب إباحة الاستلقاء ووضع إحدى الرجلين على الأخرى ، راجع اللؤلؤ والمرجان ، حديث (١٣٦٠) .

فقال : أعطني وأعطيك درهماً ، فلم يفعل ، فما زال يزيده حتى بلغ خمسين درهماً ، فقال : لا أفعل ، فإنني أرجو من بركة هذه القطعة ما ترجو أنت .

( ويقدم داخله ) أي المسجد ( يمتأه في دخوله ، عكس خروجه ) فإنه يقدم يسراه (ويقول) عند دخوله وخروجه ( ما ورد ، وتقدم ) في باب المشي إلى الصلاة مستوفي ، ( وإذا لم يصل في نعله وضعهما في المسجد ، ولا يرم بهما على وجه التكبر والتعظيم ) لأن المساجد بيوت الله ، ( وإن كان ذلك سبباً لإتلاف شيء من أرض المسجد ، أو أذى أحد ، لم يجز ، ويضمن ما تلف بسببه ) وقريب منه : رمى ما يجلس عليه من نحو فرو ( والادب أن لا يفعل ذلك ) بل يضعه وضعاً ، وتقدم حكم رمي المصحف ، وكتب العلم بالأرض في آخر نواقض الوضوء .

( ويسن كنسه ) أي المسجد ( يوم الخميس وإخراج كناسته ، وتنظيفه وتطيبه فيه ) أي في يوم الخميس ( وتجميره في الجمع ) ومثلها الأعياد ( ويستحب شغل القناديل فيه كل ليلة ) بحسب الحاجة فقط ، وذلك لحديث ميمونة مولاة الرسول ﷺ قالت : « يا رسول الله ، أفتنا في بيت المقدس ، قال : أثتوه فصلوا فيه - وكانت البلاد إذ ذاك خراباً - قال : فإن لم تأتوه وتصلوا فيه فابعثوا بزيت يسرج في قناديله » <sup>(١)</sup> رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ( وكثرة إيقادها زيادة على الحاجة يمنع منه ) لأنه إضاعة بلا مصلحة ( قال القاضي ) سعد الدين الحارثي ( الموقوف على الاستصباح في المساجد يستعمل بالمعروف ، ولا يزداد على المعتاد ) كـ ( ليلة نصف شعبان ولا كليلة الختم ) في أواخر رمضان عند ختم القرآن في التراويح ( ولا الليلة المشهورة بالرغائب ) أول جمعة في رجب ( فإن زاد ) على المعتاد في هذه الليالي وشبهها ضمن ( لأن الزيادة بدعة ، وإضاعة مال ، لخلوه عن نفع الدنيا ونفع الآخرة ، ويؤدي عادة إلى كثرة اللغو واللهو ، وشغل قلوب المصلين ، ويوهم كونها قربة : ولا أصل له في الشرع انتهى ) بل في كلام ابن الجوزي : ما يدل على أنه من إدخال بعض المجوس على أهل الإسلام ، قلت : وقريب من ذلك : إيقاد المآذن ، لكنه في رمضان صار بحسب العادة علامة على بقاء الليل .

( وينبغي إذا أخذ شيئاً من المسجد مما يصان عنه أن لا يلقيه فيه ) لأن خلاء المسجد

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الصلاة : ١٢٢/١ ، باب في السرج في المساجد ، حديث (٤٥٧) ، وأخرجه ابن ماجه في السنن : ٤٥١/١ ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، الحديث (١٤٠٧) ، وفي الزوائد : روى أبو داود بعضه وإسناد طريق ابن ماجه صحيح ، ورجاله ثقات وهو أصح من طريق داود ، فإن بين زياد بن أبي سودة وميمونة عثمان بن أبي سودة كما صرح به ابن ماجه في طريقه .



منه ، فإذا ألقى فيه ، وككناسة ونحوها ألقى فيه . وكثير من الناس واقع في هذا (بخلاف حصباء ونحوها ) من أجزاء تراب المسجد وطينه وطينه ( لو أخذه في يده ثم رمى به فيه ) لأن استبقاء ذلك فيه مطلوب .

( ويمنع الناس في المساجد والجوامع من استطراق حلق الفقهاء والقراء ) صيانة لحرمتها ، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « لا حمى إلا في ثلاثة : البئر ، والفرس ، وحلقة القوم ، فأما البئر فهو متهم حريمها ، وأما طول الفرس فهو ما دار عليه برسنه إذا كان مربوطاً ، وأما حلقة القوم فهو استدارتهم في الجلوس للتشاور ، والحديث » (١) وهذا الخبر الذي ذكره القاضي إسناده جيد ، وهو مرسل . قال في شرح منظومة الآداب :  
( ويسن أن يشتغل في المسجد بالصلاة والقراءة والذكر ) لأنها لذلك بنيت ( مستقبل القبلة ) لأنه خير المجالس .

( ويكره أن يسند ظهره إليها ) وتقدم ما فيه ، وأن في معناه مد الرجل إليها .  
( ولا يشبك أصابعه فيه ) أي في المسجد ، ولا حال توجهه إليه ، لأنه في صلاة ، وتقدم في المشي إلى الصلاة . ( زاد في الرعاية : على خلاف صفة ما شبكها النبي ﷺ ) ولعله يشير إلى ما صدر منه من التشبيك حين ذكر بني هاشم وبني المطلب .  
( ويباح اتخاذ المحراب فيه ) أي في المسجد ، وتقدم في صلاة الجماعة .

( و ) يباح اتخاذ المحراب ( في المنزل ) وكذلك الربط والمدارس ( ويضمن المسجد بالإتلاف إجماعاً ، ويضمن بالغضب ) قال في الآداب الكبرى : ويؤخذ منه : أنه إن اتخذ مسكناً أو مخزناً ونحو ذلك : أنه يضمن أجرته ، ما نقول في الحر إذا استعمله كرهاً (٢) . ( قال الشيخ : للإمام أن يأذن في بناء مسجد في طريق واسع ، و ) أن يأذن في بناء المسجد ( عليه ) أي على الطريق الواسع ( ما لم يضر بالناس ) وعنه المنع مطلقاً ، سواء بني على سباط أو قنطرة جسر ، وقال أحمد أيضاً : حكم المساجد التي بنيت في الطريق أن تهدم . وعنه : يجوز البناء بلا إذنه ، وحيث جاز صحت الصلاة فيه ، وإلا فوجهان . وتصح فيما بني على درب مشترك بإذن أهله . وفيه وجه .

( ويحرم أن يبنى مسجد إلى جانب مسجد ، إلا لحاجة ، كضيق الأول ونحوه )

---

(١) الحديث ذكره السيوطي في الجامع الكبير ، وعزاه لأبي داود في المراسيل .

(٢) راجع الآداب الشرعية لابن مفلح الحنبلي : ٣/ ٣٨٤ ، طبع مؤسسة قرطبة بالقاهرة .

كخوف فتنة باجتماعهم في مسجد واحد . وظاهره : وإن لم يقصد المضاره . عبارة المتهى : ويحرم بناء مسجد يراد به الضرر لمسجد بقربه .

( ويكره تطيينه ) بنجس ( و ) يكره ( بناؤه بنجس ) من لبن أو غيره ، وكذا تطيقه بطوابق نجسة ، ذكره في الشرح في باب اجتناب النجاسة ، وقياسه : تجبيصه بنجس نجس ، قلت : والتحريم في الكل أظهر . ( و ) إذا لم يبق من أهل الذمة في القرية أحد ، بل ماتوا أو أسلموا جاز أن تتخذ البيعة مسجداً ( ومثلها الكنيسة والديورة ، وصوامع الرهبان ) لا سيما إذا كانت ببر الشام : فإنه فتح عنوة ، قاله الشيخ . وثبت في الخبر ضرب الخباء ، واحتجار الحصير فيه ( أي في المسجد فلا بأس به وتقدم بعضه . ) ويكره لغير الإمام مداومة موضع منه ( أي من المسجد ) لا يصلي إلا فيه ( لأنه يشبه التحجير ، ( فإن داوم ) على الصلاة بموضع ( فليس هو أولى من غيره ، فإذا قام منه ، فلغيره الجلوس فيه ) لحديث : « من سبق إلى مباح فهو له » (١) .

( وليس لأحد أن يقيم منه إنساناً ) ولو ولده أو عبده ( ويجلس مكانه ، أو يجلس غيره مكانه ) لما سبق . وتقدم قول التنقيح : وقواعد المذهب : تقتضي عدم الصحة ، أي صحة صلاة من أقام غيره وصلى مكانه ( إلا الصبي ، فيؤخر عن المكان الفاضل ، وتقدم أول صفة الصلاة ، و ) تقدم أيضاً ( آخر الجمعة ) موضحاً .

( ومن قام من موضعه لعذر ثم عاد إليه فهو أحق به ) لأنه لم يتركه ترك إعراض ، وهو السابق إليه ، ( وإن كان ) قام منه ( لغير عذر سقط حقه بقيامه ) منه ( لإعراضه عنه ) إلا أن يخلف مصلى مفروشاً ونحوه ( في مكانه ، فليس لأحد غيره رفعه .

( وينبغي لمن قصد المسجد للصلاة أو غيرها ) قلت : إلا لإقراء قرآن أو علم أو نحوه إن قلنا : يكره للمعتكف ( أن ينوي الاعتكاف مدة لبثه ) بالمسجد تحصيلاً لثواب الاعتكاف ( لا سيما إن كان صائماً ) إذ الحسنات تتضاعف بالأزمة الفاضلة ( وإن جعل سفل بيته مسجداً صح . وانتفع بعلوه ، ( أو ) جعل ( علوه مسجداً صح ، وانتفع

---

(١) الحديث بمعناه أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى : ٧٣/٧ ضمن ترجمة أسمر بن مضر ، وأخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الخراج ، باب في إقطاع الأرضين ، والطبراني في المعجم الكبير : ٢٥٥/١ ، الحديث (٨١٤) ، وأخرجه البيهقي في الكبرى ، كتاب إحياء الموات ، باب من أحيا أرضه ميتة ، وعزاه المتقي الهندي في كنز العمال : ٩١٢/٣ ، إلى أبي القاسم البغوي والباوردي وأبي نعيم وسعيد بن منصور ، وقال ابن حجر في تلخيص الحبير ، كتاب إحياء الموات عقب الحديث (١٢٩٥) ، وصححه الضياء في المختارة .



بالآخر ( فيما شاء ، قدمه في الرعاية . وقال في المستوعب : إن جعل سفلى بيته مسجداً لم يتنفع بسطحه ، وإن جعل علوه مسجداً انتفع بسفله ، نص عليه . قال أحمد : لأن السطح لا يحتاج إلى سفلى .

( وقيل : يجوز أن يهدم المسجد ويجدد بناؤه لمصلحة ، نص عليه ) وقال تارة في مسجد له حائط قصير غير حصين ، وله منارة : لا بأس أن تهدم وتجعل في الحائط لثلاً يدخله الكلاب ، ويأتي في الوقف ( قال القاضي : حريم الجوامع والمساجد ، إن كان الارتفاق بها مضراً بأهل الجوامع والمساجد : منعوا منه ) أي من الارتفاق بها دفعاً للضرر ( ولم يجز للسلطان أن يأذن فيه ، لأن المصلين بها أحق ) من غيرهم ( وإن لم يكن ) في الارتفاق بها ( ضرر جاز الارتفاق بحريمها ) لأن الحق فيها لعامة المسلمين ( ولا يعتبر فيه إذن السلطان ) ولا نائبه ، للحرص .

( ولا يجوز إحداث المسجد في المقبرة ، وتقدم في اجتناب النجاسة ) موضحاً . ( قال الشيخ : ما علمت أحداً من العلماء كره السواك في المسجد ، والآثار تدل على أن السلف كانوا يستأفون في المسجد ) وتقدم : أنه يتأكد عند دخول المسجد . قال في الشرح : ويجوز السواك في المسجد ، لما روى عبد الرحمن بن أبي بكر قال : قال النبي ﷺ : « هل منكم أحدٌ أطعم اليوم مسكيناً ؟ » وذكر الحديث <sup>(١)</sup> رواه أبو داود ، ( وإذا سرح شعره فيه وجمعه ) أي الساقط من شعره ( فلم يتركه ) بالمسجد ( فلا بأس بذلك ، سواء قلنا بطهارة الشعر أو نجاسته ) لإخلاء المسجد عنه ، ( وأما إذا ترك شعره فيه ، فهذا يكره ، وإن لم يكن نجساً ) بل على القول بالنجاسة يحرم ، كالدّم ، ( فإن المسجد يصاب عن القذاة التي تقع في العين ) . قلت : قياس ما تقدم في قتل القملة والبرغوث : إذا دفنه في المسجد : لا كراهة وكذا تقليم أظفاره .



---

(١) الحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه مسلم في كتاب الزكاة ، باب من جمع الصدقة وأعمال البر ، الحديث (١٠٢٨/٨٧) ، وذكره البغوي في المصابيح ، كتاب الزكاة ، باب فضل الصدقة .